

وقائع وأفكار
في التخطيط والتنمية في الوطن العربي

الدكتور محمد محمود الإمام

الدكتور عارف دليلة

الدكتور مجيد مسعود

دار الشباب
للنشر والترجمة والتوزيع
١٩٨٧



وقائع وأفكار
في التخطيط والتنمية في الوطن العربي

وقائع وأفكار
في التخطيط والتنمية في الوطن العربي

الدكتور محمد محمود الإمام

الدكتور عارف دليلة

الدكتور مجيد مسعود

دار الشباب
للنشر والترجمة والتوزيع
١٩٨٧

الكتاب: وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي
الناشر: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب: (٤٣٦٢) نيقوسيا ـ قبرص

الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي ـ الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ ـ ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ KT ـ برقياً: دوراستي

الطبعة: الأولى
التاريخ: نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٨٧
الرقم: ٢٨/ ١٤/ ١١/ ١٩٨٧/ ٢٠٠٠/ ٢

ضمن أعمال الملتقى العلمي

للمعهد العربي للتخطيط بالكويت

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه

١٩٦٦ - ١٩٨٦

المحتويات

تصدير

إن تجارب المحاولات التخطيطية منذ عقد الخمسينات وحتى الوقت الراهن، قد بينت بوضوح بأن التخطيط التنموي لا يمكن أن يأخذ أبعاده العلمية، ويكون ملائماً لمتطلبات عملية التنمية المتكاملة، إذا لم تتوفر له الكوادر التخطيطية المتدربة على إعداد الدراسات اللازمة لتصوير الواقع وتقدير احتياجات المستقبل والتخطيط لها.

وهذه هي المهمة الرئيسية التي تعهد المعهد بالمساهمة مع الجامعات والمعاهد المتخصصة القطرية لتنفيذها. وعلى امتداد السنوات العشرين المنصرمة، نظم المعهد عشرات البرامج التدريبية العامة منها والمتخصصة، وعقد الندوات واجتماعات الخبراء، وصار للمعهد خريجون في غالبية الجهات المعنية بالتخطيط للتنمية في أقطار الوطن العربي.

إننا نعتز بدعوة القراء الكرام إلى الإسهام معنا بالاطلاع على حصيلة أعمال الملتقى العلمي والتعرف على جهد المعهد خلال سنواته السابقة، وعلى

طموحاتنا المستقبلية بالتعاون مع الجهات المختصة لتشخيص معالم الطريق القادم لتحديد الاحتياجات التدريبية وتنسيق العمل مع هذه الجهات المهتمة بشؤون التخطيط للتنمية، كوزارات التخطيط والمعاهد التخطيطية القطرية وبقية الأطراف المعنية بتعضيد العمل التخطيطي على الساحة العربية.

لقد شارك في ملتقانا العلمي هذا وهو الثاني من نوعه مجموعة مختارة تمثل البرامج العامة والمتخصصة، وعبر امتدادات زمنية، ومن جميع الأقطار العربية، وعدد من الزملاء الأفاضل من أعضاء مجلس الأمناء الذين هم بدورهم ممثلون لأجهزة التخطيط في الأقطار العربية، ونخبة فاضلة من أعضاء الهيئة العلمية ممن سبق لهم العمل في المعهد أو شاركوا في الهيئة الاستشارية العليا للمعهد، بالإضافة إلى المتواجدين منهم في المعهد خلال هذه المرحلة الراهنة، هذا إضافة إلى الأخوة مدراء بعض معاهد التخطيط والبحوث القطرية.

وقد كان لهذا الملتقى العلمي ثلاثة محاور: الأول منها تناول بعض الأفكار العامة والمستجدة في مجال التخطيط للتنمية. وقد جمعنا أوراقه والحوار حولها في مطبوعة مستقلة بعنوان: (وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي).

والمحور الثاني ركزت أوراقه على تطور أجهزة التخطيط في الأقطار العربية مع تقدير لاحتياجاتها التدريبية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات. وقد كنا نطمح باستكمال هذا الجانب بتقويم لمدى فاعلية هذه الأجهزة في عملية إعداد الخطط الإنمائية وعند متابعة تنفيذها وتقييم أدائها، وتحديداً للمشكلات والصعوبات التي واجهتها هذه الأجهزة التخطيطية في مهمتها المزدوجة. ولكن إذا كانت الأوراق مفتقدة لهذا الجانب، فإن الحوار حولها قد اقترب منه أحياناً عند مناقشة بعض التجارب القطرية.

والمحور الثالث يعكس تجربة المعهد العربي للتخطيط وتجارب المعاهد التخطيطية القطرية، تمهيداً لتلمس صورة العمل التدريبي في المستقبل وامكانيات التنسيق له. وقد جمعنا أوراق المحورين الثاني والثالث مع التقرير الختامي للملتقى في مطبوعة مستقلة بعنوان: (أجهزة التخطيط في الأقطار العربية).

ولا يسعنى إلا أن أتقدم بأصدق الشكر لجميع الأخوان الأفاضل الذين أعدوا الأبحاث المقدمة إلى هذا الملتقى، وإلى جميع من ساهم في التحضير له، وبشكل خاص الدكتور مجيد مسعود الذي قام بالتنسيق لهذا الملتقى وإعداد وثائقه والحوار الذي دار فيه للطباعة.

والله ولي التوفيق...

مدير المعهد

عبدالله محمد علي

الدكتور محمد محمود الإمام:

بعض السمات العامة المشتركة
لأجهزة التخطيط العربية
- الواقع وطموحات المستقبل -

تمهيد :

اسمحوا لي، ونحن في مستهل لقائنا هذا، أن أبدأ بكلمة تهنئة أزجيها إلى هذه المؤسسة العربية الفتية، التي وإن كانت بعد في ربيعها العشرين، إلا أنها استطاعت منذ وقت طويل أن تثبت صلابة عودها واشتداد ساعدها، وأن تبلغ من الرشد والنضج ما يجعلها تبرهن على أن عمر المؤسسات لا يقاس بالسنوات، وإنما بأمرين لا غنى بأحدهما عن الآخر: أهمية الهدف الذي من أجله أنشئت، وصدق عزم القائمين على أمرها على تحقيق ذلك الهدف، وعلى انتهاج السبل الناجعة لذلك، وعلى تطويرها وفقاً لموقع الحال من الهدف وأخذاً بما تشير به الأسس العلمية السليمة، التي هي دائبة التطور في عصرنا هذا. ولعل مما يغنيني عن الإفاضة في التهنئة والتقدير مجرد تجمع هذه الصفوة من خبراء التنمية والتخطيط في العالم العربي للإسهام في هذه المناسبة التي أتاحها لنا المعهد.

التجارب الأولى في المنطقة:

شهد النصف الأول من الستينات اهتماماً لدى العديد من دول المنطقة بالأخذ بأسلوب التخطيط الشامل للتنمية، وظهرت الحاجة إلى اكتساب المهارات

اللازمة للدخول في هذا الميدان الجديد، وإلى توفير الكوادر بمستوياتها المختلفة، وكان لا بد من الاستعانة بالخارج نظراً لمحدودية التجربة السابقة، وندرة الفئات التي بدأت تلم بأبعاد العمل التخطيطي، وكان ذلك أساساً من خلال التدريب أثناء العمل في دول أخرى سبقت إلى انتهاج أسلوب التخطيط، والتدريب على العمل بمعونة خبراء من الخارج إلى جانب العناصر المحلية التي تجمعت لديها خبرات سابقة.

وقد شهدت المنطقة تجربتين رائدتين في مطلع الستينات. فبعد أن أقرت الجمهورية العربية المتحدة خطتها الأولى في منتصف ١٩٦٠، قررت إنشاء معهد للتخطيط القومي في القاهرة، مارس نشاطاً فرعياً له في الأقليم الشمالي (سوريا) خلال فترة الوحدة. وقد وجه ذلك المعهد اهتمامه في البداية إلى التعريف بالجوانب الأساسية للعمل التخطيطي، وإلى نشر هذه المعرفة بين القيادات العليا والقيادات الوسطى في القطاعات، نظراً لما اتضح من اتساع الفجوة بين العاملين في الجهاز المركزي للتخطيط والمسؤولين عن العمل التخطيطي في الأجهزة الأخرى في الدولة. وأفادت الدورات القصيرة التي نظمت لهذا الغرض في تحمس تلك القيادات لدفع الكوادر الدنيا العاملة تحت قيادتها إلى الالتحاق بدورات أطول أجلا لتعتمد عليها في انجاز مسؤولياتها التخطيطية. وهكذا تحدد الهدف المرحلي المبدئي في إنشاء لغة مشتركة بين فئات المخططين المختلفة وفي سد فجوة بدت واضحة في التعليم العالي، حيث لم تكن الجامعات قد بدأت بعد في ادخال البرامج التخطيطية في مناهجها، بل إن نظرية التنمية ذاتها نالت حظاً متواضعاً، وكانت في أغلب الأحوال تدرج كأحد فروع اقتصاديات الحركة (التحليل الديناميكي) أو في معرض اقتصاديات التبادل الدولي.

أما التجربة الثانية فكانت ذات طابع اقليمي، حيث سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنبثقة عن الأمم المتحدة إلى الاقتداء بلجنتي جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية في إنشاء معهد اقليمي للتخطيط يخدم القارة الأفريقية. وأذكر أنه خلال اجتماعات لجنة الخبراء التي وضعت مشروع ذلك المعهد في أديس أبابا (والتي عقدت رئاستها لي باعتباري الأفريقي الوحيد فيها باستثناء الشخص الذي كلف باعداد استقصاء عن احتياجات الدول الأفريقية)، اتجه رأي

شارل برو (وهو خبير فرنسي كان يعمل مديراً لمعهد الدراسات والبرمجة الاقتصادية في باريس) وجورج ساندي (وهو خبير هولندي كانت له اسهامات في التخطيط لعدد من الدول النامية، في مقدمتها الهند) إلى ضرورة تركيز ذلك المعهد على الجوانب التحليلية ذات الصبغة الرياضية. فالمواد الأخرى كالاقتصاد مثلاً «يمكن أن يدرسها المتدربون بأنفسهم». وأيدهم في ذلك هانز سنجر (من اللجنة الاقتصادية). ولم تنجح المحاولات لإقناعهم بأن تخطيط التنمية له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى عناية، وأن الأساليب الرياضية تقتضي أولاً بناء قاعدة ملائمة من المعلومات قلما تتوفر في دول حصل معظمها على استقلاله قبل بضعة شهور أو سنوات.

وخلال عملي في السنة الأولى ١٩٦٣/١٩٦٤ بذلك المعهد اتضحت لي عدة حقائق، من أهمها:

* إن خضوع اختيارات المدربين لنظم الأمم المتحدة كان ينتهي إلى خليط لا تجانس بينه، كما أن بعضهم لم يكن قد عاش تجربة تخطيطية تجعله يربط مادته التخصصية بباقي المواد. بل إن التصور الذي وضعه الشخص الذي اختير كمدير للدراسات عن برنامج الدورة التدريبية الأولى أظهر عدم معرفة بالعمل التخطيطي على الاطلاق.

* إن البرنامج الذي وضع (بعد تصحيح التصور المذكور) سرعان ما أشاع التذمر بين المتدربين، الذين شعروا أن الدراسة بالمعهد مقلة بالجوانب الرياضية النظرية وأنها غير ملبية لطموحاتهم في اكتساب مهارات يمكن أن تسهم في تحسين أدائهم.

* إن قضاء المتدربين سنة كاملة في التدريب لينتهوا منه إلى اشعار بحضور الدورة واجتيازها بدرجة ما، لن يعود عليهم بمثل ما يمكن أن يفيدوه لو أنهم أمضوا نفس السنة في أوروبا وحصلوا في نهايتها أو ربما بعد مزيد من الوقت على درجة الماجستير. ولهذا الاعتبار أهمية في دول الجامعيون فيها قلة، والدرجات العلمية العليا تكسب صاحبها ميزة تجعل من الحمق أن يتنازل عنها شاب له طموحاته.

* هناك اعتبار آخر له أهميته بالنسبة للمنطقة العربية. فالتدريب في ذلك المعهد

ينقسم إلى مجموعتين إحداهما ناطقة بالانجليزية والأخرى بالفرنسية. وهكذا فإن المخططين العرب الأفارقة وزعوا بين المجموعتين وانتفت أمامهم فرصة التدريب باللغة العربية. فضلاً عن أن هذا ترك الدول العربية في غربي آسيا بدون فرصة للتدريب.

البداية:

سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التفكير في إقامة مشروع كمعاونة لدول المنطقة العربية في آسيا في مجال تخطيط التنمية. وبدلاً من مشروع حصلت المنطقة على ثلاثة مشروعات:

* المعهد الكويتي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، كمؤسسة تخدم الكويت في المقام الأول ودول «الشرق الأوسط» كذلك، رغبة من دولة الكويت في تقديم المساعدة لدول المنطقة في هذا المجال، وسعيا من صندوقها الإنمائي في تطوير الكفاءات الفنية لدى الدول المستفيدة من معوناته.

* معهد لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق يخدم سوريا في الأساس، مع إمكان الامتداد بنشاطه لخدمة دول عربية أخرى (بقدر محدود).

* مشروع مساعدات في تخطيط التنمية يساعد الجهاز المركزي للتخطيط في العراق على تطوير أعماله ورفع كفاءة أفراده.

وأذكر أنني خلال زيارتي للكويت خلال مارس ١٩٦٦ (بمناسبة انعقاد مؤتمر للتنمية الصناعية للدول العربية) قمت بزيارة للمبنى الذي ظل المعهد يشغله (جزئياً ثم بالكامل) طوال العقدين السابقين، وقابلت تشارلز ورث الذي كان يشرف آنذاك على المرحلة الأولى لمشروع المعهد (التي بدأ تنفيذها في ١٩٦٥/١١/٣٠) واعترف أن تلك الزيارة جعلتني أشعر بتخوف تجاه قدرة هذا المشروع على تلبية ما استهدف منه.

على أن النتائج التي حققها المعهد في سنواته الخمس الأولى، التي تولى خلالها قيادة المشروع من جانب الأمم المتحدة الدكتور محمود الشافعي، والتي تولى أثناءها (في ١٩٦٩) الزميل عبدالله محمد علي إدارة المعهد، أثبتت تلك النتائج أهمية النشاط الاقليمي له. وهكذا تحول المعهد إلى مؤسسة اقليمية في سبتمبر ١٩٧٢ وأصبح يعرف باسمه الحالي «المعهد العربي للتخطيط بالكويت». وانتقلت قيادة المرحلة الثانية لمشروع الأمم المتحدة إلى الدكتور إبراهيم سعد الدين عبدالله الذي استمر في عمله حتى ١٩٨٠. ولا بد في معرض الحديث عن انجازات المعهد من كلمة تقدير وعرفان إلى هؤلاء الزملاء الثلاثة الذين أوصلت جهودهم الصادقة المعهد إلى ما نراه عليه الآن.

تطور النظرة إلى التخطيط في الوطن العربي:

يمكن القول بأن التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مر في المنطقة العربية بعدد من المراحل منذ الخمسينات حتى الآن:

أ ـ ففي البداية انقسم الرأي بشأنه انقساماً كان له نظيره في أجزاء أخرى من العالم. فقد ذهب رأي إلى الاعتقاد بأن التخطيط بمعناه الشامل هو أحد معالم الاقتصادات الاشتراكية، وبالتالي فإن ما يطبق خارج تلك الاقتصادات إن هو إلا نوع من البرمجة التي تمد أجهزة رسم السياسات الاقتصادية بمعرفة عن الاتجاهات المستقبلية لبعض المتغيرات الإجمالية، وبأداة تمكن تلك الأجهزة من صياغة سياساتها في ضوء أهداف عامة تتبناها السلطات الوطنية، وهو في نفس الوقت يساعد الحكومات على تطوير أساليب انتقاء وتقييم المشروعات ذات الصبغة الحكومية أو العامة، تنتهي إلى برامج استثمارية حكومية تصاغ في شكل موازنات رأسمالية وتندرج ضمن الموازنة العامة للدولة. أما الرأي الآخر فقد نادى بضرورة الأخذ بالتخطيط كأداة لتحقيق التنمية في دول تسعى جميعها إلى النمو.

ب ـ على أن هذا الانقسام سرعان ما زال وأصبح هناك شبه اجماع على أهمية التخطيط الإنمائي أيا كان النظام السياسي السائد. وساعد على ذلك تفهم أكبر في دوائر الأمم المتحدة لحقيقة مشكلة التنمية ومتطلبات أحداثها،

وتبنيها استراتيجيات لعقود التنمية بدأت بعقد الستينات. كذلك سعى البنك الدولي (وبالمثل صناديق التنمية كالصندوق الكويتي الذي سبق غيره من الصناديق العربية) إلى التأكيد على أهمية العمل التخطيطي لتوفير المعلومات على المستوى الكلي واستخدامها في تقييم المشروعات، خاصة تلك التي تمولها تلك الأجهزة.

جـ ـ وقد صحب ذلك تمتع التخطيط الإنمائي بموضع متميز لدى السلطات العليا في معظم دول المنطقة، وأصبح للأجهزة المركزية للتخطيط مكانتها الرفيعة التي مكنتها في كثير من الأحيان من اجتذاب عناصر جيدة. وقد كان هذا محفزاً لمختلف الأجهزة على السعي لتدريب كوادرها، وعلى طلب الاستشارات في مجالات محددة أظهر العمل التخطيطي حاجة إلى التعمق فيها.

د ـ ومع الزمن حدث أمران عملا في اتجاهين مختلفين: فقد اتجه مزيد من الدول إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الإنمائي، بحيث تكاد تكون جميع دول المنطقة لديها أما جهاز للتخطيط ومقترحات بخطط، أو جهاز وخطط معتمدة. على الجانب الآخر فقد تعرضت بعض الدول لمشاكل ضخمة، أما لأسباب سياسية أو اقتصادية أو الإثنين معاً، الأمر الذي جعلها تدع جانباً العمل التخطيطي، أو تبقي عليه كمجرد عملية مظهرية، وتمضي في سبيلها وفقاً لقرارات تتسم بقدر كبير من العفوية. وبدأ الجهاز التخطيطي يفقد بريقه السابق، ويتحول إلى جهاز إداري عادي شأنه شأن الأجهزة الإدارية التقليدية. وساعد على ذلك أن العناصر الجيدة التي برزت في ذلك الجهاز نقلت للعمل في مجالات أخرى سعياً للاستفادة من كفاءتها واتساع أفقها. أي أن التخطيط انتشر أفقياً وانكمش رأسياً.

هـ ـ على أن من أهم الظواهر التي ميزت العقد الأخير هي تلك التي أصابت العديد من قطاعات العمل الإداري، حيث أدت جاذبية الدول النفطية إلى هجرة لليد العاملة المدربة من الأجهزة التخطيطية في الدول غير النفطية للعمل في تلك الدول، سواء في أجهزتها التخطيطية أو في مجالات أخرى. وصحب ذلك خلخلة في كوادر الأجهزة في مجموعتي الدول.

العوامل التي تحدد معالم الوضع الراهن:

إن الوضع الراهن للعمل التخطيطي في العالم العربي هو محصلة عدد من العوامل التي يمكن تصنيفها كالآتي:

أ - النظرة إلى جوهر عملية التنمية ومتطلباتها الأساسية.

ب - مفهوم العمل التخطيطي وتطور أساليبه وفقاً لنتائج التجارب وتبادل الخبرات وحصيلة الدراسات العلمية.

جـ - تداخل الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في مسيرة التنمية، وفي النظرة إلى قدرة التخطيط على معالجتها.

د - التطور الذي أصاب العمل العربي المشترك: مفهومه وأدواته وأداءه.

هـ - التطورات العالمية، خاصة ما تعرض له النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي العالمي من هزات عنيفة، وما تقوم به المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من ممارسات.

و - العوامل التي شكلت أجهزة التخطيط ذاتها، وما تعرضت له تلك الأجهزة من ايجابيات وسلبيات.

وسنتناول كلاً من هذه العوامل بايجاز.

مفهوم التنمية: -

ارتبطت قضية التنمية منذ البداية بفكرة الرفاهية للشعوب ورفع مستوى العيش لها. وترجمة ذلك إلى معدلات أعلى للاستهلاك (عاماً وخاصاً). ثم استخلاص ضرورة رفع مستويات الدخل باعتباره المصدر الذي يدبر منه الاستهلاك. ولارتباط الدخل بالإنتاج ولحاجة الأخير إلى عناصره التي اعتبر التراكم الرأسمالي (وكذلك المعرفة الفنية أو التكنولوجيا) من أشدها ندرة جرى تركيز على قضايا التمويل. ولما كان المصدر الداخلي وهو المدخرات محدود بحكم انخفاض الدخل أصلاً، ظهرت دعوى الحلقة المفرغة (بين الدخل وكل من الادخار والاستثمار) ومن ثم طرق أبواب المصادر الخارجية بمختلف

أنواعها: تعديل هيكل التبادل التجاري الخارجي (وهو أيضاً وجه آخر للحلقة المفرغة، مما قوى ساعد دعوى الفجوتين: الداخلية والخارجية) والمنح واستدعاء المال الخارجي في شكل مباشر أو في صورة قروض. ولما كان المال لا يمثل إلا مصدراً لتمويل الاحتياجات من رأس المال العيني كان لا بد من الاستجابة لشروط يمليها من يملكون المال ورأس المال والتكنولوجيا، يجعلون من الحصول على الواحد شرطاً للحصول على الباقين.

وهكذا تحولت القضية من تبعية سياسية أفرزت التخلف وغذاها هذا التخلف، إلى تبعية اقتصادية فأخرى سياسية ولدتهما المفاهيم القاصرة لجوهر عملية التنمية. وانشغل المخططون بأمرين: أولهما إعداد مشروعات استثمارية كمحاولة للتعجيل بنمو الدخل، اعتقاداً بأن الاستثمار شرط ليس فقط لازماً بل وكافياً أيضاً لإحداث التنمية، وأن مجرد تحقيقه سوف يحرك تلقائياً حركة الدخل فالاستهلاك ورفع مستويات المعيشة، وهو ما ثبت خطؤه. وثانيهما قضية التمويل وما تعنيه من تدبير موارد خارجية، دن وعي كامل لما تنشئه تلك الموارد من التزامات على الاقتصاد الوطني في المستقبل.

وأدت الإحباطات التي أصابت مسيرة الجهد التنموي إلى مراجعة الأسس العلمية التي قام عليها. ونوجز هذه المراجعة في الآتي:

أ ـ اكتشاف أن المشكلة ليست في تباين الأنظمة السياسية، بل هي في غياب نظرية ملائمة لمعالجة قضايا التخلف والتنمية. فالممارسات التي بنيت على أساس النظريات المستمدة من فلسفة ما يسمى بالاقتصاد الحر أثبتت قصوراً واضحاً في تلك النظريات، والتطبيقات التي استمدت من أساليب النظم المخططة مركزياً أغفلت طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة اللازمة لتوفير شروط سلامتها.

ب ـ وسعياً إلى نظريات بديلة جرت محاولات لا لوضع نظريات بل لاعتناق مبادىء تفرض سعياً مستمراً إلى التنظير والتطوير. وقد جاء مبدأ «اشباع الحاجات الأساسية» في المقدمة. وصحب ذلك أيضاً مبدأ «الاعتماد على النفس» أو ربما «الاعتماد الجماعي على النفس». ولن أفيض هنا في

توضيح ما تعرضت له هذه المبادىء من تفسيرات تكاد تعصف بالهدف الذي من أجله وضعت (فهذا موضعه في دراسات سأتقدم بها إلى ندوة قريبة حول التنمية المستقلة في الوطن العربي). ويكفي أن أشير هنا إلى أن الأمر لم يتقدم كثيراً نحو إرساء معالم نظرية متكاملة للتنمية تتحدد بموجبها أسس بديلة للتخطيط.

جـ ـ ونتيجة للطموحات التي زينت أمل سرعة اللحاق بركب التنمية إذا ما كثف النشاط الاستثماري وذللت عقباته التمويلية، والوهم بامكان التخلص من الفجوتين سابقتي الذكر في أجل منظور، تفاقمت المشاكل بدلاً من أن تخف ناهيك عن أن تختفي. فالمبالغة في برامج الاستثمار أدت إلى أن ترث الخطة المتعاقبة معظم مكوناتها مما تعذر تنفيذه في سابقتها، وصحب ذلك تقادم دراسات المشاريع والحاجة إلى إعادة إجرائها، أو إلى فقدان الكثير من المشاريع لصلاحيتها (أو ما يسمى جدواها) بسبب التغير الكبير في الظروف المصاحبة للتنفيذ عن تلك التي افترضت أثناء التخطيط.

د ـ كذلك ترتب على عدم تحقق معدلات الاستثمار والدخل المستهدفة كنتيجة لما تقدم، أن تحولت الموارد الخارجية، عينية كانت أم مالية، من توفير متطلبات التركيم الرأسمالي إلى تلبية احتياجات استهلاك متزايد وإلى محاولة لسد ثغرات ظهرت في هيكل الإنتاج، حيث أدى إغفال الآثار غير المباشرة لتوسعات بعض القطاعات إلى مزيد من الاعتماد على الخارج لتدبير مستلزمات الإنتاج. وشيئاً فشيئاً أخلت جهود التنمية السبيل أمام متطلبات استعادة التوازن الخارجي، خاصة تحت الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي من أجل اخضاع الدول التي يرميها حظها العاثر في قبضته إلى قوى السوق الداخلية منها والخارجية، ولو على حساب متطلبات التنمية.

هـ ـ على أن أخطر المشاكل التي استفحلت خلال سنوات قلائل، لا سيما خلال العقد الأخير، مشكلة الانكشاف الغذائي، التي تهدد بفقدان الاستقلالين الاقتصادي والسياسي معاً. ويرجعها البعض إلى اتهام باهمال قطاع الزراعة، بينما أن واقع الأمور يشير إلى أن الفائض يتركز في عالمنا

اليوم في يد الدول التي نمت صناعياً وطورت زراعتها من خلال التقدم الصناعي. ومن خلال مركز القوة: الزراعية والصناعية والتكنولوجية والمالية، استطاعت هذه الدول الأخيرة أن تقيم حاجزاً في مواجهة أي تقدم حقيقي في بناء نظرية ملائمة للتنمية، وأن تفرض على السلطات الوطنية واقعاً يجعل من المتعذر قبول مثل هذه النظرية... إن وجدت.

مفهوم العمل التخطيطي وأبعاده:

تتلخص الأبعاد التي تهمنا في بحثنا هذا تحت العناوين التالية:
آجال الخطط ـ مضامينها ـ متطلبات إعدادها ـ الأساليب المستخدمة: ـ

أ ـ انصب الاهتمام من البداية على نوعين من الخطط: متوسطة الأجل (من ثلاثية إلى سباعية وعادة خمسية) وقصيرة الأجل (سنوية). وتبرر الخطط متوسطة الأجل بأنها لازمة لتقدير التغير في المتغيرات الرئيسية لا سيما النمو المرتقب في الدخل المترتب على تنفيذ مشروعات يستغرق اكتمالها عدة سنوات، بينما تكتسب الخطط السنوية قوتها من أنها تلك التي تحتوي قدراً عالياً من الإلزام بحكم صياغتها في النهاية في شكل موازنات رأسمالية تصدر بها تشريعات من السلطات المختصة. ويعني هذا بالتالي تركيز على الجانب الاستثماري في الحالتين، واعتبار الخطة متوسطة الأجل هي الإطار الذي تستمد منه الخطط السنوية.

والواقع أن هذه النظرة تختلف اختلافاً بيناً عن الأسس التي يقوم عليها التخطيط في المجتمعات الاشتراكية التي سبقت غيرها إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل، كما أنها تعزل ظاهرة التنمية عن باقي ظواهر المجتمع الراغب في النمو رغم أن قضايا مثل هذا المجتمع سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، تتلخص كلها في كلمتين: التخلف والتنمية.

ففي المجتمعات الاشتراكية يكون الأصل في التخطيط أنه سنوي لأنه أداة لإدارة شؤون الاقتصاد القومي بمختلف أوجهه: القائم منها والمنمى. وتصاغ الخطط الإنمائية لآجال متوسطة أو طويلة، لتستمد منها الخطط

السنوية ما يخصها من تلك الخطط. وبالتالي فإن الخطط السنوية تنطوي دائماً على أبعاد تنموية بحكم مسؤولية السلطة عن مراقبة سير عملية التنمية والعمل على دفعها، وتخضع الخطط الأطول أجلاً لمتطلبات الخطط السنوية من حيث المحتويات والتفاصيل ومن حيث الموازين الاقتصادية التي تشكل الأداة الرئيسية المستخدمة. فالإدارة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي تضع نصب أعينها قضية التنمية ومتطلبات تطوير المجتمع المراد إقامته، حتى ولو لم تكن هناك خطط أطول أجلاً، أو كانت تلك الخطط (جدلاً) عبارة عن اتجاهات عامة في عدد محدود من المجالات.

ويؤدي ذلك الاختزال لعملية التنمية إلى أمرين يؤثران بشكل واضح على أعمال ومكانة الأجهزة التخطيطية في معظم الدول النامية (بما فيها العربية):

* أن تبقى الهواية المحببة إلى السلطات، وهي الانفراد بالشؤون السياسية (وهي غالباً لا تجيد أداءها) والعسكرية (وهي كثيراً ما تؤدي إلى كوارث) والاجتماعية (والتي تنطوي عادة على توازنات سرعان ما تنفرط) هي المتصدرة لاهتمامات تلك السلطات. ويتبع ذلك بالتالي أن تخضع القرارات الاقتصادية لمقتضيات تلك الاهتمامات، ليأتي التخطيط الإنمائي في ذيل القائمة ليضمد الجراح ويسد الثغرات التي ترتبت على ما سبق ويتوقف عند حدود ما يسمى بمتطلبات الأمن القومي (بما في ذلك واقعية وشمولية ما يقوم عليه من معلومات وصدق وجدية ما يعلن له كأهداف ومتطلبات).

* إن العمل التخطيطي يتعرض لموسمية حادة يؤدي التباعد بين الذروة والقاع فيها إلى تأثيرات سلبية على نفوس القائمين بشؤونه. فخلال إعداد الخطة متوسطة الأجل تجند كل الأجهزة، ويبدأ الجهاز المركزي للتخطيط في فرض وجوده باعتباره ضابط الايقاع للعمل. وما أن ينتهي إعداد الخطة (سواء اعتمدت أو جمدت) حتى ينفض القوم كل إلى حال سبيله، وتبدأ دورة جديدة تسعى فيها وزارات المال لاستعادة مجدها المسلوب، حيث

تحاول الهيمنة على شؤون الميزانية الاستثمارية التي تعتبر لب الخطة السنوية.

وكلا الأمرين له أثره السلبي الخطير على العمل التخطيطي وعلى أجهزته. ولذلك تنشأ فجوة بين فئتين غير متكافئتين: فئة أصحاب السلطة وتمثل ما يطلق عليه الإرادة السياسية، وفئة أصحاب المعرفة الذين يتحولون إلى تكنوقراط يلقون اللوم في احباطات التنمية على الفئة الأولى... وما كان للفئتين أن تنعزلا عن بعضهما البعض.

ب ـ ويترتب على ما تقدم فقدان التخطيط والجهد الإنمائي بوجه عام إلى الكثير من متطلبات استمراريته. ففي كل مرة توضع خطة قصيرة أو متوسطة تصر السلطات السياسية على الحديث عن استراتيجية الخطة. والواقع أنه لا يوجد شيء اسمه استراتيجية لخطة قصيرة كانت أم متوسطة: إذ هناك فقط استراتيجية للتنمية، تستمد منها أي خطة ما يخصها بحكم موقعها على المسار الذي ترسمه تلك الاستراتيجية. غير أن إقرار مثل هذه الاستراتيجية يتطلب في المقام الأول نشاطاً تخطيطياً بعيد المدى لا يمثل بالضرورة خططاً طويلة الأجل، بل اتفاقاً على المجالات الرئيسية للحركة، ولا يقوم على صياغة توازنات في نهاية عدد من السنوات بل على استكشاف مواطن الخلل ومعوقات النمو، خاصة تلك المترتبة على قصور في الموارد (كلها أو جلها) عن المتطلبات. وفوق هذا وذاك النظر إلى الاستراتيجية على أنها محددة لمسارات الحركة وليست مجرد قائمة بأهداف عريضة براقة.

وبحكم التركيز على البعد الاستثماري للخطط ومن ثم على البعد المالي فإن معظم الخطط التي تنشغل بها أجهزة التخطيط العربية هي خطط تسعى إلى اجتذاب المال، يستوي في ذلك الدول الفقيرة والدول الغنية. ففي الأولى نشأت مؤخراً عادة عرض مشروعات الخطط المتوسطة الأجل على المجتمع الدولي بوجه عام والعربي بوجه خاص، سعياً إلى تأمين موارد تمويل خارجية، لا سيما في شكل مساهمات رسمالية. وصحب ذلك أمران كلاهما أثراً على جدية العمل التخطيطي وعلى شعور المخططين بتوقف ناتج عملهم على قرارات جهات خارجية.

* الأول شيوع أسلوب «المساومة»، حيث تميل الخطط المعروضة إلى المبالغة في تقدير فرص الاستثمار وفي الأهداف، اعتقاداً بأنه إذا أمكن تحقيق جزء من التقديرات المبالغ فيها فسوف يؤدي ذلك إلى حصيلة طيبة، وإن كان ذلك يعني ضرورة إعادة النظر في الخطة لا إبقاءها مفتوحة لمساومات مستقبلية.

* الثاني اعتبار السلطات السياسية مثل هذه الفرصة بمثابة مهرجان سياسي تكتسب به تعزيزات خارجية لسياسات تلقى غالباً معارضات داخلية قوية، وإن ظلت مكبوتة بفعل الأسس التي تقوم عليها أنظمة الحكم في كثير من الدول النامية.

على أن المحصلة الأخطر لكلا الأمرين هي رسوخ العقيدة بضرورة الاعتماد على العالم الخارجي، وبالتالي تراخي الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الداخلية بما في ذلك المدخرات الوطنية.

أما الدول الغنية فإن الجانب المالي يلعب فيها دوراً يبدو مخالفاً في صيغته وإن كان مماثلاً في جوهره. فالرغبة من جانب المخططين في توجيه مزيد من الموارد (المتاحة والفائضة) إلى تطوير الاقتصادات وجعلها أقل اعتماداً على مصدر أساسي وحيد للدخل، تحولت إلى إجازة العديد من المشروعات والسعي إلى التوسع في عدد من القطاعات دون حرص على اعتبارات الكفاءة والترشيد، انطلاقاً من أن الإهدار في الاستثمار خير من الإهدار في استهلاك. وهنا أيضاً يتأثر الجهد الإنمائي صعوداً وهبوطاً بالتذبذب الذي بات حاداً في مصادر التمويل. وكأن الخطط توضع في كل من النوعين من الاقتصادات لتقلص أمام أي بادرة لتواضع مصادر التمويل.

إن هذه الخصائص المشتركة تعكس مخاطر الاستمرار على النهج الحالي الذي يتميز بثلاثة أمور:

* غياب استراتيجية سليمة ومستقرة للتنمية.

* غلبة النهج القطري على النهج القومي في مقاربة الجهد الانمائي وفي ممارسة العمل التخطيطي.

* تطبيق أساليب مستمدة من قواعد ما يسمى «بتخصيص الموارد» بينما أن جوهر عملية التنمية هو إزالة محدداتها التي تتمثل في محدودية الموارد.

فتحت وهم كسر الفجوة الداخلية عن طريق كسر الفجوة الخارجية ظهرت قاعدتان (ولا نقول استراتيجيتان) سرعان ما اتضح فشلهما: الأولى محاولة الاستعاضة عن الواردات والثانية السعي لتنشيط الصادرات. والذي غاب في الحالتين هو ادراك أن أي توسع في الإنتاج يتطلب مستلزمات إنتاج جديدة إما أن تقتطع من إنتاج قائم فتخفض منه مقابل التوسع في نشاطات جديدة أو أن تزيد في الطلب عليه فترتفع الكلفة أو يستورد. وما لا يجري استيراده بطريق مباشر لا بد من تدبير مستلزماته هو الآخر. وهكذا تمضي الحلقات المتتالية لعلاقات المدخلات والمخرجات لينتهي الأمر باستيراد ما يعادل ما أنتج وفقاً لأي من القاعدتين ولا يقل عنه إلا بقدر المدخرات التي قد تتولد عن الدخول الإضافية. والفارق بين القاعدتين ليس في الحجم المطلق للفجوة القائمة والمستمرة في الميزان التجاري، وإنما في مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على المبادلات الخارجية، حيث هو أكبر في حالة الاعتماد على تنشيط التصدير عنه في الإحلال محل الاستيراد. غير أن خطورة النهج الأخير تكمن في أن متطلبات تشغيل المشروعات وتلبية الاحتياجات الداخلية تكون أكثر اعتماداً على الخارج. ويعني هذا أن التخطيط يجب أن يتجه في المقام الأول إلى استكمال حلقات الإنتاج بموارد وجهود ذاتية، وهو ما قد يتعذر على اقتصاد صغير بادىء النمو، الأمر الذي يتطلب منظوراً إقليمياً قومياً وليس قطرياً، والذي يشير في نفس الوقت إلى أن التدفقات الإقليمية المطلوبة ليست تدفقات مالية بل تدفقات إنتاجية. ولعل مما يؤدي إلى عقم التدفقات المالية بين دول نامية أن هذه التدفقات لا بد من ترجمتها إلى معدات رأسمالية، وهذه لا تتوفر داخل الإقليم، فهي إذن منفذ جديد لتسرب فوائض المنطقة في مجملها إلى خارجها.

أما البعد الثالث وهو قضية تنمية الموارد، فقد أدى عدم ادراك حقيقته إلى إهدار جانب هام من جهود أجهزة التخطيط. ففي وقت من الأوقات كان أمل المخططين هو النجاح في بناء نماذج رياضية متطورة وشاملة تستخدم فنوناً متقدمة للبرمجة للتوصل إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة يحقق دالة الهدف (بفرض التوصل إليها وصياغتها صياغة سليمة) أو على الأقل استخدام تلك

النماذج لبناء تصورات (أو سيناريوهات) بديلة تعين على تحسين الاختيارات. ونسي القوم أن تلك النماذج تسعى إلى تعظيم دالة الهدف في نطاق الحيز المسموح به، وأن هذا الحيز تحدده الموارد المتاحة. ولعل السبب في ذلك هو اختزال ندرة الموارد إلى قضية ندرة رأس المال، بينما الحقيقة أن الندرة هي الصفة الغالبة على معظم الموارد. فقد يكون البشر متوفرين عدداً، غير أنهم إذا قيسوا بما يملكون من معرفة وبما يتمتعون به من قدرات إنتاجية فإن السمة البارزة لجميع دول المنطقة (غنيها وفقيرها في البشر) هي الندرة الحادة في القوى العاملة المنتجة. كذلك فإن الموارد الطبيعية قد تكون سخية لدى بعض الدول وشحيحة لدى أخرى، غير أن السمة المشتركة هي تواضع القدرات (الفنية لا المالية) اللازمة لإحالة المتاح إلى عنصر فعال في التنمية. (ولست بحاجة إلى التذكير بمدى النهب الذي تعرضت له الموارد النفطية الوفيرة، ولا بالتخلف الذي تعاني منه الزراعة، نباتياً وحيوانياً وسمكياً، حتى في الدول التي تصنف على أنها زراعية، إلى حد أن بعضها الذي سبق العالم منذ آلاف السنين في الزراعة وفنونها بات يعلق الأمل في تنميتها على مشروعات تسهم فيها أموال وخبرات من دول صناعية). خلاصة القول أن البشر وما يملكونه من قدرات هم العنصر الأساسي في التنمية، وهم العنصر النادر في دول المنطقة.

المتغيرات القطرية:

أشرنا من قبل إلى أن ثالث العوامل التي تحدد معالم الوضع الراهن للعمل التخطيطي في الوطن العربي يتلخص في مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أصابت الأقطار العربية. ويأتي في مقدمة هذه المتغيرات الظاهرة الاستعمارية التي استشرت في قلب الوطن العربي في شكل كيان صهيوني دخيل تمتد من خلاله الذراع الأمريكية الطويلة لتجهض أي محاولة حقيقية للتنمية وتنشىء حالة من القلق وعدم التأكد تجعل الحديث عن تنمية جادة وتخطيط مستمر يبدو كنوع من الترف الذي لم يؤن أوانه. ولهذا الاعتقاد جانبان أحدهما صحيح والآخر باطل. فالتخطيط بصورته العادية لا يستوعب المتغيرات المفاجئة التي تصحب حالة مستمرة من الحرب، تغتصب فيها الأراضي ويشرد البشر وتغزى المقدرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.

غير أن ما لا يجب أن يغيب عن البال هو أن دول أوروبا الرأسمالية عرفت نوعاً من التخطيط هو تخطيط الطوارىء نشأ أيام الحرب العالمية لزيادة القدرة والفاعلية في مواجهة متطلبات الصمود والنصر. بل إن بعض الأساليب الرياضية التي تطبق حالياً في الأعمال التخطيطية سواء على مستوى المنشأة أو على المستوى القومي، كبحوث العمليات، نشأ بسبب الحرب ومتطلباتها. والواضح أن عجز السلطات السياسية في الدول العربية عن استيعاب هذه الحقيقة جعلها تنفرد بشؤون التخطيط اليومي دون أن تسعى لتطوير قدرات أجهزتها التخطيطية لاكساب قراراتها القدر اللازم من العلمية والترشيد. رغم أن الظاهرة الاستعمارية هي في جوهرها حرب على التنمية لا تواجه إلا بمزيد من التنمية ومن أحكام التخطيط لها. ومع انتشار الحروب والخلافات في مختلف أرجاء الوطن العربي، تراجع دور الأجهزة التخطيطية بدل أن يقوى، وتزايد عزل ظاهرة التنمية عن باقي الظواهر التي ادعي بأنها أكثر الحاحاً.

وأياً كان النظام الاقتصادي السائد، فإن التركيز على قوائم المشروعات العامة أو ما يسمى في بعض الدول «ببرنامج الحكومة» أدى إلى عدم وضوح الخطط بشأن النشاطات المخططة للقطاع الخاص. وحتى في الدول النفطية التي تنادي بالعمل وفق قواعد الاقتصاد الحر، فإن الجزء الأكبر من عناصر كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري يظل بيد الحكومة. وقد تتضمن الخطة متوسطة الأجل تقديرات اجمالية لنشاط القطاع الخاص، كما قد تتضمن بعض السياسات والاجراءات التي تهدف إلى دعم وتوجيه هذا النشاط، غير أن الخطط السنوية غالباً ما تركز على القطاعين الحكومي والعام، وتترك أمور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية اللازمة لحفز وتوجيه القطاع الخاص إلى الجهات التنفيذية، ويأتي معظمها من خلال الموازنة العادية التي لا يقوم الجهاز التخطيطي إلا بوضع أهداف اجمالية لها. وقد تزايدت أهمية هذا الجانب، إما لرغبة الدول النفطية في اعطاء دور متزايد للقطاع الخاص لديها، أو لقيام الدول غير النفطية باجراء مماثل: سواء بضغط خارجي (تساهم فيه دول غربية، بل ونفطية عربية إلى جانب المنظمات الدولية)، أو كمحاولة لاجتذاب أموال المغتربين إلى استثمارات في أوطانهم).

ومع ازدياد حدة تباين توزيع الدخل، نتيجة انتشار موجات التضخم في

أرجاء العالم، وارتباط مصادره الأسرع في النمو بالنشاط الخارجي بمختلف صوره عنها بالنشاط الداخلي، تزايدت الضغوط الاجتماعية من أجل الحد من سطوة الجهاز التخطيطي المركزي. وبدأت تعود مرة أخرى النغمة التي أشرنا إلى أنها واكبت الفترات الأولى لمولد التخطيط في العالم الثالث من أن التخطيط المركزي الشامل يفترض نظاماً اشتراكياً لا يجب أن يقوم ولا أن يفكر في اعادته إن كانت قد سبقت محاولة تطبيقه.

وقد كان من أهم الاعتبارات التي تزايد الاهتمام بها في مختلف دول المنطقة، لأسباب متباينة، تخطيط القوى العاملة بوجه خاص والتخطيط البشري بوجه عام. فنجد أن الدول النفطية يعاني معظمها من عدم تناسب موارده البشرية مع النمو السريع في موارده المالية وفي التوسع المستهدف في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على التركيب السكاني وأصابه بالخلل. كذلك أدى توفر امكانات الثراء السريع إلى انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل لدى المواطنين، وانعكس ذلك على معدلات الاسهام في القوى العاملة ومعدلات الإنتاجية. بالمثل فإن جهود التنمية في الدول غير النفطية سرعان ما اصطدمت بالمشاكل المترتبة على انخفاض معدلات الإنتاجية. وبعد أن كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة للقوى العاملة هي عدم ملاحقة النمو في النشاط الاقتصادي للنمو في القوى العاملة، أضيفت إليها المشكلة المترتبة على ارتفاع معدلات الهجرة إلى الدول النفطية، وما صاحبها من تزايد في أهمية عائدات العمال المغتربين، ومن انتشار أنماط الاستهلاك التي غذاها الارتفاع السريع في الدخول النقدية في الدول النفطية. وقد أدى كل ذلك إلى تغيرات هيكلية في الدوال التي تمثل العلاقات الاقتصادية الرئيسية، جعلت الأساليب القياسية التقليدية غير قادرة على تلبية احتياجات المخططين.

المتغيرات القومية:

لعبت الجهود التكاملية، على تواضع حصيلتها، دوراً مهماً في التطورات الاقتصادية العربية. ورغم ذلك فإن استجابة الأجهزة التخطيطية لها ظلت محدودة أو شبه منعدمة. وقد ظهر مصطلح جديد في هذا المجال هو تعبير «العمل المشترك» وكان أول استخدام له بصدد تحديد مهام اللجنة الزراعية

المنبثقة عن المجلس الاقتصادي العربي (قرار ٣١٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣). كما ظهر مصطلح آخر هو «التنمية العربية المشتركة» (ورد في القرار ٧١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢، بشأن صياغة اتفاقية جديدة للتبادل التجاري العربي). ولسنا هنا بصدد مراجعة تطور مسيرة العمل العربي المشترك، ولكن ما يهمنا هو بعض جوانبه التي تتعلق بالعمل التخطيطي:

أ ـ فمنذ البداية كان هناك توجه نحو إقامة مشروعات عربية مشتركة. وقد تزايدت الدعوة إلى مثل هذه المشروعات مؤخراً، خاصة بعد الفورة النفطية في العقد الأخير. بل يبدو أن المجلس الاقتصادي بات يؤمن أن صيغة **المشروعات العربية المشتركة** لها دور هام في «تعزيز الجهود العربية في الانماء والتعاون والتكامل، نظراً لما تتمتع به هذه الصيغة من مرونة من ناحية، ولأنها **لا تتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية الاقتصادية والاجتماعية** من ناحية أخرى، بل لأنها تساعد فى تعزيزها، ولأنها يمكن أن تطبق في كافة فروع الاقتصاد القومي، وأن تنتشر بأكبر عدد من البلدان العربية، كما أنها تؤدي إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف والتآلف فيما بينها» (قرار المجلس رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢).

ورغم طول العهد بهذه المشروعات، والميل مؤخراً إلى تكثيفها في مجال الأمن الغذائي (أساساً كمحاولة لمخرج من الالتزام بتخطيط قومي لمختلف أوجه العمل المشترك) فإن الأجهزة التخطيطية القطرية ظلت بمعزل عن هذه المشروعات، ولم يحدث تقدم يذكر في معالجة القضايا التي تترتب على إقامتها، سواء في مراحل الاختيار أو الانشاء أو التشغيل. ومما يزيد من صعوبة المشكلة أن معظم المؤسسات التي أقيمت تأخذ شكل شركات قابضة مشتركة ينتظر منها أن تسهم في إقامة مشروعات مشتركة في المجالات التي تعمل فيها، وأن تعمل على إدارتها بصورة مشتركة، دون أن تكون هناك جهة قومية تقوم بتحديد أهداف لكل من تلك المجالات على المستويين القومي والقطري، أو تقوم بالتنسيق بينها. من جهة أخرى فإن الصعوبات التي واجهتها تلك الشركات في أداء المهام المرجوة منها جعلتها تطالب باكساب مشروعاتها كياناً خاصاً ومزايا تكفل لها النجاح. وحتى الآن لم توضع معالم صيغة توضح أمام المخططين

القطريين الأسلوب الواجب اتباعه في تحديد أهداف المشروعات العاملة ضمن حدود اقتصادهم الوطني، خاصة خلال مراحل التشغيل، أو في التوفيق بين البرامج التي تضعها الشركات لمشروعاتها والخطط القطرية بمتطلباتها التوازنية. وقد ظهر متغير جديد هو ما تمخضت عنه مؤتمرات المستثمرين العرب التي عقدت مؤخراً من انشاء شركات مشتركة للقطاع الخاص برؤوس أموال كبيرة نسبياً، وفي مجالات تقوم فيها شركات مشتركة عامة، دون وضوح للأسس التي يتم بها التنسيق بين النوعين.

ب ـ حظي **التبادل التجاري** العربي بنصيب وافر من الاهتمام، فكانت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ثمرة أول اجتماع عقده وزراء المال والاقتصاد العرب في بيروت عام ١٩٥٣. وتلا ذلك ما صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من إقامة منطقة تجارة حرة بمقتضى قراره رقم ١٧ في ١٩٦٤، المعروف بقرار السوق العربية المشتركة. وقد واجهت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري مشاكل منذ اللحظة الأولى حيث تقاعست الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي عن التصديق على التعديلات التي كانت تهدف إلى التوسع التدريجي في قوائم السلع المشمولة بالتخفيضات متعللة باعتبارات خاصة بالتنمية الاقتصادية أو بأسباب تموينية، وتمسك عدد منهابالقيود التي تفرضها بناء على تلك الاعتبارات، بما في ذلك إجازات الاستيراد والتصدير. وقد أصدر المجلس الاقتصادي قراره رقم ١٤٧ في ١٩٦٠/١٢/١٨ مؤكداً على ضرورة التخلص من القيود في أسرع وقت ممكن (بما لا يتجاوز عشر سنوات) «وأن الإسراع في البت في موضوع **التنسيق الصناعي** بين الحكومات الأعضاء يساعد على الوصول إلى تحقيق هذا الغرض». ورغم القرارات المتلاحقة بشأن ضرورة تنمية التبادل التجاري العربي، فقد ظلت أهميته محدودة بل شديدة التواضع. وانتهى الأمر إلى إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في ١٩٨١، ولا يبدو أن هذه الاتفاقية ستكون أسعد حظاً من سابقتها، حيث لم يصدق عليها حتى نهاية ١٩٨٥ سوى نصف الدول العربية. غير أن ما يهمنا بصدد بحثنا هذا أنه لا يبدو أن المخططين القطريين قد نجحوا في ايجاد صيغة يمكن من خلالها اكساب التبادل التجاري العربي دفعة

واضحة، عن طريق أخذه في الاعتبار صراحة في عملهم التخطيطي. ورغم أن مجلس محافظي البنوك المركزية أكد مؤخراً أن تنمية التبادل التجاري العربي تتطلب توفير القاعدة الإنتاجية التي يقوم عليها التبادل، فإن بعض الدول ما زالت تصر على أن القضية هي بالأساس قضية تمويل وليست قضية تخطيط هادف للإنتاج.

جـ - وإلى جانب حركة المنتجات حدث اهتمام **بانتقال رؤوس الأموال والعمالة**. وكما حدث بالنسبة للتجارة، فإن المؤتمر الأول لوزراء المال والاقتصاد العرب أعد في **١٩٥٣** اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية. ووضع مجلس الوحدة في **١٩٧٠** اتفاقية بشأن استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية، تضمنت قيام الدولة المستضيفة لرأس المال بايداع اعلان لدى المجلس بالقطاعات التي ترغب في الاستضافة فيها وعن الشروط والنظم والحدود التي تقرها. ومع أن المجلس الاقتصادي حث أعضاءه (غير الأعضاء في اتفاقية الوحدة) على الانضمام لتلك الاتفاقية (قرار **٥٩٠** في **١٩٧٥/١/٨**) إلا أن عجز هذه الاتفاقية بدورها عن تحقيق الهدف المرجو منها دعاه إلى إعداد اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية أقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر (عمان - نوفمبر **١٩٨٠**) وأصبحت نافذة اعتباراً من **١٩٨١/٩/٨**. وهي اتفاقية «موحدة» من حيث إنها جمعت بين أحكام وشروط تنظيم استثمار الأموال والتأمين عليها وضمانها وفض المنازعات بشأنها. وعلى عكس سابقتها فإنها لم تطالب الدول المستضيفة بالاعلان عن المجالات التي تستضاف فيها رؤوس الأموال مكتفية بالتزام المستثمر بالتنسيق مع الدولة المستضيفة ومع مؤسساتها وبخطط وبرامج التنمية التي تضعها. وفيما عدا ذلك فهي تطالب الدول المستضيفة باعطاء التسهيلات والامتيازات والضمانات للمال وللمستثمر و أسرته فيما يقرب من أن يكون تسليماً كاملاً بمطالب المستثمرين. وفيما عدا المحاولات التي جرت من قبل بعض الدول، على نحو ما ذكرناه من قبل، لاستدعاء رأس المال لتمويل جانب من خططها وتعديل البعض الآخر لقوانين وأجهزة الاستثمار فيها، فإن الخطط لا تأخذ

في اعتبارها بلورة معايير محددة لانتقاء المشروعات أو المجالات التي يستضاف فيها رأس المال أو لتوجيه نشاطها أو لما يترتب على الحركة العكسية المتمثلة في خروج عائدات الاستثمار (المبالغ فيها بحكم ما تتمتع به عادة من مزايا ضريبية ـ ولو لفترة محدودة) أو عودة رأس المال الوافد إلى موطنه.

أما حركة اليد العاملة فقد كان حظها أكثر تواضعاً. فقد ترك أمرها إلى مجلس الوحدة الذي وضع اتفاقية لتنقل الأيدي العاملة بين أعضائه في مطلع ١٩٦٩. ونظراً لمحدودية التصديق عليها اكتفت الدول بعقد اتفاقيات ثنائية أشد تواضعاً. وبعد أن شرع المجلس الاقتصادي في مطلع ١٩٨١ في النظر في مشروع اتفاقية لتيسير انتقال العمالة وتنميتها بين الدول العربية، انتهى إلى الموافقة في ١٩٨٤/٢/٩ على مجرد «اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية» على غرار الاعلان الذي طلبه من الجانب الأوروبي في الحوار العربي الأوروبي بشأن العمالة العربية في الدول الأوروبية. على أن المتغير الهام الذي برز إلى السطح في الآونة الأخيرة هو الهجرة المعاكسة التي بدأت تشتد بسبب تغير الظروف الاقتصادية في الدول النفطية وتبني هذه الدول استراتيجيات تسعى إلى تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة، وميل القطاع الخاص إلى تفضيل الأيدي العاملة الآسيوية لرخصها النسبي وتواضع مطالبها. وبينما غاب المخطط عن الحركة أثناء عمليات الذهاب التي تمت بصورة تلقائية، فقد أصبح عليه أن يضع الحلول لعملية العودة في مرحلة دقيقة تتعرض فيها الدول المصدرة للعمالة لمشاكل تمويلية زاد من حدتها تراجع عائدات العمالة المهاجرة ذاتها.

د ـ **وكما يلاحظ فإن الرأي الفني والرسمي أدرك كلاهما منذ البداية أن مناهج تحرير التدفقات، من المنتجات وعناصر الإنتاج، لا تجدي منفردة في تعزيز مسيرة التكامل ودفع عجلة التنمية في دول لا تزال بعد على أولى مدارج النمو. ولذلك كان التأكيد على التنسيق القطاعي، حيث أولى المجلس الاقتصادي اهتمامه إلى التنسيق الزراعي بينما ركز مجلس الوحدة**

على التنسيق الصناعي (وإن لم يهمل أيهما القطاع الآخر أو باقي القطاعات). ومع ذلك فإن جهود التنسيق شابتها عدة أمور:

* أنها بدأت من مجرد فكرة التنسيق دون أن تؤصل لها نظرياً.

* وبالتالي فقد جنحت إلى محاولة التعرف على ما هو قائم بدعوى أن ذلك هو القاعدة المطلوبة من المعلومات اللازمة والكافية لاقتراح ما يلزم للتنسيق.

* ورغم مشاركة الوزراء في إصدار القرارات الداعية للتنسيق ولتزويد المنظمات الإقليمية بالمعلومات، ومشاركة الفنيين من الدول في اللجان التي أعدت تلك القرارات وحددت طبيعة تلك المعلومات. فقد تجاهل هؤلاء وأولئك تلك القرارات لتليها أخرى بالتذكير والتأكيد.

* وكانت الشركات المشتركة (زراعية كانت أم صناعية) هي الملاذ الأخير للخروج من مأزق التنسيق، لتعود قضية التنسيق فتظهر في شكل تنسيق ما بين تلك الشركات.

هـ - أقر مؤتمر قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٠) وثيقتين أريد بهما تتويج الأسس التي تنظم جوانب التكامل الاقتصادي العربي، أو ما يسمى بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، الأولى هي **وثيقة استراتيجية** ذلك العمل والثانية هي **ميثاق العمل الاقتصادي القومي**. وعن نفس المؤتمر صدر قرار آخر هو **قرار عقد التنمية العربية المشتركة**. وقد كان صدور القرارات الثلاثة عن اجتماع واحد مثالاً لما يشوب العمل العربي المشترك من تخبط في كثير من جوانبه، كما أن إقرار القمة لها ثم صدور قرارات مغايرة من المجالس الوزارية التي سبق أن رفعت الوثائق المذكورة إلى القمة يعتبر نموذجاً لما يعنيه غياب الإرادة السياسية من اهدار للجهود التكاملية والإنمائية:

* فوثيقة الاستراتيجية وضعت هدف تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمارها على رأس قائمة الأهداف. كما أنها عادت فأكدت على تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحققة لأكبر

قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة، وطالبت بتقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي فيما بين الأقطار وداخلها.

* على أنها عادت فجعلت آخر الأولويات في المرحلة الراهنة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) تخطيط التنمية قومياً، ونصت في هذا الصدد على «إقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي يشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة (وهي ما كان الخبراء قد أسموه خطة التنمية القومية) ومتابعة تنفيذها. ويتمتع التخطيط القومي بحد أدنى متزايد من الإلزامية يغطي على الأقل العمل العربي المشترك ويكون تأشيرياً بالنسبة لما عدا ذلك تستوحيه الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي وتمكيناً لها من الاستفادة من التنظيم القومي للاقتصاد العربي ويراعى أن يكون العمل التخطيطي مستمراً في شكل خطط خمسية تبدأ من سنة ١٩٨١». وقد لحظت برامج الاستراتيجية في هذا الشأن عدداً من النشاطات هي توحيد قاعدة المعلومات وتسهيل وتسريع تداولها بين الأقطار - توحيد اطارات المحاسبة القومية وأساليب التخطيط ونظم المتابعة - وضع أسس لدراسة وتقييم المشروعات على المستوى القومي - تطوير أساليب الاتساق بين الخطط القطرية والخطة القومية (وقد أبقيت التسمية هنا على حالها) - وضع برامج لتكوين كوادر التخطيط ووضع كفاءة الأجهزة التخطيطية وأجهزة المتابعة - وضع خطة قومية (وأيضاً تركت التسمية على حالها) طويلة المدى، في ضوء استراتيجية التنمية القومية تكون الإطار العام للخطط متوسطة المدى.

* إلى جانب خطة التنمية، نصت الاستراتيجية في القسم الخاص بأساليب التنفيذ (أو ما أطلق عليه الآليات) على أن يضع المجلس الاقتصادي (والاجتماعي) العربي من خلال أمانته العامة الفنية وحسب أولويات الاستراتيجية إطار خطة أخرى هي «الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك» وكذلك أسلوب تنفيذها وسبل ومصادر تمويلها. وتشترك في الأعداد المؤسسات العربية (كل حسب ما يخصه) وكذلك الأمانة العامة لمجلس الوحدة.

* ويلاحظ أنه لم تنشأ رابطة بين الخطتين «القوميتين»: خطة التنمية وخطة العمل المشترك، رغم أن الثانية هي جزء من الأولى. كما أن التنمية افترض تواجد استراتيجية لها، بعد أن تم إقرار استراتيجية للجزء المتعلق باستراتيجية العمل المشترك.

* ورغم أن تقليص الفجوة التنموية كان أحد أهداف الاستراتيجية فقد صدر قرار عقد التنمية بإقحام العراق له (بناء على دراسة أعدها الدكتور عبد العال الصكبان). فاكتسب قوة تعادل قوة الاستراتيجية بينما أنه لا يعدو أن يكون أحد قنوات تنفيذ الخطة التي تنبثق عنها. والأدهى من ذلك أن قرارات تنفيذ مشروعات العقد سلخت من آليات تنفيذ الاستراتيجية وربطت بهيئة لإدارة شؤون العقد تتكون من الدول المساهمة في تمويله.

* ومما ساهم في زيادة التخبط أن مؤتمر القمة عدل في وثيقة الميثاق عنوان فقرة اقترحها الخبراء بشأن اعتماد مبدأ التخطيط القومي للتنمية، لا إلى تخطيط للتنمية العربية المشتركة (كما فعل في الاستراتيجية وعقد التنمية) بل إلى ما أسماه «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك». فأبقى على صفة «القومي» التي كانت عرضة للحذف ثم عاد فقصر التخطيط على المشاريع العربية المشتركة ليس كمدخل للتنمية بل للعمل المشترك فقط. وتضمنت الفقرة بندين: أحدهما ينص على الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك (وصحتها العمل الاقتصادي العربي المشترك) وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها، والثاني على الالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية بالإضافة إلى عناصرها القطرية توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل «مشروعات الخطة القومية». وأقف أمام هذه النصوص حائراً: هل هناك خطة قومية، وما هي حدودها، وما هي مشروعاتها، وهل هي بالضرورة مشروعات مشتركة؟

* وعند إعداد خطة العمل العربي المشترك - في غيبة خطة قومية أو للتنمية المشتركة - كان هناك ثلاثة تفسيرات ممكنة لمشروعاتها:

- الأول أن تكون مشروعات وبرامج للعمل المشترك، وهذا يتجاوز المشروعات الاستثمارية ليشمل كل ما يتصف بأنه «عمل مشترك». وهنا تبرز صعوبة هي أن الاستراتيجية لم تطرق إلى جميع أوجه العمل المشترك وتحدد أولويات المرحلة لكل منها، وإنما اجتزأت تلك الأوجه واعتبرتها هي الأولويات.

- الثاني أن تكون مشروعات ذات بعد قومي ليس بمجرد التمويل (وفقاً لما هو سائد بالنسبة لمفهوم المشروعات المشتركة) وإنما من حيث الأهداف وبما يحقق ما حددته الاستراتيجية فيما أسمته بالمنطلقات من «أن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها على طريق التكامل، وإنما تتعدى (ذلك) إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي».

- الثالث هو الاقتصار على ما يسمى بالمشروعات المشتركة ويكون المفهوم ضمناً أن هذه هي مشروعات يأتي تمويلها أساساً من الدول العربية القادرة وتقام في دول عربية أخرى، ثم تدار بصفة مشتركة. وكان هذا هو المفهوم ضمناً من النص الوارد بالميثاق على غموضه.

وقد أخذ فريق العمل (الذي عهد إلي بالإشراف على أعماله) بالمفهوم الثاني، فضمنت الخطة مشروعات تحقق الأهداف التي أقرها المجتمع العربي حتى ولو كانت بتمويل ذاتي (أو ربما بموارد خارجية تسأل عنها الدول المعنية) إلى جانب المشروعات المشتركة.

* وما أن عرض مشروع الخطة حتى ثارت ثائرة دول الفائض: فهي تأخذ بالتفسير الثالث من حيث حصر العمل المشترك في نطاق المشروعات المشتركة. وهي ترفض وضع وإقرار خطة تنفرد بها أجهزة العمل المشترك (وكان مفروضاً أن تكون خطة عمل مشترك بالمعنى الأول لا خطة مشروعات مشتركة كما جرى تفسيرها) دون الرجوع إلى الدول. وقد يكون لهذا الأمر وجاهته ولكن يثور التساؤل: لماذا أجاز المجلس الاقتصادي باب الآليات في استراتيجية العمل المشترك عند مناقشته لوثيقة

الاستراتيجية رغم أنه ناقشها وعدلها مرتين قبل رفعها إلى مؤتمر القمة: الأولى في دورته العادية الثامنة والعشرين (قرار رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣) والثانية في دورة خاصة (قرار رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٩). ولم يطالب بالنص على إشراك الأجهزة القطرية؟.

* ولا أعتقد أن التساؤل يطول فقد أقرت الوثائق لكيلا تنفذ. وكل ما نجحت فيه جهود الفنيين هو انتزاع قضية الأمن الغذائي من براثن التجميد الذي تمثل في قرارات لم تنفذ بشأن التشاور مع الدول حول مشروعات الخطة، التي انتهت مدتها بنهاية ١٩٨٥، ثم العرض على المجلس في دورة خاصة). وحتى هذه أحيلت إلى فريق عمل يتولى تنظيم أعماله الصندوق العربي للإنماء ويضم ممثلين للمؤسسات الفنية وأجهزة التمويل.

و ـ على أن الجهاز الذي بقي وفياً لعملية التنسيق الإنمائي والتخطيط على المستوى القومي كان هو أمانة مجلس الوحدة. فمنذ انعقد على مستوى وزراء التخطيط في ١٩٧٠ وهو يبذل الجهود ويصدر القرارات المنظمة لعملية التنسيق، ثم تلقف ما نصت عليه الاستراتيجية من ضرورة تخطيط التنمية قومياً (وهو مجال سعى أمينه العام لتضمينه في الاستراتيجية عند إعدادها). غير أن جهوده المتتالية ذهبت أدراج الرياح بحكم العادة المتأصلة في الأجهزة القطرية بتجاهل القرارات الصادرة من الأجهزة القومية.

من جهة أخرى فإن الصندوق العربي للإنماء طلب منذ عشر سنوات معونة الأمم المتحدة في إقامة برنامج للتعرف على المشروعات المشتركة (أو المتعددة الأطراف) وتقييمها. ووضع دليلاً مفصلاً في هذا الشأن، لعله يسترشد به من آن لآخر فيما يتعلق بالمشروعات المشتركة التي يدعى لدراستها. ولكن باعتقادي أن الصلة بين هذه الأجهزة وبين أجهزة التخطيط القطرية ظلت شبه معدومة فيما يتعلق بتجسيد القرارات والوثائق المتعلقة بالتنمية على المستوى القومي إلى عمل يومي تنشغل به هذه الأخيرة وتغذي من ثماره أجهزة العمل المشترك.

المتغيرات العالمية:

أ ـ لعل أخطر المتغيرات العالمية التي ميزت السبعينات والنصف الأول من الثمانينات هو الانهيار الذي أصاب النظام النقدي العالمي، والخلل الذي اتضحت أبعاده في النظام الاقتصادي العالمي. وقد ترتب على ذلك عدة عواقب انعكست بشكل خطير على العمل التخطيطي:

* فخلال الستينات كانت معدلات التغير السنوي في مستويات الأسعار على مستوى العالم أجمع، وفي معظم دول المنطقة، محدودة. وقد سهل ذلك عملية اعتماد التقديرات بأسعار ثابتة كتعبير عن المتغيرات الحقيقية أو العينية. غير أن انطلاق معدلات التضخم بلا حدود ولفترة تجاوزت التجارب التاريخية خلال القرن الأخير، جعل الفروق تعظم بين التقديرات بالأسعار الثابتة وتلك بالأسعار الجارية (المتوقعة). وأصبح من الصعب على المخططين الذين اعتادوا على تجاوز مثل هذه الفروق أن يعالجوها. خاصة بالنسبة لبعض المتغيرات التي كانت تعامل معاملة موحدة كالإنفاق الحكومي الجاري وحصيلة الايرادات العامة.

* كذلك أدى التقلب الحاد في نظم وأسعار الصرف إلى ادخال متغيرات جديدة غيرمألوفة في تخطيط القطاع الخارجي الذي يحظى عادة باهتمام كبير في معظم الخطط.

* كما أدى تجاوز أسعار الفائدة الإسمية (وأحياناً الحقيقية) كل الحدود التي كانت تعتبر مقبولة نظرياً وعملياً إلى تعقيد جانب التمويل، تخطيطاً وأداء، وسرعان ما استفحلت مشكلة المديونية بفعل العوامل السابقة متضافرة، وتحولت القضية من تنمية (أيا كان شكلها أو معدلاتها) إلى مأزق مديونية. وأصبحت قضية السعي إلى تحقيق استقرار نقدي للأجل القصير تغلب في أولويتها على التنمية للأجل الطويل.

* وأدى ذلك إلى وقوع الدول النامية كفريسة سهلة في يد صندوق النقد الدولي، الذي أحال فشله في رعاية النظام النقدي العالمي إلى نجاح في

التسلط على مقدرات الدول المحتاجة من خلال نظام المراقبة لنظم الصرف. ومن خلال ذلك قدم نصيحتين رئيسيتين أدى كل منهما إلى كارثة بالنسبة لعملية التنمية. الأولى اطلاق قوى السوق والسماح للأسعار المحلية (بما في ذلك أسعار الفائدة) باللحاق بالارتفاع الجنوني في الأسعار العالمية، رغم بعد الشقة بينهما أساساً. والثانية هي تخفيض مستمر في سعر الصرف بدعوى باطلة بتحقيق توازن في المبادلات الخارجية. مما غذى عملية التضخم التي ترتبت على اطلاق العنان للأسعار وبالتالي أدى إلى مطالبات بالمزيد من التخفيض في سعر الصرف. وهكذا نشأت حلقة مفرغة جديدة لا نهاية لها إلا اعسار كامل للدول المدينة، التي يتزايد عبء مديونيتها السابقة واللاحقة نتيجة لذلك.

* ومع اشتداد حدة عملية إعادة توزيع الدخل العالمي تبعاً لذلك لصالح الدول المتقدمة، تفاقمت ظاهرة أخرى داخل المنطقة، نتيجة تزايد حجم حركة عوامل الإنتاج، إذ تزايدت الفجوة بين كل من الناتج المحلي والناتج القومي.

* وهكذا واجه المخططون موقفاً جديداً تغيرت فيه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بشكل غير مألوف. وأصبحت الأساليب المعتادة التي كانت مقبولة في الماضي، من التركيز على التخطيط العيني وتواضع التخطيط المالي والنقدي، عاجزة عن مواجهة متطلبات المرحلة. كما أن طغيان مشاكل الأجل القصير وتلقف السلطات للحلول التي تقدم بدعوى مواجهتها، أضعف من الصلة بين الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل، وجعل الأنماط التقليدية للتخطيط السنوي غير قادرة على تقديم خطط تجد فيها السلطات ما يعينها على مواجهة المآزق التي باتت تهدد وجودها. بل إنها عجزت عن تزويد تلك السلطات بحجج مقنعة تقاوم بها الوصفات الفجة التي يتقدم بها صندوق النقد الدولي، أو الشروط المجحفة التي يفرضها الدائنون.

* ومما يزيد من خطورة الأمر بالنسبة للدول العربية المدينة أن الدول العربية

الغنية تؤمن إيماناً شبه مطلق بتقارير صندوق النقد الدولي وتزوده بأداة ضغط إضافية حين تربط معوناتها بإقرار منه للسياسات المتبعة.

* وقد عانت الدول الغنية من نفس الظواهر بشكل آخر. فقد يسرت لها فوائضها تقبل معدلات التضخم العالمية، دون إدراك لأن هـذا يعصف بجانب من مواردها يفوق ما تتعرض له أرصدتها في الخارج من تآكل. وبعد أن كانت دعواها أنها تنتج من النفط ما يفوق احتياجاتها الذاتية إكراماً لاستقرار الأوضاع العالمية، إذا بها تذعر لأي انخفاض في أسعار النفط وينقلب ميـزان بعضها من دائن إلى مـدين. وتهرع إلى تقليص خططها وبرامجها لمواجهة عجز غير مألوف.

* وفي كل الأحوال أدت سرعة التغيرات النقدية والمالية إلى تقليص درجة اعتمادية دراسات صلاحية المشروعات، بمعدل زاد منه التباطؤ في التنفيذ الذي ترتب على ارتفاع عبء المديـونية الخـارجية أو محـاولة تـلافي استفحال العجز.

ب ـ وبينما تفرض دول العالم الصناعي قواعد حرية السوق على الدول النامية، نجدها تتخذ اجراءات وقيود حمائية في مواجهة منتجات الدول النامية، بما في ذلك تلك التي جنت أرباحاً طائلة من قيامها بتنفيذ مشروعات لها. وكنموذج لهذا ما تعرضت له المنتجات البتروكيماوية العربية في السوق الأوروبية. وأدى هذا إلى استـدراج الدول النفـطية الخليجيـة إلى حوار خليجي أوروبي، بعيداً عن الإطار القومي للحوار العربي الأوروبي. وبدلاً من أن تكون المشكلة التي تسعى الدول النامية إلى حلها هي ضمان سعر عادل لموادها الأولية، أصبحت تلك الدول تلهث وراء تأمين أسواق كافية لمنتجاتها الصناعية. وأضاف هذا هماً جديداً إلى هموم المخططين.

جـ ـ وإذا كانت قضية التنمية البشرية وقضية الإنتاجية قد نجحتا في نيل اهتمام المخططين، فإن الشق الخاص بالتكنولوجيا من قضية الإنتاجية فتح باباً جديداً كان يختزل في الماضي إلى مجرد مقارنة بين كثافة العمل وكثافة رأس المال في الاستثمارات المختارة. ولم ينجح المخططون في ايجاد حل ملائم للمعضلة التكنولوجية، خاصة وأن السلطات في تعجلها الحلول

فسرتها على أنها سلعة تباع وتشترى لا معرفة تكتسب. وأظهر هذا الواقع الأليم خللاً آخر في التخطيط، حيث لا يرجى حل إلا من خلال إعادة النظر في تخطيط التعليم والتدريب ومن خلال تخطيط بعيد المدى يتم من منظور قومي لا قطري ويسهم فيه الفنيون والعلميون، ويعزز ذلك بتخطيط كفء للبحث العلمي.

أجهزة التخطيط:

لعلي قد أفضت في تناول العوامل التي شكلت الظروف الموضوعية التي أحاطت بالعمل التخطيطي، في بحث يتعلق بالسمات المشتركة للأجهزة التخطيطية. غير أن ذلك كان ضرورياً في رأيي باعتبار أن الظروف الموضوعية هي التي تحكم أوضاع تلك الأجهزة. ولا يمكن النظر في طموحات المستقبل إلا في ضوء تلك القائمة من المتغيرات التي تتالت على المخططين فأخرجت أعمالهم من أنماطها المألوفة إلى واقع جديد يتلمسون فيه العون من جهاز متخصص وقائد كالمعهد العربي للتخطيط.

وأود هنا أن أسجل بعض الملاحظات التي عبر عنها خريجو المعهد وأساتذته من خلال زيارات ميدانية قمت بها بحكم إسهامي خلال ١٩٨٢ في فريق عمل شكله المعهد لتقييم وتطوير البرامج التدريبية للمعهد (وهو ما دعا المعهد لطلبه مني تقديم هذا البحث):

أ - الملاحظة الأولى أنني لمست الأثر التدريبي واضحاً من حيث قدرة الخريجين على تفهم أعمالهم ومشاكل التخطيط في دولهم، بل القدرة على التصرف بوجه عام، بالمقارنة بغيرهم.

ب - على أن المعرفة بالمعهد ونشاطاته كانت تقل كلما ابتعدنا عن المركز، خاصة وأن النظام المتبع للاتصال كان يحصره مع جهة مركزية واحدة تراخت في معظم الأحوال في القيام بواجبها نحو تعريف باقي الأجهزة.

جـ - وكما أشرنا من قبل فإن حركة الخريجين أفقدت بعض الأجهزة التخطيطية بعضاً من عناصرها الجيدة، رغم أن هذا قد يكون له نفع لأجهزة أخرى

منشغلة بالتنمية. غير أن هناك حركة من نوع آخر، هي الانتقال من دولة لأخرى. ورغم أن في هذا فائدة من حيث الاحتكاك بتجارب أخرى، إلا أن معظم هذه الحركة انطلق من نوع من الاقتصادات (ذات العجز) إلى نوع آخر (لا يتميز فقط بالوفرة، بل وفي اختلاف النسب بين الموارد، وربما اختلاف الحجم). ورغم اجتهاد هؤلاء في تفهم أوضاع هذه الاقتصادات الأخيرة، فإنهم يظلون دائماً بحاجة إلى توجيه لإعادة تنظيم خبراتهم ووضعها في إطار يلائم الظروف الجديدة التي يعملون فيها.

د - انصب جانب هام من عمل المعهد على دورات تخصصية اقتضت بحكم تخصصها الدقيق إشراك خبراء من خارج المعهد لفترات قصيرة. وقد صحب ذلك أمران:

الأول: هو عدم توفر القدر الكافي من التجانس بين المدربين مما أفقد بعض هذه الدورات الاتساق المطلوب.

والثاني: هو أن المادة المقدمة، على أهميتها، لم تكن دائماً تلبي الحاجة المحددة التي دفعت الأجهزة إلى طلب التدريب عليها.

هـ - ومن خصائص التدريب أثناء العمل أن تقوم الأجهزة بترشيح من تختارهم (مع إسهام من المعهد في تصفية الترشيحات) وأن يتسم التدريب بنسبة مرتفعة من التدريب النظري، يزيد من صعوبته تباين المستويات بين المتدربين.

و - ولعل هذا يشير إلى أهمية التدريب على العمل في الموقع، وهو تدريب تزداد جدواه إذا ما اقترن في نفس الوقت بتقديم مشورات من الجهاز العلمي للمعهد، تعتبر قناة لتدريب القيادات التي يصعب الوصول إليها من خلال برامج التدريب التقليدية.

ز - ويعظم العائد من هذه المشورات إذا ما تبنى المعهد أسلوب الدراسات الميدانية للمشاكل التخطيطية لدول بعينها، حيث إن مثل هذه الدراسات سوف ينضم إليها بطبيعة الحال مناظرون من الدول ذاتها، مما يكسبهم خبرة تساعد على تحسين الأداء.

ح - بل إن هذه الدراسات مطلوبة لاكساب الجهاز العلمي للمعهد خبرة إضافية وتقربهم من واقع الأمور في اقتصادات لم يسبق لهم التعرف على مشاكلها، وذلك بافتراض أنهم أصلاً عملوا في المجال التخطيطي وليس فقط مؤهلين علمياً تأهيلاً أكاديمياً.

ط - ولعل مثل هذه الزيارات تكشف الكثير من المتغيرات التي عرضناها من قبل وتفيد في التوصل إلى معالجات ناجعة لها، وأخذها بالتالي في الاعتبار في أعمال المعهد التالية.

ي - ولا شك أن الخريجين أقدر من غيرهم على استيعاب التجديد في الأساليب والمعالجات، غير أن هذا يتطلب توثيق الصلة المستمرة بهم باعتبار أن التدريب في جوهره عملية مستمرة. وأنا أشارك الكثيرين الذين يأملون في أن يكون المعهد منتدى للمخططين، لا يجتمعون فقط في ندوات تعد لها دراسات وتجمع وتنشر، وإنما يدعون إلى لقاءات لتبادل الرأي والتعرف على المشاكل واقتراح الحلول، وهو ما يتجاوز ما يتم في لقاءات مجلس الأمناء الذي يركز أساساً على قضايا المعهد ذاته.

ك - ورغم الحاجة إلى التجديد والتحديث، فإن تركيم الخبرة واستثمارها يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة لفاعلية البرامج التدريبية، خاصة المتكررة منها. والمشاهد أن تغير الشخص يؤدي إلى تغيير شبه شامل لمحتويات المناهج رغم بقاء عناصرها على حالها. وصحب ذلك فقدان لتنسيق قد روعي في الماضي مع مواد أخرى. ولعل المادة التدريبية تعرض على مجموعة من المتخصصين لابداء ملاحظاتهم عليها ويتولى الجهاز العلمي مراجعة الملاحظات ومناقشة متطلبات التنسيق قبل القائها.

ل - ولا يجب أن ننسى أننا قد دخلنا عصر الحاسبات الالكترونية المتطورة، شخصية كانت أم مركزية. ولا بد من اكساب المهارات المتعلقة بهذا الجانب، سواء من حيث استخدام تلك الحاسبات في معالجة القضايا الجزئية، أو من حيث وضع أنظمة تخطيطية متكاملة.

م - وتبقى دائماً قضية المتابعة، لا سيما المتابعة العينية، قضية محورية تحتاج إلى تطوير بما يتمشى مع التطورات في الأساليب التخطيطية ذاتها.

ن ـ هناك دعوى كنت أفهمها منذ عشرين عاماً أو أكثر أو أقل، ولكني لا أرى لها مبرراً في الوقت الحالي. فحالما تظهر جدية في العمل التخطيطي ترتفع الصيحات (لا سيما من العاملين في الأجهزة المعنية بالشؤون الاقتصادية) بعدم توفر البيانات والدراسات ويطالبون بفسحة من الوقت قد تستغرق عدداً من السنوات يفوق أمد الخطة ذاتها بدعوى الحرص على مصداقية الخطة. والواقع أن البيانات تكون دائماً موجودة وإن كانت بحاجة إلى عمليات تجميع وتجهيز، وهي أبداً متغيرة فالعمل فيها بالضرورة مستمر. من جهة أخرى فإن الدعوى بعدم وجود دراسات إنما تعني تقاعس تلك الأجهزة عن النهوض بواجباتها، وإلا كيف يتسنى لها اقتراح السياسات التي تنفذ فعلاً.

س ـ من جهة أخرى فإن البرامج والدراسات وتقييمات التجارب كلها عمليات مستمرة. غير أن ما يزيد فاعليتها أن يتم توثيق جيد لها، وأن يتم نشر المعرفة بها بصورة مستمرة على كافة المنشغلين بالتخطيط والتنمية.

خاتمة:

لا شك أن العرض السابق يشير إلى حقيقتين جوهريتين: أولاهما أن المعهد أثبت وجوده كرافد هام لعمليات التنمية والتخطيط في العالم العربي. وإذا كان قد شابت أعماله في الماضي بعض الشوائب فقد سقت من الأمثلة المستمدة من تجربة المعهد الأفريقي ما يشير إلى ظواهر مشتركة، سعى قدر الإمكان إلى تلافيها. وهو بهذا يقترب من المفهوم الذي يجب أن يسود: إن التنمية هي أمل الشعوب المتخلفة في التطلع إلى حياة كريمة، وأن التخطيط الفعال هو الوسيلة لتحقيق ذلك الأمل، وأن الجهاز العلمي الذي يوجه العمل التخطيطي هو العقل المفكر الذي بدونه يصعب بلوغ العمل التخطيطي حده الواجب من الفاعلية.

الثانية أن هناك عدداً من المتغيرات المستجدة على الساحة العربية تتطلب إبداعاً وتجديداً لا يتيسران إلا لجماعة متفرغة لديها قدرات وإمكانات البحث العلمي ولها الاتصال المستمر بواقع التجربة وأبعادها.

فما زالت الحاجة قائمة إلى وضع أسس نظرية تنمية تلائم واقع الحال. وهناك ضرورة لتطوير أساليب التخطيط لكي تصبح قادرة على مواجهة المتغيرات المستجدة. وهناك فوق كل هذا وذاك دواع لتجميع وتبادل الخبرات العربية، خاصة وأن العمل العربي المشترك، بعد أن بدأ في وضع التنمية الشاملة كلبنة هامة من لبنات التكامل الاقتصادي، وفي اعتبار التكامل الجدير بالاعتبار هو شرط ضروري من شروط احداث تنمية قوية للقطر الواحد ولمجموع الأقطار، فإنه قد بلغ مفترق الطرق. وما لم يساند بجهد صادق من جهاز مؤهل كالمعهد فسوف تكون هذه نهاية العهد به بل بالكلمة ذاتها.

الحوار مع الدكتور محمد محمود الإمام

د. تيسير عبد الجابر (رئيس الجلسة)

شكراً لمحاضرنا الفاضل، ونفتح باب الحوار، مع رجاء الاختصار تقديراً للوقت المحدود ورغبة في مشاركة أكبر عدد ممكن من المتواجدين بالمناقشة.

د. عبد الرحمن الحبيب ـ جامعة الكويت

لماذا أكثر الخطط العربية اعتنقت خطة الخمس سنوات؟.

عبد المحسن تقي مظفر ـ أمين عام المعهد سابقاً

عند توقيع اتفاقية المعهد عام ١٩٨٠ كمؤسسة دائمة لمدة عشرين عاماً قابلة للتجديد، تضمنت هذه الاتفاقية هدفاً لإعداد الكوادر الأساسية لهيئة علمية مستقرة في المعهد. وفي تصوري أن المعهد لم يوفق في تحقيق هذا الهدف، حيث أرسل إلى الخارج أكثر من خمسة عشر باحثاً استكملوا دراستهم العالية

بالحصول على درجة الدكتوراه، إلا أن بعضهم لم يستمر بعمله في المعهد، وتتباين الأسباب في تعليل ذلك.

د. حربي عريقات ـ المعهد العربي للتخطيط

هل نضع اللوم على التخطيط كأسلوب علمي غير ناجح لوطننا العربي، أم اللوم على المخططين في الوطن العربي؟.

د. حسام مندور ـ معهد التخطيط القومي في القاهرة

إذا كات أجهزة التخطيط العربية، كما قلت بحق، بأنها تعمل بشكل موسمي، وهناك تسرب واسع للكوادر من هذه الأجهزة، وعدم تقدير لدور هذا الجهاز وللعاملين فيه. ومن ناحية أخرى، هناك ضرورة موضوعية، على الأقل لمقابلة الطوارىء والأوضاع الاستثنائية بنوع من الدراسات التنبؤية لحركة المجتمع. وهذا يعني وجود ضرورة موضوعية لمثل هذا الجهاز التخطيطي، وهنا يبرز السؤال إذن ما هو الحل؟ وهل في تقديرك من اتجاه محسوس حالياً لتطوير هذه الأجهزة التخطيطية القائمة لمقابلة مثل هذه الضرورة التي أشرت إليها، وفي حالة الإيجاب فإلى أين تسير؟.

اسماعيل علوان الدليمي ـ مستشار وزارة التخطيط في العراق

ما هي حسب تقديرك امكانية الربط الفعلي فيما بين التخطيط السنوي والتخطيط المتوسط الأجل المتمثل بالخطة الخمسية. أي عند وضع الأهداف وتقدير المستلزمات والوسائل في إطار الخطة الخمسية، كيفية ضمان عكسها تنفيذياً في الخطة السنوية؟ وهذا ينطبق أيضاً على ميكانيكية العمل التخطيطي لضمان ادخال المشاريع العربية المشتركة في الخطط الخمسية، ومتابعة تنفيذها في الخطة السنوية.

تحدث السيد المحاضر الدكتور الإمام عن وجود ضعف في العلاقة فيما بين التعليم وحركة التنمية بشكل عام. وأنا لا أتفق مع هذا الاستنتاج، حيث كما

أعتقد هناك جهود كثيرة قد انصبت، على الأقل في بعض الأقطار العربية، على التعليم باعتباره كأساس لعمليات التنمية وأحد مستلزماتها وهو المورد البشري المطلوب.

رد الدكتور الإمام

بالنسبة للأخ د. الحبيب، ليست الخمسية هي استمرار القاعدة، فهناك خطط رباعية وسداسية... الخ. وفي بعض الحالات كانت البداية بأكثر من ذلك، أي بوضع إطار لعقدين من الزمان أو لعقد، ثم يقسم إلى النصف أو الربع بخطط خمسية.

وحول ملاحظة الأخ عبد المحسن مظفر قد يكون موضوعها المفضل في مناقشات مجلس الأمناء للمعهد، ولكن أريد أن أتدخل هنا بهذا الموضوع بحكم تجربتي الخاصة، فأقول من الخطورة على معهد مثل المعهد العربي للتخطيط أن يعتمد على خريجين متعلمين في الخارج وإن حصلوا على الدكتوراه. فهذا المعهد تدريبي وليس تعليمي، ومع احترامي لجميع الأخوة ورغم تفوقهم العلمي، ولكن بدون دخولهم لـ «المطبخ» التخطيطي فسيكون أداؤهم وعطاؤهم محدوداً في المجال التدريبي. والقضية في رأيي هي ليست قضية لماذا لم نحتفظ بالذين حصلوا على الدكتوراه بمساعدة المعهد، وإنما كيف نستدرج الكوادر الجيدة من الأجهزة التخطيطية لتعمل في المعهد ولو لفترات محدودة.

بالنسبة للمتسائلين عن مسألة العمل التخطيطي والنظرة إليه، فالمسؤولية مشتركة، وقد كنت حريصاً مع المستأثرين بالعمل السياسي وما يتركه من آثار سلبية على العمل التخطيطي. وهناك انفصام في الشخصية عند بعض المشتغلين في أجهزة التخطيط، عندما نلتقي معهم في المؤتمرات والندوات نسمع منهم كل ما هو إيجابي عن التخطيط والمشاركة والعمل العربي المشترك، وعندما يصل أحدهم لمركز صناعة القرار ينسى كل هذا وكأنه شخص آخر.

أما السؤال عن الربط بين الخطط الخمسية والخطط السنوية والمشروعات العربية المشتركة، يمكن أن تأذنوا لي أن أنظر إلى سؤاله التالي مباشرة، وهو الربط ما بين العمل العربي المشترك والعمل القطري. وبحكم التنمية هي أكثر

شمولية من العمل المشترك، فالمفروض أن تكون خطة العمل العربي المشترك جزء من خطة التنمية. لقد ربطوا خطة العمل المشترك بأجهزة قومية دون أن يكون هناك اتصال ما بين الأجهزة القومية والقطرية. أنا لا أريد هنا أن أصل إلى المستوى التخطيطي بمعنى صدور خطة إلزامية، لأن الخطة معناها قرار، معناها إرادة سياسية، معناها وجود أداة لهذه الإرادة السياسية، وهذا غير موجود على صعيد الوطن العربي. ولهذا فالمطلوب على الأقل هو تنسيق بين الأجهزة التخطيطية، وتطوير للوسائل الفنية المشتركة. ولكن كثيراً ما ينظر للمسألة من زاوية جزئية محدودة هي التمويل، وهذه هي الطامة الكبرى.

الدكتور عارف دليلة

الفكر التنموي وقضايا التنمية
والتحرر والوحدة
ـ من خلال الأنشطة العلمية للمعهد العربي للتخطيط ـ

تنويه :

عندما رغبت أن أكتب حول « الفكر التنموي العربي وقضايا التنمية والتحرر والوحدة » (من خلال الأنشطة العلمية للمعهد العربي للتخطيط) ، لم يكن يخطر في بالي تقديم تقويم علمي أو إيديولوجي للفكر الاقتصادي العربي الذي ظهر من خلال الأنشطة العلمية للمعهد العربي للتخطيط ، أو إجراء مسح شامل لجميع المجالات التي كانت محور اهتمام هذا الفكر ، أو للآراء والمواقف التي تجلت تجاه القضايا والمشكلات المطروحة . إن أقصى ما هدفت إليه هذه الورقة هو تلمس بعض الخطوط العامة ، ورسم بعض المحاور الأساسية ، التي كانت مثار تواصل وتفاعل مكثف ، ومتابعة تطور هذا الفكر تجاه بعض القضايا المركزية فى التنمية والتحرر والوحدة العربية . إن الفكر العربي المعاصر يشهد تناقصاً وانحساراً في عملية التواصل والتفاعل بالمقارنة بما كان عليه الأمر قبل عدة عقود مضت ، رغم ما يتميز به عالمنا اليوم من إمكانيات اتصال وأعلام ونشر واجتماع ، مما لم يكن المفكرون العرب ليحلموا به في الأيام الماضية. فقبل عقود قليلة كان الفكر العربي ينبض بإرهاصات الواقع

والحلم ، وهو ما أريد تفريغ الفكر العربي منه نهائياً في المرحلة اللاحقة . فإذا ما بقي شيء من التفاعل والتواصل في الفكر العربي هذه الأيام ، فإنه ينحسر إلى مجرد تفاعل وتواصل بين عقول النخب العربية ، ضعيف الأثر في الجماهير العربية ، لأنه ضعيف الصلة بآلام هذه الجماهير ، وبآمالها .

أن السبب الأساسي لانحسار التفاعل والتواصل في الفكر العربي في العقود الأخيرة ، يرجع ، برأينا ، إلى احتكار الدولة للسياسة ، بتحويلها من « عمل اجتماعي » تؤديه قوى منبثقة من واقع اجتماعي طبقي متغير ، إلى « عمل حكومي » تؤديه بيروقراطية منشقة عن أرضيتها الاجتماعية ، وكيلة متكرسة لرأس المال الدولي في عملية نهب الجماهير وتحطيم قواها الإنتاجية والإبداعية . لقد عمل هذا التحول الخطير تنكيلاً في فاعلية وحيوية الفكر العربي وتعطيلاً لطاقاته الخلاقة ، وتقطيعاً للجذور التي تربطه بحياة الجماهير وتطلعاتها ، مما يجعل أي فكر جديد سيولد عديم القيمة ما لم يكن منبثقاً من واقع الإنسان العربي وحاجاته وتطلعاته .

ولسنا هنا في معرض تقويم أنشطة المعهد العربي للتخطيط ، إلا أننا ننوه فقط إلى إيجابية بارزة في عمل المعهد ، وهي كونه ما زال حتى الآن الجهة الوحيدة تقريباً ، على النطاق العربي ، التي تقوم بدور المنبر المفتوح للتواصل والتفاعل بين المفكرين العرب ، وبالأخص الاقتصاديين من بينهم ، من مختلف الأقطار العربية والمدارس الفكرية والإنتماءات الأكاديمية . وأنها ليست بمهمة سهلة في واقعنا العربي هذه الأيام . ولكن ، رغم كل الظروف ، تبقى أهم علامة من علامات هذا المعهد ، والتي بمقدار ما تستمر وبمقدار ما تزداد حيوية بمقدار ما يرتقي دور المعهد العربي للتخطيط في أداء الرسالة المرجوة منه .

إنه ليس من السهل العودة إلى جميع الندوات واجتماعات الخبراء وحلقات النقاش والبحوث التي نظمها وأعدها المعهد العربي للتخطيط أو شارك في تنظيمها ، لتتبع مسارات الأفكار الاقتصادية والمحاور الفكرية التي ارتسمت خلال هذه المسارات طيلة السنوات الماضية من عمر المعهد . ولذلك فقد قصرنا جولتنا على أهم الأنشطة العلمية التي أقامها المعهد أو شارك بها خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) . ولسنا بحاجة للتأكيد بأن ما لم

تستوعبه هذه الورقة من الإشارة إلى جميع مساهمات وآراء المفكرين الذين شاركوا في الأنشطة العلمية ليس بالضرورة أقل أهمية ، سواء بالنسبة لصاحب الفكر نفسه ، أو بالنسبة للمحاور التي استقيناها من تلك المساهمات والآراء التي ظهرت في هذه الورقة التي نقدمها اليوم إلى هذا الملتقى العلمي .

أزمة الأصالة والإبداع في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر :

هناك قانون عام يخضع له تطور الفكر ، بشكل عام ، وهو أن الفكر ينشغل أولاً في المسائل العملية ـ الواقعية . . . ومع الزمن ينتقل إلى المسائل المفاهيمية ـ النظرية ، وإلى التجريد . ويعكس هذا القانون حقيقة أن الإنسان يهتم بـ « الحاجي » قبل أن يتطلع إلى « الكمالي » ، حسبما بين لنا ابن خلدون في « المقدمة » ، معتبراً أن الفكر بشكل عام هو جزء من « الكمالي » الذي يتوقف ظهوره على اجتياز الإنسان لمرحلة إشباع ضرورياته المعيشية وتمكنه من التفرغ جزئياً للتفكير فيما وراء هذه الضروريات .

وبالطبع ، ليست المؤسسة كائناً عضوياً ، بالضرورة ، ولكن قد تمر بما يمر به تطور الكائن العضوي من مراحل . لقد غلب على اهتمامات المعهد العربي للتخطيط طيلة سنوات من تأسيسه الجانب التدريبي العملي . وتميزت الندوات الأولى التي نظمها بالاهتمام بالمشكلات الواقعية الملحة (ندوة السياسات الاستثمارية للبلدان العربية المنتجة للنفط ، ١٨ ـ ٢٠ شباط ١٩٧٤ ، وندوة المشروعات العربية المشتركة ، التي أقامها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة مثلاً) . أما التنظير والتجريد والتعميم فقد أخذ يشكل محور الاهتمام الفكري في ندوات فكرية لاحقة ، أقامها المعهد في أواخر السبعينات ـ أوائل الثمانينات ، منها « ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي » والتي نظمها بالتعاون مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق ما بين ١٩ ـ ٢٢ أيار ١٩٧٩ ، » وندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي » التي نظمها في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين ١١ ـ ١٦ كانون الثاني عام ١٩٨١ ، وندوة « التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية » (محاولة في تصور الإطار الفكري للعمل الاجتماعي) والتي نظمها

المعهد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاجتماعية لدى جامعة الدول العربية وعقدت في الكويت ما بين ٢٦ ـ ٢٩ أيلول ١٩٨١ .

ففي هذه الندوات ، وغيرها من المناسبات ، والتي جاءت في مرحلة أخذ الواقع العربي يشهد خلالها انتكاسات وتراجعات خطيرة ، سواء على مستوى العمل القومي المشترك ، أو على مستوى التنمية الاقتصادية القطرية ، ووالتنمية على مختلف الأصعدة السياسية والفكرية ـ وجد العقل العربي البراغماتي نفسه في ورطة أمام هذه التحديات ، مما جعله يقف متسائلاً عن حقيقة وأسباب ما يجري في الواقع من تراجعات ، حيث لم يعد ينفع التوصيف السطحي للظواهر . فالأسباب لا تدرك إلا بالتجريد العقلي الذي لا يبني إلا على أساس من التحليل المنطقي للظواهر والبنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

ومنذ سنوات والحديث يتكرر عن تقصير وعجز الفكر العربي المعاصر عن التنظير الأصيل المستقل لحركة المجتمع العربي ، وعن غرقه في التبعية والتقليد . وإذا كان هذا الزعم صحيحاً بشكل عام ، إلا أن المتتبع للكتابات الاقتصادية ـ التنموية العربية في العقد الأخير لا بد أن يلاحظ التطور الكبير ، ليس الكمي فحسب ، بل النوعي أيضاً في هذا الفكر . إن محددات تطور الفكر الاقتصادي هي نفس محددات تطور البحث العلمي بشكل عام في أي مجتمع من المجتمعات . وكما أن الأنظمة السياسية العربية المعاصرة لم تدرك حتى الآن مكانة العلم في حياة المجتمع ، طالما أنها لم تعترف بدور العقل الحر والتفكير النقدي البناء في التقدم الاجتماعي ، فإن الفكر الاقتصادي يبقى في تصور الأنظمة السائدة ، مثل الفكر العربي بشكل عام ، موقوفاً على خدمة الحاجات اليومية والمصالح الآنية للإدارة السياسية. لكن الفكر، رغم ذلك، هو الشيء الوحيد الذي لا يخضع للتأميم أو المصادرة أو الاغتيال.

أن الفكر الاقتصادي العربي ، رغم طغيان المنسوخات الأكاديمية الغربية في أوساطه ، قدم أيضاً العديد من المساهمات القيمة التي لا تخلو من الإبداع في تطويع الفكر الاقتصادي التقدمي العالمي لظروفنا ومشكلاتنا المحلية والقومية .. ولئن لم تنتظم هذه المساهمات حتى الآن في « نظرية عربية » أصيلة ومتكاملة، إلا أنها أعطت الكثير من الثمار في تهيئة المثقفين العرب للتفكير بطريقة جديدة مختلفة في قضاياهم الاجتماعية ـ الاقتصادية .

مفهوم ومحددات التنمية العربية :

منذ أكثر من عشر سنوات وحتى اليوم من النادر جداً أن يجري حديث في مشكلاتنا الاقتصادية إلا ويجري التأكيد من خلاله على منظومة مقولات أساسية ، مثل : الاعتماد على الذات ، الاعتماد العربي على الذات ، المستقلة، التحرر الاقتصادي كمضمون للتحرر السياسي القومي وكقاعدة للتحرر الاجتماعي وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير(*) . . الخ . كما أن معايير الكفاءة أصبحت تشكل هاجساً رئيسياً لكل من يهتم برصد التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية في وطننا العربي . ولا تكاد تخلو مناقشة اقتصادية هذه الأيام عن التساؤل حول المضمون النوعي والمحتوى الاجتماعي ـ الإنساني ، والبعد التاريخي ـ الحضاري ، الكامن أو الظاهر في تلك التحولات ، حتى شاع كثيراً التساؤل : هل هذه هي التنمية ؟ هل ما يحدث هو تنمية فعلاً ، مثل تزايد الدخل ، والتوسع في البناء والتشييد ، وتضخم واردات الحكومة ونفقاتها ، وتحسن مظاهر الرفاه ، وتعاظم الثروات في بعض الأقطار مع تعاظم الفجوة بين الأقطار العربية . . الخ؟[1].

إن التساؤل والشك هو بداية السير على طريق اليقين . لقد زالت عن أعين الكثيرين من المثقفين العرب الغشاوات التي أعمتها عن رؤية جوهر الأمور في المرحلة السابقة . فقد استطاعت البرجوازية الصغيرة بديماغوجيتها القومية أحياناً ، والقوى الدينية بديماغوجيتها العقائدية ، ولاحقاً الأموال النفطية ، بديماغوجية الرفاه الكاذب ، استطاعت كلها أن تعمى ولسنوات طويلة مساحة ليست بسيطة من العقل العربي عن رؤية واقعة بعلمية . لكن هذه الغشاوات الثلاث فقدت اليوم الكثير من قدراتها الإعمائية أمام ضغوط الواقع والكوارث التي تنهال على الجماهير العربية التي تتقدم اليوم في طليعتها الطبقات الدنيا المقهورة ، التي خسرت الحلم ولم تربح من الواقع شيئاً .

(*) كان موضوع «المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمحدودي الدخل» أحد الموضوعات المقدمة إلى «ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة للتنمية» إعداد الدكتور مجيد هادي مسعود.

٣ - البعد القومي للتنمية العربية:

كان البعد القومي للتنمية العربية محوراً أساسياً آخر من محاور النقاش حول مفهوم التنمية وتطبيقه على الواقع العربي . وإذا كان الفكر العربي قد قصر في التنظير في التنمية الاقتصادية بشكل عام ، إلا أنه كان كثيف المساهمة في إبراز البعد القومي للتنمية العربية . وقد يكون من أهم ملامح الأصالة في فكرنا الاقتصادي العربي ، إذا كان لا بد من البحث عن أصالة ما ، هو الإجماع على أن التنمية العربية لا تستقيم في أي واقع قطري عربي ، كبيراً كان القطر المعني أم صغيراً ، غنياً أم فقيراً .

لقد أصبح المضمون أو البعد القومي المعيار الأهم في يد الفكر الاقتصادي العربي للحكم على ، أو لتقويم ، أي متغير من المتغيرات التنموية ، أو أي حدث اقتصادي عربي ، مشترطاً لنجاح هذا المتغير أو الحدث وضعه في إطاره القومي ، أو مرجعاً فشله أو محدوديته إلى غياب هذا البعد القومي ، وكثيراً ما يرد ذلك المعيار في النظر إلى توظيف البترول العربي ، فيقال ، مثلاً ، بأن « توظيف البترول حتى الآن لم يساهم في البدء بجدية وبقوة في عملية التنمية على المستوى القومي التي هي الخيار الوحيد للتنمية في أي بلد عربي بترولي أو غير بترولي »[٢] . وفي تعبير آخر يُحمِّل التوظيف الواقعي للنفط (وليس النفط بحد ذاته) مسؤولية خاصة عن الأحداث الخطيرة التي وقعت في الوطن العربي ، في السنوات الأخيرة ، حيث أصبح « الأشكال الأساسي هو أن النفط حول مركز ثقل القرار السياسي على الساحة العربية وأصبحت الأقطار النفطية ذات وزن كبير في هذا القرار . . حتى يمكن القول أن القومية أصبح لها رائحة بترولية بصورة من الصور . . فهل هذه النتائج محسوبة كعامل تكامل ووحدة أو كعامل تجزئة عربية؟ »[٣] .

أمام الحقيقة القائلة بأن البعد القومي للتنمية الاقتصادية يحتل مكانة مركزية في الفكر الاقتصادي العربي في السنوات الأخيرة ، كيف نفهم الرأي القائل بأن الفكر الاقتصادي العربي يعاني من أزمة ، وأن « أزمة الفكر الاقتصادي العربي جزء لا يتجزأ من إشكالية الفكر السياسي الوحدوي بصفة عامة »[٤] .

إن أهمية البعد القومي بالنسبة للفكر التنموي العربي تقوده إلى إرجاع أزمة الفكر الاقتصادي العربي وعجز وتقصير هذا الفكر إلى فشل المشروع الثوري القومي العربي في تحقيق ذاته ، مما أدى إلى الانفصال بين مسيرة الواقع ومسيرة الفكر العربي . « لقد قطع الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي شوطاً طويلاً في مسيرته ، إلا أن هذا الفكر بدأ يفقد زمام المبادرة أمام التعقيدات الجديدة التي يزخر بها الواقع العربي ، إذ أن المشروع الثوري الذي يرمي إلى بناء واقع جديد ويهدف إلى تحرير الإنسان العربي وتغيير أوضاع التجزئة والتخلف تغييراً كلياً وجذرياً ، لا بد له من أن يتوصل إلى بناء نظري كامل يوضح سبل الانتقال وعناصر البناء بصورة عقلانية ومفصلة»[٥].

٤ ـ نمط التنمية:

ومن المسائل الهامة التي استحقت اهتماماً خاصاً في الفكر التنموي العربي في السنوات الأخيرة مسألة الفصل بين النمو والتنمية ، واعتبار التنمية عملية معقدة (مركبة) ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، مادية ومعنوية ، ولا يمكن أن تنحصر في نمو مادي مظهري جزئي .

إن مطلب التوصل إلى « بناء نظري كامل يوضح سبل الانتقال وعناصر البناء . . . » كان الشاغل الرئيسي لمجموعة خبراء المعهد للتخطيط خلال عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ ، والذي نتج عنه البحث المؤسسي الذي يعتبر الأول من نوعه في الوطن العربي «أنماط التنمية في الوطن العربي »[٦] .

لقد أصبح البحث في التنمية يتركز حول البحث عن نمط التنمية ، وهذا يتطلب أولاً دراسة الأنماط الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة ، ومتابعة حركتها التطورية ، وتقويم هذه الحركة ، ثم رسم الأنماط أو النمط المرغوب ، أو الأمثل ، وذلك بعد « التوصل إلى بناء نظري كامل يوضح سبل الانتقال وعناصر البناء » .

حدد الباحثون الهدف من بحثهم في « أنماط التنمية » وذلك في « تحليل عناصر التوحد والاختلاف أو التمايز في توجه ومسار عملية التنمية على ضوء

المعطيات والظروف التاريخية الخاصة بكل قطر على حده . . . » وذلك « بمنهج **تحليلي** يختلف عن المنهج **التبسيطي** الذي يطبع محاولات مجموعة البنك الدولي لتصنيف البلدان الآخذة في النمو على أساس تقاربها في مستوى الدخل الفردي باعتبار أن ذلك المؤشر يعكس مستوى التنمية السائد . . . » ويعرف الباحثون منهجهم « التحليلي » من خلال مفهومهم لنمط التنمية ، « إن المعالم الرئيسية لـ « نمط التنمية » تتشكل من خلال التفاعل بين الخصائص الهيكلية (الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية) لاقتصاد ما وبين سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة ونمط تخصيص الموارد السائد ، وتؤثر على هيكل الإنتاج ، ودرجة الاعتماد على التجارة والمبادلات الخارجية في توليد الدخل القومي ، وخصائص عملية التراكم والاستهلاك»(٧).

يبرز من هذه المهمة هاجس التمايز الفكري والرغبة الكامنة في تأهيل نظرية عربية أو على الأقل منهج تحليلي في التنمية .

ومثل هذه المهمة الكبيرة تحتاج إلى عمل مؤسسي يتفرغ له مجموعة من المنظرين القديرين ، وتخصص له الإمكانيات المادية الكافية من أجل بحث مستمر لا يتوقف . لكن التطبيق لم يكن على مستوى التطلعات . فالمنهج « التحليلي » ، رغم بعض عناصر الجدة فيه ، لم يكن أصيلاً ومتميزاً . . لقد بذل في هذا البحث جهد كبير ولا شك ، وقدم مادة غنية في التعرف إلى الواقع الاقتصادي العربي بصورة شمولية ، لكنه لم يستطع تقديم أي منهجية تحليلية متميزة ، قياسية أو نوعية . وهنا نسأل : هل كانت هذه المهمة منوطة بالانتقال بالبحث من مرحلته الأولى التي توقفت عند التعرف على الأنماط السائدة حالياً في الأقطار العربية إلى مرحلته الثانية (والتي لم تتحقق) وهي التنظير للتحولات المطلوبة من أجل تغيير الواقع العربي قطرياً وقومياً بما يحقق الخروج من التخلف إلى التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي ؟

أنه لأمر مؤسف حقاً أن لا يستمر البحث ، ولكن التساؤل المشروع يحتفظ بأهميته : هل كان البحث سيتوصل إلى « بناء نظري عربي أصيل » لنمط تنموي فعال ومناسب ، قطرياً وقومياً ، لظروف الوطن العربي ، وهل كان عدم إنجاز المرحلة الثانية من البحث مانعاً لهذه النظرية من الاكتمال ؟ .

إن تقدم الفكر لا يتحقق في قفزة واحدة ، إنه تراكم كمي يؤدي إلى تطور نوعي . وقد تسمح النظرة الأولية بالاستنتاج بأن بحث « أنماط التنمية » لم يكن يسير في اتجاه التوصل إلى نظرية أو إلى منهج متميز نوعياً . وتبقى المهمة مطروحة وبإلحاح أكثر على الفكر العربي . وبالأخص بعدما وصل التطور العربي المعاصر إلى مأزق شبه محكم هذه الأيام على المستويين القطري والقومي ، وعلى النطاقين ، الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي الشامل .

٥ ـ التنمية ـ الاستقلال والتبعية : :

إن التقاء الفكر العربي حول عدد من العناصر المحددة لمفهوم التنمية ومضمونها وخصوصياتها القومية في الواقع العربي لم يستطع الخروج بهذا المفهوم بعد من جميع تناقضاته وكان للتراجعات السياسية في السبعينات في بعض الأقطار العربية التي انتهجت سياسة تنموية قومية مستقلة في الستينات أثرها على الفكر الاقتصادي خصوصاً . وإلى جانب ذلك جاءت الطفرة النفطية لتكشف عن خلل وتناقضات هذا الفكر ، بدلاً من أن يذهب إلى مزيد من التجذر والتأصل .

لقد برز خلال « ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية » الاهتمام بتحديد علاقة التنمية بمسألة الاستقلال أو التبعية . ولقد قدم بعض المساهمين الأجانب تقويمات إيجابية (ترويجية) لنمط التنمية السائد في عدد من دول جنوب شرق آسيا الأكثر تبعية وخضوعاً لرأس المال الاحتكاري الأمبريالي والشركات الدولية النشاط ، مثل تايوان ، وسنغافورا ، وكوريا الجنوبية . وتحت تأثير جميع هذه الاعتبارات إنساق بعض المفكرين العرب لتجاهل المضمون السياسي ـ والاجتماعي للتنمية والقول بأن « السياسات التي تؤدي إلى تكامل دول عربية معينة واندماجها أكثر فأكثر في السوق الرأسمالي والتي تحافظ على حالة التبعية لا تؤدي بالضرورة إلى الركود أو إبطاء علمية النمو ، بل على العكس ، فإن عدداً من الدول التي تدعو الشركات دولية النشاط وتشجعها على تنمية الصناعة بها والتي تعتمد على قوى العمل الوافدة هي من بين الدول التي تحقق أعلى معدل للنمو . ومن الملاحظ أن الشركات دولية

النشاط قد استجابت بدرجة أكبر لحافز انخفاض أثمان الطاقة عن حافز انخفاض الأجور و« أن التنمية مع التبعية ممكنة ، كما أن التنمية المستقلة ممكنة أيضاً ، بل إن التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الأجل القصير في بعض أحيان» وأنه «يمكن لتنمية الرأسمالية في التخوم أن تصب في الطابع التقدمي للرأسمالية »[٨] .

والآن ، وقد مضت سنوات خمس على هذا التقويم ، أثبتت الوقائع ، سواء في دول « التنمية التابعة » التي يضرب بها المثل في أمريكا اللاتينية أو جنوب شرقي آسيا ، أو في الدول العربية التي أرادت أن تحذوا حذوها ، بأن التنمية والتبعية ضدان لا يمكن أن يجتمعا ، إذا ما أخذنا التنمية بمفهومها الذي حددنا بعض عناصره الأساسية سابقاً . وانه لمما يجدر التنويه به هنا الاهتمام الذي يوليه مركز دراسات الوحدة العربية لنمط « التنمية المستقلة » وهو يعد منذ أكثر من عام لعقد ندوة عربية كبرى للحوار حول مفهومه ومضمونه ، ولتقويم تجارب التنمية العربية على ضوئه .

لقد احتلت المقارنات بين أنماط وتجارب التنمية المختلفة ، عالمياً وعربياً، مكانة بارزة في النقاشات حول أنماط التنمية. وفي معظم هذه النقاشات كان يشار إلى أن التنمية لا تبنى إلا بسياسة موجهة للاعتماد على الذات وإلى تقويض مرتكزات التبعية[٩] . ويصل بعض هذه الآراء إلى القول بأن « الانفتاح الاقتصادي هو العامل الأساسي » في فشل مجهودات التنمية العربية في إشباع الحاجات الأساسية ، و « أن التجربة العربية الوحيدة التي مارست بدرجة كافية من الجدية نوعاً ما الانغلاق الاقتصادي المتعمد خلال الثلاثين عاماً الماضية ، ولفترة من الزمن ممتدة نسبياً ، هي التجربة المصرية في التنمية خلال السنوات العشر التالية لحرب السويس ١٩٥٦ - ١٩٦٦ ، وكانت هذه التجربة هي أنجح التجارب العربية خلال هذه الثلاثين عاماً في الارتفاع بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للجزء الأفقر من السكان عما كان عليه مستوى هذا الإشباع في بداية هذه التجربة . . . » .

وفي التأكيد على أن لكل نمط من أنماط التنمية انعكاس مختلف على العلاقات العربية وعلى قضية الوحدة يذهب هذا الرأي إلى القول بأنه « ليس من

قبيل المصادفة أيضاً إن شهدت هذه الفترة أيضاً التجربة الجادة الوحيدة للوحدة العربية المتجهة لخدمة الاقتصاد العربي لا الأجنبي حيث بدأ تكامل اقتصادي حقيقي بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ونسقت الخطتان الخمسيتـان المصرية والسورية تنسيقاً كاملاً . ومنذ انفرطت الوحدة في ١٩٦١ قل بالتدريج الكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة حتى لا نكاد نسمع أحداً الآن يطالب بإقامةتعرفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي أو تنسيق خطط التنمية ، وإنما رفع بدلاً عن ذلك شعار « المشروعات الاقتصادية المشتركة»[١٠].

لقد برهنت وحدة مصر وسوريا التي تحققت عام ١٩٥٨ بالفعل على أن التأثير الإيجابي الكبير للوحدة العربية على فعالية المجهودات التنموية ، وعلى النهوض الاجتماعي بشكل عام ، رغم كل ما تضمنته تجربة الوحدة تلك من أخطاء ونكسات يرجع أهمها إلى قصور الإدارة السياسية وتخلفهـا عن حمل القضية التي أوكلت إليها . إن أي حديث في التنمية العربية في إطار قطري لم يعد اليوم ، أمام التجارب القطرية العربية المتهـالكة ، يحمـل أي جديـة أو معقولية .

٦- من « تحرير التجارة » إلى « المشروعات المشتركة » : جدلية الفكر والواقع :

يقول د . عبد العال الصكبان : «إن العمل العربي ، يشهد موضات : كان بعض المتحدثين عن التكامل الاقتصادي العربي في الخمسينات من أنصار حرية التجارة ، . . . واستطاعت هذه المدرسة أن تفرض على جميع المتعلمين العرب أن التكامل هو في تحرير التجارة ، ثم انتهى دور التجاريين وجاء دور الصناعيين ، وإذا بالتخطيط كله يقوم على الهندسة وعلى الصناعة ، ولا أمل للعرب إلا بالصناعة ، والدور الآن هو دور الماليين ، وهو أنه لا يمكن أن يتم أمر إلا بالتمويل وبالمشروعات المشتركة»[١١].

إن هذا الرأي يدفعنا للتساؤ ل : كيف نفسر انتقال الفكر العربي من حالة إلى أخرى ؟ إذا أردنا التعبير عن هذه المراحل الثلاث بلغة اقتصادية نقول أنها

تعني الانتقال من مدخل كلي* قومي ، ولكنه يتركز في ميدان التداول (تحرير التجارة بين الدول العربية) إلى مدخل كلي قطري ولكنه يتركز في ميدان التغيير الهيكلي في قوى الإنتاج (التصنيع)، ثم إلى مدخل جزئي** يتركز على إنشاء المشروعات العربية المشتركة .

إن كلاً من هذه المراحل الثلاث تعكس في جوهر الأمر مرحلة من التطور الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ، ففي الخمسينات كانت الدول العربية حديثة الاستقلال ، تسيطر فيها برجوازيات من منشأ اقطاعي ، تطمح إلى التحول إلى برجوازيات صناعية ، وكانت مشكلة السوق تمثل المشكلة الرئيسية التي تقف في وجه طموحها هذا ، ولذلك كانت ترى في تحرير التجارة وفتح الحدود اقتصادياً بين الدول العربية تحقيقاً لهذا الطموح . أما في الستينات فكانت قد قويت نزعة الاستقلال الاقتصادي في مرحلة الصراع ضد الأمبريالية ومرتكزاتها المرحلية ولذلك أصبح التصنيع مطلباً أساسياً باعتباره يشكل القاعدة المادية ـ التكنيكية لأي اقتصاد مستقل ومتقدم .

أما في السبعينات ، وقد تفسخت البرجوازيات الصغيرة المتكالبة على السلطة والمال وأغرقت الأنظمة القائمة في الدول النفطية بالمال فلم تعد مسألة الوحدة العربية ، بما فيها الوحدة الاقتصادية من المطالب الملحة بالنسبة للحكومات العربية أو لم تعد الحكومات العربية مضطرة لاستخدام هذا الشعار في تبرير قيادتها لشعوبها ، ولم يعد لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المعقودة في العقد السابق ، بمادتها الأولى التي تقول « تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة » ، لم يعد لها أي معنى بالنسبة للطبقات الجديدة ، رغم أنها تحاشت في الأصل الإشارة إلى الوحدة السياسية ، بخلاف اتفاقية روما حول السوق الأوبية المشتركة والتي جعلت الوحدة السياسية بين الأمم الأوربية هدفها النهائي .

في عام ١٩٧٤ عقدت في القاهرة « ندوة المشروعات العربية المشتركة »

(*) كلي = Macro.

(**) جزئي = Micro.

التي نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة .

لقد افتتحت هذه الندوة بالتساؤل « أليست إقامة المشروعات العربية المشتركة رغم كل ما قد يبدو بها من تواضع أكثر تحقيقاً للغرض النهائي من التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف الحالية للاقتصاد العربي من أية إجراءات من أجل تحرير التجارة بين الدول العربية ؟ » ، وكان التبرير الأساسي لوضع المشروعات المشتركة كبديل ، وليس كمكمل ، لتحرير التجارة ، والذي يتكرر كثيراً ، هو : « أن المشكلة التي تواجه تحقيق تكامل اقتصادي جدي بين البلاد العربية ليست هي في الأساس مشكلة قصور في الطلب وضيق السوق ، بقدر ما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة الإنتاج وقلة تنوعه واتجاه الإنتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى البلاد الصناعية المتقدمة ، استيراداً وتصديراً» و«أن ما تحتاجه البلاد العربية ليس هو إجراءات «تحرير التجارة» بقدر ما تحتاج إلى إجراءات « لخلقها » ، ليس إزالة العوائق الجمركية أمام انتقال الصادرات الصناعية بين بلد عربي وآخر ، بقدر ما هو إقامة الصناعات غير الموجودة أصلاً » . « فإذا كان نمو الشركات الدولية لا يحدث عفوياً بل يحتاج إلى الرعاية والتشجيع ومدد بالحوافز في اقتصاد متقدم كالاقتصاد الأوربي ، أفلا تكون المشروعات المشتركة بين البلاد العربية أكثر حاجة إلى التدخل الإيجابي لرعايتها وتشجيعها؟»[١٢]، إن مثل هذا الرأي يعتمد على أسس منطقية واضحة . ولكن المشكلة لدى بعض الذين تحمسوا له هي وضعهم لتحرير التجارة والمشروعات في موضع التضاد .

ففي محاولة أخرى لفلسفة التحول عن هدف تحرير التجارة بين البلدان العربية إلى هدف المشروعات المشتركة جاءت بعد حوالي عشر سنوات ، في « ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة » (الكويت ٥ ـ ٧ آذار ١٩٨٣) نقرأ ما يلي : « إن ربط مفهوم التكامل بالطابع التسويقي الذي يراد إلصاقه بالعمل العربي المشترك يفترض التخلي المسبق عن ربطه بالمجهود التنموي الذي تتمثل فيه المهمة الأساسية التي يجب التوجه للاضطلاع بها . ذلك أن إعطاء الأولوية للتكامل التجاري في إطار هذا المنظور في الوضعية الحالية للاقتصادات العربية يؤدي إلى تغلب العناصر السكونية في

تحليل الواقع الاقتصادي في طرح إشكالية العلاقات بين الكيانات العربية، وهو يساهم بالتالي في تهميش العناصر الحركية التي تبرز مدى جدلية الارتباط بين مسلسل التنمية ومسلسل تنفيذ المشروع القومي الوحدوي » . . .

و « أن طرح التكامل الحركي كبديل للتكامل السكوني مع إبراز دور المشروعات المشتركة في تحقيق هذا البديل يفترض تجاوز منظور (السوق العربية المشتركة) ، ذلك أن هذا المنظور يعتمد بدوره على أفق تسويقي ضيق غير ملائم بالنظر لمقتضيات التنمية الحقيقية » . . . إن مفهوم « السوق المشتركة » يستتبع اقتصار العمل الوحدوي على تحرير المبادلات التجارية وإزالة العوائق الجمركية وتكوين مناطق تجارية موحدة إزاء الخارج وفي نفس الوقت يقتضي تهميش العنصر التنموي»[١٣]؟؟ .

إن النص السابق مثال بارز على قدرة الفكر العربي على فلسفة ما يشاء بلغة « أكاديمية رفيعة » ضارباً عرض الحائط بالحقائق الجوهرية . فتحرير التجارة وفتح الحدود بين اقتصاديات الدول يصبح «إلصاقاً للطابع التسويقي بالتكامل الاقتصادي » وكأن التكامل الاقتصادي هو مجرد عملية عاطفية . . وهذا الطابع التسويقي « يفترض التخلي عن المجهود التنموي » ؟ ثم إن هذا الطابع التجاري يعني « تغليب العناصر السكونية أو « تهميش العناصر الحركية » !! في تنفيذ المشروع القومي الوحدوي . . فتحرير التجارة الذي يستطيع مضاعفة التبادل بين الدول العربية أكثر من مرة في سنة واحدة (تضاعف التبادل التجاري بين سوريا ومصر خلال السنة الأولى للوحدة أكثر من ستة أضعاف) هو عنصر سكوني في المشروع القومي الوحدوي ، حسب هذا الرأي ، بينما إقامة مشروع مشترك برأسمال يبلغ عشرات ملايين الدولارات ، ويشغل عشرات الأشخاص ، ويعتمد على الخارج في معظم مستلزماته ، هو عنصر حركي في المشروع القومي الوحدوي ؟ . .

هكذا إذن ، ما دمنا عاجزين عن إزعاج الاحتكارات الدولية بتقليص حصتها من أسواقنا وكرامتنا القومية ، بفضل زيادة حصصنا المشتركة لدى بعضنا البعض ، فلا يبقى إلا التخلي عن هذا الهدف لصالح المشروعات المشتركة ، التي لم تكن ، كما أثبتت التجربة في كثير من الأحيان حتى الآن ، إلا

امتدادات مشوهة للشركات الاحتكارية الدولية ، ولم تحمل معها أي تكامل أو ، بالأحرى ، أي مشروع قومي وحدوي .

ولكن بالرغم من فشل تجربة المشروعات على النطاق التكاملي ، مثلما فشلت قبلها تجربة السوق العربية المشتركة ، فإننا نرفض الانسياق وراء مبدأ «أما هذا أو ذاك . . . باعتبارهما ضدان لا يجتمعان» . . . وإنما نستنتج أن سبب الفشل لا يكمن لا في تحرير التجارة بحد ذاتها ولا في المشروع المشترك بحد ذاته ، وإنما في الإرادة المضادة الكامنة وراء كل منهما لدى الحكومات العربية المتكاملة مع الخارج ، والمستهزئة بأي تكامل عربي . وهذا هو الأمر الذي لا تنفع في تغطيته أي فلسفة .

الدكتور برهان الدجاني في نقاشه مع الدكتور محمد محمود الإمام أثناء الندوة يقول « الاختلاف كما وصفه د . الإمام هو بين الموقف الشمولي وبين المذاهب الجزئية ، والحقيقة ، أنه اختلاف بين الموقف الأكاديمي وبين المواقف الواقعية » .

إنها ، إذن ، الدعوة إلى النزول من عالم النظريات ، أو عالم الأحلام ، والعمل بمقتضى عالم الواقع . ولكن أي واقع ؟ إنه حسب وصف الدكتور الدجاني نفسه ، واقع « وجود دول ليس لها هدف مشترك ، وليس لها قاسم أدنى مشترك ، وليس لها عدو مشترك ، وليس لها صديق مشترك أو ضمير مشترك ، وليس لها سلام أو حرب مشتركة . . أو إرادة مشتركة»[١٤]! هكذا إذن انطلاقاً من هذا الواقع ، أو بالأصح ، التصاقاً بهذا الواقع ، يجب أن نعمل من أجل التكامل الاقتصادي العربي . . . وحتى لا نتهم بالتحليق في الخيال أو بتهمة الأكاديمية المثالية !

يقدم لنا الدكتور أحمد مراد[*] تفسيراً لهذا التحول عن السوق المشتركة

(*) كان الكتور أحمد مراد، رحمه الله، من أكثر الاقتصاديين العرب مناداة بالتكامل الاقتصادي العربي، من منطلق الأيمان بوحدة الأمة العربية في مواجهة الأخطار التي تتهددها والانطلاق إلى مستقبل عربي أفضل، وكان من أغزر المفكرين العرب إنتاجاً في المجال الاقتصادي، وستبقى مساهماته الفكرية الاقتصادية ذات أثر وفائدة بالنسبة لجيل واسع من الاقتصاديين =

إلى المشروعات المشتركة فيقول: «انصب النقد خلال السنوات السابقة على تجارب السوق المشتركة بالتأكيد على قصور أسلوبها الذي كان حده الأقصى تحرير المبادلات التجارية وانتقال عناصر الانتاج ، أي في تقليد الأسلوب الإطاري الذي اتبعته السوق الأوربية المشتركة . . فكانت النتيجة هي صرف النظر كلياً عن الأسلوب الإطاري بحجة التعلق بالمشروعات العربية المشتركة، أي الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، علماً بأن كلا الأسلوبين إن هو إلا مكمل ومساعد للآخر. . .» وهكذا «أصبحت المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة الأداتين الأساسيتين للتكامل الاقتصادي العربي. . .»[١٥].

وللحقيقة ، لم يكن غائباً عن الفكر الاقتصادي العربي إن المشروعات المشتركة ليست المنفذ السحري من فشل التكامل الاقتصادي العربي عن طريق السوق المشتركة . وفي بحثه المقدم إلى « ندوة المشروعات العربية المشتركة » التي عقدت في القاهرة عام ١٩٧٤ كان الدكتور أحمد مراد قد حدد بوضوح : «إن المشروعات العربية المشتركة بشكلها الحالي قد تساعد على تحقيق انتقال رؤوس الأموال العربية من بلدان الوفرة المالية إلى بلدان العجز المالي ، كما قد تؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري ، ولكن أثرها على تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية القومية يبقى محدوداً ، طالما أنها لم توضع في إطار خطة متكاملة يتم فيها اختيار المشروعات القيادية المرشحة للتكامل وإيجاد التغذية المتبادلة بين الخطة القومية للمشروعات العربية والخطط القطرية للمشروعات المحلية ، وعلى أن يتنامى الدور القيادي الإنتاجي للمشروعات العربية المشتركة بالمقارنة مع المشروعات القطرية ، أو تكوين السوق القومية في مواجهة السوق المحلية ، وإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن المشروعات العربية المشتركة لن تكون قادرة على وقف الآثار السلبية لتقسيم العمل الحالي بين أقطار الوطن العربي وتحقيق تنمية سريعة ومستقلة فيه »[١٦] .

وفي الورقة المقدمة من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

= العرب. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يسلم الروح في اليوم الأول لافتتاح الندوة المذكورة وهو في قمة النشاط وبين زملائه وسط فندق هيلتون الكويت.

إلى ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة ، تأكيد جديد أيضاً على أن المشروعات المشتركة لا يمكن أن تؤدي الدور التكاملي المرجو منها إلا عندما ترتبط بإطار للتكامل القومي : « إن المشروع المشترك بذاته أداة من أدوات التكامل الجزئي ، ولكي يؤدي دوره في التكامل يتعين إقامته في إطار استراتيجية تنموية تكاملية ، وفي نطاق برامج قطاعية محددة للتنسيق والتكامل بين مختلف المشروعات ضمن قطاع أو فرع اقتصادي معين في دول الإقليم . . . إن المفهوم التكاملي للمشروع يفترض ابتداء أن يسهم هذا المشروع في خلق التنمية القومية أو الإقليمية للبلدان المشاركة فيه »[١٧] .

إن إحلال مدخل المشروعات المشتركة محل مدخل تحرير التجارة لم يكن قابلاً للتبرير لو لم تزين المشروعات المشتركة بغطاء التخطيط القومي الذي يجعلها جزءاً من خطة قومية لتنسيق التنمية على النطاق العربي الشامل .

ففي « ندوة المشروعات المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي » انصب الاهتمام الأكبر على دراسة فكرة المشروع العربي المشترك ، قياساً إلى الشركات الدولية النشاط المهيمنة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ولقد غاب عن معظم المشاركين آنذاك خاصية هامة في المشروع العربي المشترك هي أنه في معظم الأحيان يعتبر « مشروعاً حكومياً عربياً » ، أي قطاعاً عاماً عربياً ، وإن كان يقوم بين دول عربية يسيطر على اقتصاداتها الطابع الرأسمالي ، بينما الشركات الدولية النشاط هي على العموم شركات رأسمالية خاصة ، أي رأسمالية احتكارية دولية . وإذا كان تحرير التجارة بين الدول العربية قد تعثر سنوات طويلة حتى وصل إلى درجة الإلغاء العملي لآثار السوق العربية المشتركة على الاقتصادات العربية ، وذلك بسبب تعثر القرار الحكومي ، رغم أن التجارة الحرة تفيد جميع الاقتصادات المشاركة دون أن تتكلف الدول المشاركة فيها شيئاً، فإن المشروعات المشتركة ، باعتبارها « قطاعاً عاماً عربياً » ستعاني معاناة أشد من التأثير السلبي للبيروقراطيات الحكومية على عملها . وتشهد أوضاع المشروعات العربية القائمة منذ سنوات ، والتي لا تستطيع الانطلاق من قيودها على نتائج هذا التأثير السلبي . وبالطبع ، يجب أن لا يستنتج من ذلك بأنه لو كانت المشروعات العربية المشتركة قطاعاً خاصاً عربياً لكانت أكثر حظاً في النجاح .

فتحرير التجارة إنما تخدم القطاع الخاص العربي ، ومع ذلك لم يتيسر لها حتى الآن النجاح على أدنى مستوياته .

لقد ظهر التفاؤل بالمشروعات المشتركة في التقرير النهائي لندوة « المشروعات العربية المشتركة » المذكورة أعلاه والذي اعتبر هذه المشروعات ، في نظر البعض ، « تفضل غيرها من أدوات العمل العربي بمراحل »[١٨] وتكررت في التقرير النهائي دعوى أن مدخل المشروعات المشتركة ينقل ميدان التكامل من التداول إلى الإنتاج : « وطالب الكثيرون بأن لا يركز في التكامل على تعزيز المبادلات بين الدول المتكاملة(!!) إذ أنه يجب أن يسعى أساساً وأولاً إلى الإنتاج حتى يكون ثمة ما يمكن تبادله وهنا تظهر أهمية المشروعات العربية المشتركة كصيغة فنية تساهم في خلق وتجسيد الإرادة السياسية ، كما أنها تبدو في نظر الكثيرين الوسيلة المفضلة لتنظيم الإنتاج وزيادته عبر الحدود . . . » هكذا ، إذن ، فإن الإرادة السياسية التي لم تستطع الظهور في مجال تحرير التجارة ، ستظهر هذه المرة بفضل المشروعات المشتركة .

لقد أولت هذه الندوة اهتماماً كبيراً لاقتراح المشروعات المشتركة في مجالات عديدة ، كالتنقيب عن البترول ونقله وتكريره وفي صناعة الأسمدة الأزوتية والصناعة البترو كيماوية ، وفي صناعة التعدين وصناعة المكائن والمعدات ووسائل النقل والجرارات وغيرها . ولقد أقيم خلال عشر سنوات من اقتراح هذه المشروعات عدد بسيط منها برؤوس أموال متواضعة ولم تستطع القيام بدورها ، وذلك لأن ما ينقصها من أسباب النجاح هو نفس ما ينقص السوق المشتركة . . . وهو الإرادة السياسية القومية الصادقة ، المتحررة من التبعية للسوق الرأسمالية الدولية .

وتظهر الفقرة التالية من التقرير الختامي لندوة المشروعات المشتركة ضخامة الآمال التي كانت معقودة على المشروعات المشتركة : «إن هناك ضرورة ملحة لإقامة مشروعات عربية مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية يتم تمويلها من الأموال العربية المتنامية باضطراد ، وتستخدم التكنولوجيا والمعرفة العالمية المستوردة من الخارج ، وأن يتبع مبدأ تبادل النفط مقابل الحصول على التكنولوجيا وفنون الإنتاج والإدارة من الدول المتقدمة ، وأن

تخطط هذه المشروعات لتكون القادرة على توجيه الاقتصادات العربية نحو التكامل ، وحتماً سيحرر قيام هذه المشروعات الوطن العربي من التبعية للاقتصاد المتقدم، ويعمل على استغلال الموارد البشرية والطبيعية ، وينتفع من سعة السوق ، وفي الوقت نفسه سيوفر مجالات أوسع لاستثمار الأموال العربية الفائضة، ويؤول إلى التقارب السياسي العربي، ويزيد من قوتنا التساومية تجاه الجهات الأجنبية، ويقودنا نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود، ويعمل على رفع الرفاهية في الوطن العربي»!!.

هكذا نظر الفكر العربي إلى المشروعات المشتركة : فبمجرد قيام هذه المشروعات ستتحقق على يديها تلقائياً كل هذه المعجزات التي عجزت عن تحقيق أبسط منها بكثير كل الجهود العربية . . . والسؤال هنا ، إذا كان تحقيق كل هذه المعجزات سيكون من النتائج التلقائية لقيام المشروعات المشتركة . . فما هي القوة السحرية التي ستقيم هذه المشروعات المشتركة بالمستوى الذي يمكنها من لعب هذا الدور العظيم ؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد هرب من الفشل في تحقيق الإرادة السياسية للعمل العربي المشترك ، الملتزم بالمصلحة العربية العليا ، لكي تلقى هذه المسؤولية على المشروعات المشتركة ؟ .

ومقابل هذه النظرة ، ظهرت في الندوة نفسها بعض الآراء التي تؤكد على أهمية تحرير التجارة والتي لا يمكن للمشروعات المشتركة أن تحل محلها أو تقلل من شأنها ، فقد قيل « حتى في الوضع الانتاجي والتجاري الحالي نجد أنه إذا ما حررت التجارة وطبق مبدأ المعاملة التفضيلية استيراداً وتصديراً بين البلاد العربية جميعها لزاد حجم التجارة ثلاثة أو أربعة أضعاف حتى في ظل القيود الحالية »[١٩] .

إن مما يؤكد صحة هذه الحقيقة التي لا تقاوم ، ولكن بمنطق معاكس ، إجراءات المنع والمقاطعة والتقييد التي تستخدمها الدول العربية تجاه بعضها البعض ، لكي يقر الباحثون لاحقاً بانخفاض الترابط الاقتصادي بين الدول العربية « بسبب تماثل وتنافر بنيتها الاقتصادية » ! وذلك في الوقت الذي تمنح فيه الدول العربية للشركات الأمبريالية والصهيونية حقوقاً مطلقة في اختراق الحدود وتجاوز كل القيود لإعادة احتلال الدول العربية اقتصادياً واستباحتها سياسياً وأخلاقياً .

٧ ـ الخطة القومية:

ورد في مذكرة الأمانة العامة العربية إلى الخبراء الاقتصاديين العرب الذين كلفوا بوضع مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وهي التي تعتبر المذكرة الإيضاحية للاتفاقية ، ما يلي : « إن تحديد مفهوم الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية من الوجهة النظرية ، على الأقل ، لا يثير صعوبة ما ، إذ يقصد بهذه الوحدة أن تكون البلاد العربية من الناحية الاقتصادية كلاً واحداً ، أي مجتمعاً بشرياً واحداً ، له مقومات وغايات اقتصادية واحدة ، ولا يحول دون تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال فيه حائل ما » .

ولقد أقر المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقد في بغداد ما بين ٦ ـ ١٢ تشرين أول عام ١٩٧٨ اعتماد خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي إضافة إلى الخطط القطرية للتنمية التي يجري العمل بها حالياً ، وذلك كبديل عن التنسيق بين خطط التنمية القطرية ، وقد اعتبرت المشروعات المشتركة كإطار استثماري للخطة القومية .

وفي « ميثاق العمل الاقتصادي القومي » الذي أقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان ١٩٨٠ جاء ما يلي :

باب أول :

اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك على النحو التالي :

أ ـ الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها .

ب ـ الالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية ، بالإضافة إلى عناصرها القطرية ، توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية .

تظهر هذه الآراء والمواقف وضوح وقوة العلاقة بين المشروع المشترك

والخطة القومية ، والتي بدونها يفقد المشروع المشترك قيمته التكاملية . وفي « ندوة المشروعات المشتركة . . » يبين لنا د . فؤاد مرسي ، بأن « التعاون الاقتصادي بين دول السوق الاشتراكية تحكمه قوانين موضوعية نابعة من أسلوب الإنتاج الاشتراكي ، وفي مقدمتها قانون التنمية الاقتصادية المخططة ، وقانون التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، وقانون الموازنة المستمرة لمستويات نمو البلدان الاشتراكية . وللمشروعات المشتركة المبنية على أساس اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف دور هام في إحداث هذا التكامل ، حتى ليمكن القول بأن دور المشروع المشترك سوف يزداد مستقبلاً في داخل السوق الاشتراكية ، بل إن المشروع المشترك سيكون الأداة الأكثر ديناميكية في بلوغ درجة أعلى من تدويل قوى الإنتاج في المستقبل القريب»[٢٠].

فالمشروع المشترك لا يحمل في حد ذاته التكامل الاقتصادي ، وإنما التكامل الاقتصادي هو الإطار الذي يعطي المشروع المشترك أبعاداً تكاملية . لكن الدول العربية الموقعة على الميثاق والاستراتيجية اللذين يقران « مبدأ التخطيط القومي » في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ ما لبثت في الدورة ٣١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، والذي قدمت إليه الخطة لمناقشتها تمهيداً لرفعها إلى مؤتمر القمة الثاني عشر ، إن رفضت « مبدأ التخطيط القومي » رغم النص عليه صراحة في الميثاق والاستراتيجية الصادرين عن مؤتمر القمة السابق ، واعتبرت هذه الدول الجامعة العربية لا تملك حق اتخاذ قرار تخطيطي لأنه « يمس حدود سيادة الأقطار »[٢١] .

وهنا لا بد للمفكر العربي أن يتوقف ويتساءل : لماذا أقر مؤتمر القمة العربي في بغداد « مبدأ التخطيط القومي » ، ولماذا أصدر مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان وثيقتي « الميثاق الاقتصادي العربي » و « استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية » ؟ ويتساءل : ما هو جدوى المشروعات العربية المشتركة بدون الإطار القومي التخطيطي ، وهل كانت هناك أي جدية في الاعتماد على هذه المشروعات كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟

إننا لا نجد جواباً مقنعاً على التساؤلات السابقة إلا في حالة التوتر الذي كان يعيشها المجتمع العربي في أواخر السبعينات والتي تشتمل على مجموعة

متناقضات خطيرة ، من كامب ديفيد إلى الفوائض المالية النفطية الهائلة ، وهو ما جعل الدول العربية المجتمعة في عمان تقر ، وبدون أي تحفظ ، وثائق بالغة الأهمية ما كان يمكن أن تقرها في ظروف أخرى ، أو في مؤتمر قمة آخر لا تقاطعه خمس دول أعضاء في الجامعة ، وهي تضمر مسبقاً بأن ما أقرته بسهولة في مؤتمر قمة عمان لن يكون له أي نصيب في التطبيق الجاد اللهم إلا ذر الرماد في العيون وكسب الوقت في مواجهة الجماهير العربية المخدوعة دائماً وأبداً .

لكن الطامة الكبرى تقع على ذلك العقل العربي الذي يستمر في الهتاف لأي إعلان رسمي عربي ، حتى بعد أن يضيع أثره ، حتى وهو يعلم مسبقاً أن مثل هذا الإعلان ليس أكثر من حبر على ورق . . . وإن وراء الأكمة ما وراءها ! .

٨ ـ مشكلة استثمار الفوائض النفطية:

كانت « السياسات الاستثمارية للبلدان العربية المنتجة للنفط » موضوع ندوة علمية خاصة نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت مع بداية « الثورة النفطية » ، ما بين ١٨ ـ ٢٠ شباط ١٩٧٤ .

وتعتبر مسألة الفوائض المالية من المحاور الرئيسية، بالإضافة إلى المشكلة السكانية في الدول العربية النفطية المستوردة للعمالة ، التي كانت على مدى السنوات العشر الماضية موضوع نقاشات مستمرة . ومن المفيد الآن ، وقد مضى أكثر من عشر سنوات على عقد تلك الندوة ، وقد انقلبت أوضاع النفط رأساً على عقب ، أن نسترجع بعض ما ورد في تلك الندوة من أرقام أو أفكار .

فقد ورد في بحث د. إبراهيم سعد الدين المقدم للندوة أن سعر برميل النفط سيرتفع من ١١,٦ ـ ١٥,٧ دولار للبرميل عام ١٩٧٤ إلى ١٦,٥ ـ ٢٤ دولار للبرميل عام ١٩٨٣، وذلك على أساس تزايد هذا السعر بسعر فائدة تضخمي ٤٪ سنوياً.

كما نقل المحاضر توقعات بأن عوائد النفط للدول الست المذكورة سترتفع

مـن ٤٠,٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ٨٤,٥ مليار دولار عام١٩٨٠ وإلى ١١٢ مليار عام ١٩٨٣[٢٢] .

ولسنا هنا بصدد مناقشة مدى انطباق التوقعات التي كانت تنشرها آنذاك الجهات الدولية الخبيرة، على الوقائع اللاحقة ، لكنه مما يلفت النظر أن أسعار النفط الآن ـ في عام ١٩٨٦ ـ تتراوح فعلياً حول ذلك السعر المتوقع منذ ١٢ سنة ، وهو (٢٢,٤ دولار للبرميل) ، مع فارق بسيط ، هو أن تلك التوقعات كانت تفترض أن سعر النفط سيبلغ هذا المستوى على أثر ارتفاع تدريجي صاعد ومستمر بنسبة التضخم النقدي ، بينما نراه قد بلغه اليوم ولكن بعد صعود كبير حتى قارب ال ٤٠ دولار ، ليعود إلى حوالي نصف هذا الرقم . والحقيقة ، أن سلوك الدول النفطية في الأسواق النفطية لم يكن موضوعاً للدراسة العلمية أو للتنبؤات المبنية عليها .

ونلاحظ أن الهاجس الأكبر لمعظم المختصين الذين شاركـوا في تلك الندوة كان يدور في ذلك الوقت على اعتبار مشكلة ارتفاع أسعار النفط لا تعدو كونها مشكلة بين طرفين : الدول الصناعية المستوردة للنفط والتي قدر عجزها النفطي عام ١٩٧٤ بـ ٤٥ مليار دولار ، والدول المصدرة للنفط ، والتي قدر فائضها النفطي بـ ٤٨ مليار دولار في العام نفسه[٢٣] .

أما وضع الطرف الثالث ، والذي كان منذ البداية الضحية الوحيدة على مذبح ارتفاع أسعار النفط ، وهو البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، فلم يكن آنذاك وإلى حد كبير حتى الآن ليشكل ، بالنسبة للمهتمين بقضايا النفط ، أي مشكلة. وكان المجال الوحيد الذي يجري فيه ذكر هذه المجموعـة هو في مضمار التذكير بـ « الكرم » العربي في مساعدة هذه البلدان ، بنسبة من الناتج الإجمالي للدول النفطية يفوق بكثير النسبة التي تخصصها الدول الصناعية للدول النامية من ناتجها المحلي الإجمالي.

وهكذا أنجر الفكر العربي وراء الفكر الغربي في الانشغال بأزمة العجز التي وقعت بها موازين الدول الصناعية المستوردة للنفط ، وبكيفية تسوية هذا العجز « بمساعدة » الدول المصدرة للنفط ، وهو مـا حصل بـالفعل . كمـا أصبحت « أزمة نظام النقد الرأسمالي الدولي » على رأس اهتمامات المفكرين

الاقتصاديين العرب ! ولم تحظ أزمة النقود العربية وأزمة المديونية ، وأزمة الاقتصاديات العربية ، بالمقابل ، بالاهتمام الذي تستحقه .

ولقد جاءت محاضرة الأستاذ روبرت مابرو في الندوة حول « مشكلات الاستثمار » ليناقش بأن المكان الوحيد المؤهل لاستثمار الفائض المالي العربي هو الاقتصاديات الغربية وبأنه ليس هناك من خيار أمام الدول النفطية سوى التضامن في المصالح مع الدول الصناعية المستوردة للنفط ، وإلا فإن الصراعات والاضطرابات لن تكون في صالح أي من الطرفين[٢٤] .

ويعرض د . فؤاد مرسي موقف الدول النامية وبالأخص الدول النفطية ، باعتباره « موقفاً معارضاً للتقلب في قيمة العملات وتخفيضها وتعويمها »[٢٥] .

ولكن التطورات منذ عام ١٩٧٤ سارت بعكس ذلك كله ، فقد شهدت جميع العملات تقلبات حادة ، وانخفضت القيمة الحقيقية لها وجرى تعويمها جميعها .

ولم تقف الدول النفطية كما كان متوقعاً موقف المدافع عن تأسيس نظام النقد العالمي ذي الطابع العالمي والذي يقوم على تساوي حقوق التصويت لجميع البلدان وتوفير التمويل الدولي للتنمية . ومثل هذا المطلب أيضاً يبدو اليوم بعيداً عن المنال .

وقد أكد الدكتور فؤاد مرسي في محاضرته على أهمية الحفاظ على إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب ، وضرورة تخصيص القسم الأعظم من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية والتوصل إلى أسعار مستقرة للمواد الخام ، بما فيها النفط .

وكما هو معلوم اليوم أيضاً ، فإن الدولار فقد ، وقبل عقد الندوة المذكورة ، قابلية التحويل إلى ذهب ، وإن حقوق السحب الخاصة لم تتحول إلى سيولة إضافية في يد الدول النامية ، بل إلى « دولار » إضافي في يد الدول الأمبريالية ، وإن أسعار المواد الخام الأخرى لم تستمر بالارتفاع كأسعار النفط ، بل توقفت ثم اتجهت باتجاه الانخفاض مرة أخرى ، وذلك قبل أن تعود أسعار

النفط إلى الانخفاض . إن مثل هذه التطورات ليست غريبة على نظام الإنتاج الرأسمالي ، بل هي من صلب وطبيعة هذا النظام .

وقد طرح الدكتور رجائي الملاخ أثناء محاضرته عن « الطاقة الاستيعابية للعالم العربي» والسياسات الاستثمارية فكرة مواجهة تهديد الولايات المتحدة للدول النفطية باستخدام سلاح الغذاء كرد على المقاطعة النفطية العربية بالتوجه إلى استثمار الاحتياطيات الزراعية العربية الضخمة غير المستغلة وذلك بتوجيه الفوائض العربية إلى تنمية هذا القطاع الإنتاجي العربي . وكما نعلم ، فإن هذا الاتجاه بقي حتى الآن مجرد أمنية تتكرر في المناسبات .

وقد تضمن التقرير النهائي للندوة اقتراحاً بإنشاء وحدة محاسبية عربية تستخدم كوسيلة دفع وتحدد بواسطتها أسعار بيع النفط . وقد أصبحت هذه الفكرة مثار نقاشات وندوات عديدة لاحقاً ولكن دون التقدم بها خطوة واحدة إلى الأمام .

وعبر التقرير النهائي للندوة عن اعتقاده بأن امتلاك العرب لجزء هام من السيولة الدولية يمكن الدول العربية من لعب دور رئيسي في إصلاح نظام النقد الدولي بغرض تحقيق نظام نقدي مستقر يحفظ مصالح جميع الأطراف المشاركة فيه. أما في التطور الفعلي فقد استخدمت الولايات المتحدة اضطراب نظام النقد الدولي والفوائض النفطية التي وقعت تحت يديها لجني المكاسب الهائلة على حساب جميع الشعوب الأخرى ، وبالأخص الشعوب الفقيرة[٢٦] ، وقد تحول ارتفاع أسعار النفط إلى أخطر أداة تستخدمها في شفط ثروات هذه الشعوب وإخضاعها تحت التهديد بالتجويع .

٩ ـ التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية : نمط الإنتاج العربي

إذا كان البحث المؤسسي الكبير (أنماط التنمية العربية) قد توقف في منتصف الطريق ، إذ لم يبلغ غايته ، ولم يطور منهجية جديدة ، فقد جاءت ندوة «التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية» في محاولة لتصور

الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، على شكل مشروع على طريق إكمال بحث « أنماط التنمية » ، في الغاية والمنهج .

هناك محاولات علمية عربية عديدة في تفسير حالة التخلف التي يعيشها الوطن العربي ، كجزء من العالم الثالث . ويغلب على هذه المحاولات (سمير أمين ، فوزي منصور) تحليل التخلف كظاهرة بذاتها ، وإلى تجريد التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي من خلال فرز عناصره وبناه الخاصة وتركيبها .

وبكل تأكيد ، لو كان هذا البحث أنجز داخل مؤسسة واحدة ، سواء من قبل باحث واحد أو من قبل فريق من الباحثين يعملون سوية ، لأمكن الوصول فيه إلى درجة أكبر من التوحيد في المنهجية والعمق في التحليل . ورغم أن هذه المهمة ما زالت مرصودة للمستقبل ، إلا أن ما جاءت به « ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي » كان متميزاً ، وكان خطوة هامة جداً على طريق طويل .

ونلفت الأنظار هنا بشكل خاص ، بالإضافة إلى الأوراق القطرية التي تضمنتها الندوة، إلى «الورقة التجميعية للدراسات القطرية» وللمناقشات المطولة التي دارت حول مسألة « التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي » كما حاولت هذه الورقة التجميعية تصويره وتجريده .

ومن المعلوم أن هذه الندوة كانت ، من طرف الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية لدى جامعة الدول العربية ، تمهيداً لبدء العمل في مشروع « الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة » و « استراتيجية التنمية الاجتماعية العربية الشاملة » اللتين تم إنجازهما على مدى السنتين التاليتين حتى أصبحتا الآن في صورتهما الأخيرة الجاهزة للتقديم إلى مؤتمر القمة العربية القادم . وفي هذا الإطار ، يمكن القول أن هذه الندوات أدت خدمة كبيرة لهذا العمل النظري .

ونبرز فيما يلي بعضاً من التصورات التي جاءت في «الورقة التجميعية» حول النمط الإنتاجي العربي، والتي حاولت الانتقال من العياني إلى المجرد، ومن الخاص إلى العام:

«إن النمط الإنتاجي المسيطر في المجتمع العربي نمط رأسمالي ذو وجهين يجمعان ما بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة . . .

علينا أن نميز بين نمطين أساسيين لرأسمالية الدولة في المجتمع العربي :

- نمط يقوم في ظل غياب قاعدة إنتاجية تفرز واقعاً طبقياً محدداً ومتبلوراً لأنها تعتمد على ريع قادم من صناعة استخراجية ، للطبيعة دور هائل فيها ، ولأن هذا النشاط الاستخراجي يعهد به إلى مؤسسات تابعة لدول رأسمالية تقوم بالاستثمار والتصدير ، كما أضحى الارتباط بالخارج والتبعية له مسألة ضرورية لاستمرار هذا النمط . . .

- ونمط يعد انتقالياً من مراحل انتاجية سابقة لأخرى لاحقة كانعكاس وتعبير عن مصالح طبقات اجتماعية وهو نمط أقل شيوعاً في الوطن العربي . . فإذا كان ثمة طبقات مسيطرة قوية ، حتى إذا سيطرت الدولة على قسم من وسائل الإنتاج ، فإنها هنا تعيد توظيف هذه الوسائل لصالح هذه الطبقات»[٢٧].

إن « تدخل الدولة يمثل ضرورة حتى في أكثر الأوساط محافظة ، خاصة إذا قصد من تدخلها توفير مصادر التراكم الرأسمالي الخاص فيما بعد»، وهكذا فقد كشفت الورقة التجميعية عن جوهر دور الدولة والقطاع العام وطبيعته الطبقية الكامنة وراء شكله الحقوقي ، في دول تسودها طبقة أو طبقات مُستَغِلة ، تقليدية أو جديدة .

وفي تحليلها لآلية تطور هذا النمط الإنتاجي العربي تكشف الورقة عن « تعثر مشروع التنمية شبه الرأسمالية في الوطن العربي سواء اتخذت شكل رأسمالية خاصة أم رأسمالية الدولة . ويتضح هذا الوضع من تراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة وتقدم القطاعات غير المنتجة كقطاع الخدمات والتجارة ، وترتبط هذه الحالة ارتباطاً وثيقاً بمسألة تبعية الاقتصاد العربي عموماً للاقتصاد الرأسمالي العالمي وللدور الذي يحاول رأس المال العالمي فرضه على الوطن العربي ضمن إطار التقسيم الأمبريالي للعمل »[٢٨] .

وتتوصل الورقة التجميعية إلى التعميم بأن « كل إنجاز تنموي اقتصادي

واجتماعي تم إنما تم لمصلحة أو استولت عليه فئة اجتماعية واحدة هي الطبقة البرجوازية العربية » .

أن التصورات التي جاءت بها الورقة لم تكن أكثر من محاولة للتجريد والتعميم ، وهي خاضعة للنقاش ، بل هي مجرد فاتحة للعمل الواسع في هذا الميدان . وبصدد « الطبقة البرجوازية العربية » ليس كافياً لأغراض التحليل إعطاءها هذه التسمية السكونية وكأنها شيء جاهز معطى . ففي الدول العربية التي شهدت تحولات اجتماعية ـ اقتصادية ذات مضمون طبقي ، جرت في البداية عملية نقل واسعة للملكية والدخل والقرار من أيدي الطبقات التقليدية إلى أيدي فئات وسطي غير ذات طابع طبقي محدد . . . ومن المهم جداً دراسة آليات التحول التي أدت إلى إعادة فرز وتنميط وانتماء داخل جميع الطبقات الاجتماعية وفيما بينها ، وبالترابط مع تطور الدور الاقتصادي للدولة .

لكن المسألة التي تثير بحد ذاتها تساؤلاً كبيراً هي ما جاء في الورقة التجميعية حول « كيف يمكن إحداث أو تنفيذ مشروع تنموي عربي يكون **لصالح كافة الطبقات الاجتماعية** العربية ولا يقتصر على خدمة مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة ؟ » ، وإننا لنعيد التساؤل هنا : كيف يمكن لإجراء ما أن يكون لصالح جميع الطبقات ؟؟ .

وتطرح الورقة الحل في « خيارين لا ثالث لهما : أما تغير البنى الاجتماعية بذاتها ، أو تغيير السياسات الاجتماعية » ، وهنا نتساءل أيضاً ، من الذي سيغير البنى أو السياسات ، وكيف ، وعلى حساب من ولمصلحة من ستتغير؟ ولسنا بحاجة للقول بأنه في الإجابة على مثل هذه التساؤلات لا يمكن للعمل الاجتماعي أن يكون مجاملاً ، ولا حيادياً ، وإلا لم يكن علماً ، لأن الواقع والتاريخ نفسهما ليسا حياديين ، وإلا لما كان هنالك تاريخ اجتماعي أصلاً .

وهذا ما تخلص إليه « الورقة التجميعية » نفسها لاحقاً ، إذ تقول بأن « استمرار البنى الاجتماعية والسياسات التنموية نفسها سيعقد أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . . . وسيؤدي إلى استمرار الفشل في حل المسألة الوطنية وفي تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وإلى تعميق التبعية العربية

السياسية للمعسكر الأمبريالي ، وسيؤدي إلى استمرار الفشل في حل المشاكل الاقتصادية القائمة ، وخاصة مشكلة إنشاء قاعدة إنتاجية عربية وبناء قاعدة تكنولوجية عربية . . . وإلى تصعيد وازدياد الأزمات الاقتصادية ، كالتضخم وأزمة السكن وأزمة الغذاء والسلوك الاستهلاكي الصرف وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ، وأخيراً سيؤدي إلى هدر الإمكانيات العربية القائمة والكامنة . . . وعلى الصعيد الاجتماعي سيؤدي استمرار السياسة التنموية الحالية إلى ازدياد حدة الاستقطاب والصراع الاجتماعي ، وإلى زيادة الهوة في توزيع الدخل القومي ، وإلى تردي وضع الخدمات الاجتماعية ، وبالتالي تراجع المستوى التعليمي والصحي والثقافي العام للمواطنين العرب ، وإلى استمرار حالة التخلف الفكري والاجتماعي القائمة خاصة في الريف العربي . . كما سيؤدي إلى ازدياد حركة الهجرة من الريف للمدينة بشكل يزيد من حدة المشكلات الاجتماعية القائمة في المدن العربية وإلى ازدياد نسبة البطالة وما يتبعها من آثار اجتماعية ضارة وإلى إبقاء قسم كبير من القوى البشرية العربية معطلاً وخاصة المرأة العربية مما يتركها في حالة تخلف ويزيد من الهوة ما بين وضعها الحضاري والوضع الحضاري للرجل»[٢٩].

إن هذه الخلاصة تلخص بشكل مكثف الظواهر التي يؤول إليها تطور الأنماط الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية في المرحلة الأخيرة ، رغم أي خلافات قد تظهر فيما بينها في الشكل . . . ولم يأت هذا النص التقريري في الورقة التجميعية إلا اعتماداً على تحليلات مسبقة للتطورات الجارية في الواقع القطري ، كما جاءت في الأوراق القطرية المقدمة إلى الندوة .

ولكن « مسلسل المصائب » الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي يحمله التطور الجاري حالياً في الأنظمة العربية لا بد أن يثير التساؤل عن آلية الخروج من هذا المأزق الكبير . . .

ألا يمكن لجملة هذه المآزق أن تمثل ، من موقع طبقي آخر ، تحولات إيجابية ، ومخرجاً من مآزق وأزمات في تطور التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي باتجاه طبقي محدد ؟ إن التقويم العلمي لهذه الظاهرة الاجتماعية أو تلك لا بد أن يقومها من أكثر من جانب ، وبمنظار مصالح مختلف الطبقات . فما يعتبر

كارثة ومأزق من وجهة نظر طبقة معينة يمثل « انفراجاً » بالنسبة لطبقة أخرى ، وفي هذا السياق يبدو أن النص التقريري يفقد القدرة على التأثير والفعل في السياق الموضوعي . إن رصد « الشروط الموضوعية » للمأزق الاجتماعي يبقى عملاً ناقصاً ما لم يستكمل برصد تطور « العامل الذاتي » ، أي « أدوات التغيير المجتمعي » ، وفي ذلك يكمن التقصير الأساسي للندوة ، بما فيها الأوراق القطرية والورقة التجميعية ، وكذلك معظم المناقشات التي دارت حولها ، بحيث تظهر الندوة وكأنها تحمل دعوة « حبية » طوباوية ، إلى الطبقات القائمة للأخذ بزمام التغيير ، للحيلولة دون وقوع « مسلسل المصائب » والذي قد يعتبر بالنسبة لها « مسلسل الانفراجات » ! فهل تتكرر دعوات المفكرين الطوباويين العظام التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لإصلاح النظام الرأسمالي؟. ولقد أشرنا من خلال عدة مداخلات أثناء الندوة إلى هذا النقص الخطير المتمثل في تجاهل رصد «العامل الذاتي» للتغيير الاجتماعي ووضعه في مكانه في إطار النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي ، ومتابعة تطوره مع تطور هذا النسق .

١٠ ـ النموذج الاجتماعي العربي البديل :

في فصل آخر من الورقة التجميعية يشير الدكتور دارم البصام إلى ناحية هامة وهي عدم اهتداء الفكر العربي في نظرته إلى الواقع بصورة عامة للنموذج الاجتماعي ـ الاقتصادي المرغوب : «إن افتقار المفكرين الاجتماعيين العرب بصورة عامة لنموذج للصورة الكلية للنسق المجتمعي العربي البديل في خصوصيته ، والجدير بتقليص أو محو أوضاع القهر ، يؤثر كذلك في طبيعة نظرتهم إلى أبعاد الحقيقة الاجتماعية وشكل تدخلهم الفكري»[٣٠]. وإننا نرى في غياب هذا التصور للنسق المجتمعي العربي البديل السبب الأهم الكامن في ضياع « الفكر العربي البديل » ، وفي ضبابيته ، وتناقضاته ، ونخبويته ، وافتقاده القدرة على التأثير في الجماهير العربية ، وهذا ما يحرم أي فكر من قيمته الحقيقية في نهاية المطاف . وإذا كان للفكر العربي الذي قاد الجماهير في الخمسينات والستينات من ميزة ، فإنها تنحصر بالتحديد في تقديم صورة بديلة للإنسان العربي عن واقعه المأساوي: الوحدة الكريمة كبديل للتجزئة المشينة، والإشتراكية العادلة كبديل للنظم القائمة على شريعة الغاب، والحرية كبديل عن

القهر والإضطهاد والإذلال. . إن خيانة الشعارات، في التطبيق، وما أدت إليه من انفضاض جماهيري عن القوى الخائنة لهذه الشعارات وافتقار الجماهير لقيادة جديدة حتى الآن، لا يعطي للفكر العربي المبرر للتخلي نهائياً عن صورة المجتمع البديل. فالإنسان لا يتحرك فقط بقوة الطرد من حالة بائسة يعيشها، وإنما، وبدرجة أكبر، بقوة الجذب إلى حالة أمثل وأفضل يجد فيها تعويضاً عما ينقصه، في واقعه المادي، وفي تطلعاته الإنسانية.

وهكذا جرت عملية إجهاض المشروع الثوري العربي، لأن «البنى المؤسسية والاجتماعية قد استجابت في غالب الحالات لحاجات النخبة وليس لحاجات الجماهير، وعليه فإن المبادرات الإبداعية للأخيرة لم يتم استثمارها، بل قهرها أحياناً باعتبارها وفق تلك الحسابات كفيلة بالإخلال بالتوازن» كما يقول د. دارم البصام. هل نحن أمام «ثورة برجوازية» تقف فيها ثورية الطبقة البرجوازية عند الحد الذي يحقق مصالح طبقتها ثم تدير فوهة بنادقها إلى صدور الجماهير التي حملتها على اكتافها متوهمة أنها ستقودها إلى التحرر الشامل من الاستغلال، بجميع صوره، وإلى فتح أبواب التقدم والارتقاء القومي والاجتماعي على مصراعيها؟

هل هناك خيانة طبقية حقيقية، أم أن الجماهير، كعادتها دائماً، كانت أكثر طموحاً مما تسمح به المرحلة الراهنة؟ إن التطورات التي شهدتها السبعينات في الأنظمة العربية «الثورية» تطرح على الفكر العربي هذه الاشكاليات المستجدة، في عملية تفسير شامل للردة والتردي الذي أصاب الحالة الثورية العربية.

وعلى مستوى التدخل الحكومي، انعكس هذا التردي بالتحول عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، إلى البرمجة الاقتصادية التي تقتصر على قائمة المشروعات المنوي تنفيذها، وإلى برمجة مالية للإنفاق على هذه المشروعات. . وهو ما يلبي حاجة البرجوازيات الجديدة التي تركب حصان الدولة لتحقيق التراكم الرأسمالي السريع وليس عن طريق توظيف القيمة الزائدة المتحققة في الإنتاج، وإنما عن طريق نهب ميزانية الدولة وأموال القطاع العام. ونهب المستهلكين والمنتجين الذين يعيشون على دخل عملهم من خلال خلق أوضاع استثنائية واحتكارية في السوق، بتدخل الدولة، بالإرادة الواعية.

وهكذا، فإن «العمل الاجتماعي بمعناه التعبوي قد فقد محتواه الذي يفترض التنمية المجتمعية عن طريق المشاركة والتنظيم الاجتماعي والعقيدة، . . . حيث نرى أن الجماهير العربية معزولة عملياً عن اتخاذ القرار في غالب الأحوال، وتعاني من الجهل بمجريات الصيرورة، مما أدى بها إلى الإعاقة في فهم الحقيقة الاجتماعية وبالنتيجة إلى شلل خطير من خلال العيش في حضارة الصمت»[٣١].

إن «النظام الاجتماعي العربي الجديد» المأمول ما زال حتى الآن يفتقد أهم عنصر في أي عملية تنمية أو نهوض اجتماعي، وهو «آليات التعبئة والتنظيم الاجتماعي» الفعالة، التي تستطيع إحياء طاقات الجماهير الكامنة ودفعها إلى تسريع عملية الانتقال من دائرة التخلف والتبعية إلى التقدم الاجتماعي والتحرر القومي. إن الجماهير تفتقد هذه الأيام، أكثر ما تفتقد، قوة الجذب إلى النظام الاجتماعي الأمثل.

إنها مهمة الفكر العربي الطليعي، مهمة القوى العربية الطليعية، لكي تحظى، عن جدارة، بثقة الجماهير العربية وبمشاركتها في العمل المشترك للخروج من مأزق التطور الاجتماعي العربي الراهن.

المراجع والملاحظات

(١) انظر، على سبيل المثال، المناقشات التي دارت أثناء «ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي» التي أعقبت محاضرة الدكتور محمد صادق «البترول وسياسيات التنمية في بلدان عربية بترولية ـ النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة».

(٢) د. نادر فرجاني، في تعليق له، «ندوة البترول والتغير الاجتماعي»، ص ٨١.

(٣) د. حيدر إبراهيم، في تعليق له، «ندوة البترول والتغير الاجتماعي»، ص ٨٢.

(٤) د. محمود عبد الفضيل، «الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٨١.

(٥) د. محمود عبد الفضيل، في خاتمة كتابه «الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة»، المرجع السابق، ص ١٨١.

(٦) «أنماط التنمية في الوطن العربي»، في جزئين، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠ تقديم البحث.

(٧) «أنماط التنمية في الوطن العربي»، التقديم.

(٨) د. إبراهيم سعد الدين عبدالله، «بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية» (ندوة المفاهيم والاستراتيجيات. . .) ص ٤٠، ٥٠.

انظر: في نقد الأفكار التي ظهرت في تلك الندوة: مقالنا «أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد»، دراسات عربية، آذار ١٩٨٠.

(٩) انظر حول الاعتماد على الذات، بحثنا المقدم إلى «ندوة الميثاق الاجتماعي العربي» التي عقدتها الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية لدى جامعة الدول العربية في تونس ـ حزيران ١٩٨٣، تحت عنوان «الاعتماد الجماعي على الذات من منظور العلاقة بين العرب والعالم الثالث والنظام الدولي، الشروط والأولويات».

(١٠) د. جلال أحمد أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية» (أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، ص (٧٦ ـ ٧٩).

(١١) ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ٥ ـ ٧ آذار ١٩٨٣، ص (١٣٦).

(١٢) د. عبد اللطيف الحمد، «الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي»، في «ندوة المشروعات العربية المشتركة»، ص (١٦ ـ ١٧).

(١٣) د. فتح الله ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة، في «ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة»، أقيمت بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبين المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٣. ص (١٢٤، ١٨٢).

(١٤) ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص (٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(١٥) د. أحمد مراد، محاور للنقاش حول منهجية التخطيط وإعداد المشروعات العربية المشتركة، في ندوة منهجية التخطيط القومي. . .، ص (٥٢١).

(١٦) د. أحمد مراد «بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي العربي» في «ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي»، ص (١٠٨).

(١٧) «ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة»، ص (٣١).

(١٨) «ندوة المشروعات المشتركة. . . .»، التقرير النهائي، ص (٩٠٤).

(١٩) د. عبد المنعم البنا، في «ندوة المشروعات. . .»، ص (٢٧).

(٢٠) د. فؤاد مرسي، «الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة» في «ندوة المشروعات المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي»، ص (٩٠٦).

(٢١) د. محمد الإمام، «منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك»، في «ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة»، ١٩٨٣، ص (١٩١).

(٢٢) د. إبراهيم سعد الدين، «عوائد النفط والفوائض المالية المتوقعة للدول العربية الست المنتجة للنفط»، في «ندوة السياسات الاستثمارية للبلدان العربية المنتجة للنفط»، ١٨ ـ ٢٠ شباط ١٩٧٤، باللغة الانجليزية، ص (٤٨ ، ٥٢).

(٢٣) د. الياس سابا، «دور الأرصدة العربية في أسواق المال ورأس المال العالمية»، في ندوة السياسات الاستثمارية. . .، ص (٥٧).

(٢٤) روبرت مابرو، «مشكلات الاستثمار»، في «ندوة السياسات الاستثمارية»، ص (٨٦).

(٢٥) د. فؤاد مرسي، «استراتيجية الحفاظ على قيمة المدخرات والاستثمارات للدول ذات فوائض رؤوس الأموال في نطاق النظام النقدي الدولي في المستقبل»، في «ندوة السياسات. . .»، ص (١٠٥ ـ ١٦).

(٢٦) انظر في هذا الصدد، مقالنا «إعادة تدوير العالم الثالث والوطن العربي: جوهر أزمة النفط المقلوبة»، جريدة الوطن الكويتية، ١٩٨٥/١/٢٢.

(٢٧) د. عبد الباسط عبد المعطي، «نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من أنماط انتاجية»، في «الورقة التجميعية» لندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية، ١٩٨١، ص (٦٤٩).

(٢٨) المرجع السابق، ص (٦٦٦).

(٢٩) . عبد الباسط عبد المعطي، المرجع السابق.

(٣٠) د. دارم الصام، التصور المستقبلي للمشروع التنموي، المقومات المفاهيمية والشروط، في «ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي»، ص (٦٧٢).

(٣١) د. دارم البصام، المرجع السابق، ص (٦٧٥).

الحوار مع الدكتور عارف دليلة

رئيس الجلسة: الدكتور عبد العظيم أنيس

شكراً للأخ د. دليلة، ونفتح باب الحوار معه.

د. نادر فرجاني: مستشار في مركز تنظيم الأسرة والسكان في القاهرة.

أعتقد أنه من المفيد جداً أن نتذكر في هذا اللقاء بين الحين والآخر أننا بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربي للتخطيط وأن نسعى في جهد تحليلي وتقويمي إلى اقتراح سبل تطوير المعهد العربي للتخطيط. وفي الواقع كنت أتصور أن ورقة د. عارف دليلة يمكن أن تكون نقطة بداية جادة في أحد هذه المجالات: الورقة كانت تسعى لنقاش الإطار الفكري الذي يمكن أن يكون قد تبلور من عمل المعهد العربي للتخطيط. والورقة ككثير من المجهودات التي قدمت في هذا الملتقى كانت في مجال الوصف والتعليق أكثر من التحليل والتقييم. ولهذا أنا أتصور أنه يجب أن نسعى إلى طرح أسئلة هامة في هذا المجال.

السؤال الأساسي في تقديري هو هل تمكن المعهد العربي للتخطيط فعلاً من بلورة، ولا أقول نظرية، وإنما بنيان فكري متماسك في التنمية والتخطيط أم لا؟ هذا سؤال أعتقد يجب أن نناقشه. والمقصود هنا في الواقع أن نسعى للتأكد من المقومات الأساسية اللازمة لبروز بدايات لمدرسة فكرية في التنمية في عمل المعهد العربي للتخطيط وفي الواقع لا يكفي لهذا أن تأخذ مجرد لمحات من بعض الأعمال التي تمت في إطار المعهد إنما يجب أن نأخذ في هذا المجال كل الأعمال التي يقوم بها المعهد ليس فقط في إطار الندوات والحلقات النقاشية وما شابه ولكن أيضاً في مادته التدريبية وفي منحاه الإعلامى العام الذي يتوجه لجمهور المهتمين بالتنمية في المجتمع العربي. أنا أتعاطف جداً مع عدم إمكانية القيام بمسح كامل لكل أعمال المعهد ولكن يرد على هذا أمرين. الأمر الأول أن وجود الباحث د. عارف دليلة في المعهد فترة طويلة نسبياً، وأيضاً على مقربة من المعهد لفترة طويلة كان يمكن أن يغنيه عن المسح المتأني لكل هذه الأمور لأنه تم فعلاً التعرف على الكثير منه. النقطة الأخرى وهو الأهم أن المطلوب ليس مسحاً بمعنى التوصيف والتعليق لكن المطلوب نوع من التأمل والتعمق فيما قام به المعهد. وحتى لا أكتفي بمجرد التساؤ ل أود أن أشير إلى تصور خاص حول هذا الموضوع وهو يتعلق بالتساؤ ل الأساسي: هل تمكن المعهد العربي من بلورة بنيان فكري متماسك للتنمية والتخطيط بمعنى أنه بنيان ليس فقط في مجال بعض الأفكار المتناثرة في بعض الكتابات ولكنه ترجم في صورة برامج تدريبية وبحثية وما شابه. أنا أقول في الواقع لا. وأكثر من هذا أقول أنه ربما لم يكن ممكناً وأحاول بعجالة سريعة أن أدفع النقاش في مجال هل هذا صحيح أنه لم يكن ممكناً خصوصاً إذا تطرق النقاش إلى كيف يمكن علاج مثل هذه الأمور. النقطة الأولى وأعتقد الباحث أشار إليها أنه لم يكن هناك تراكم حقيقي في عمل المعهد العربي للتخطيط لا على مستوى الفكر ولا على مستوى ترجمة هذه الشذرات الفكرية المتناثرة من بعض الكتاب في بعض الأحيان في صورة البرامج التدريبية والبحثية. هناك إنفصام شديد إذا جاز لي أن أقول هذا بين بعض الشذرات الفكرية المتناثرة والطيبة والقيمة وبين العمل التدريبي والبحث اليومي للمعهد العربي للتخطيط. لم يكن ممكناً في تقديري أن تتم بلورة بدايات مدرسة لأنه لم تتوافر الرؤ ية ولم تتوافر الإمكانيات. والإمكانيات في الواقع

متعددة وأنا لا أود الإطالة لكن يمكن أن نتعرض لها بالنقاش مرة أخرى. في الواقع مطلوب الكثير جداً لكي يمكن أن يساهم المعهد في بلورة بدايات فكرية لمدرسة عربية في التنمية. وأقف عند هذا حتى لا أطيل وشكراً.

د. تيسير عبد الجابر: رئيس مجلس أمناء المركز الاستشاري العربي في عمان

أود فى البداية أن أقول بأن الباحث قد أثار العديد من النقاط الفكرية الهامة. ولدي تساؤ ل فيما يتعلق بموضوع التبعية. وهذه الفكرة أنا اطلعت عليها في قراءات سابقة لكن رأساً أثارت في ذهني في ذلك الوقت واليوم أن موضوع التبعية واجب علينا كاقتصاديين أن نحدد ما هو المقصود بهذا الموضوع قبل أن ندخل ونتوصل منه إلى استنتاجات قد تثير الكثير من القلق لدى الاقتصاديين ولدى السياسيين ولدى الرجل العادي أيضاً. إذا كان المقصود بالتبعية هو تخفيض حجم التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني فإننا نجد دول متقدمة صناعية تصل فيها نسب الاستيراد والتصدير إلى مستويات عليا من دخلها القومي. وإذا كان المقصود أن كل دولة عربية مهما كان حجمها أن تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاجها الداخلي فأعتقد سيكون هذا هدف مستحيل لعديد من الدول العربية لأزمنة طويلة. إذن حبذا بمثل معالجتنا لهذا الموضوع الخطير الهام الذي تعقد أو ستعقد له ندوات والذي يجد هوى لدى كثير من السامعين أرى من الضروري تحديد ما هو مفهومنا للتبعية. وأيضاً أن نأخذ في الاعتبار إذا كان المقصود التبعية الجماعية بمعنى أن انفتاح الأسواق العربية على بعضها البعض يعطينا قدرة أكبر على الاستقلال الاقتصادي فهذه نتيجة نقبلها لكن إلى أن تتحقق تلك النتيجة ماذا نعمل في واقعنا الحالي. هل نظل نشكو أو نجد طريقاً آخر؟

محمد علي الطويل: وزارة التخطيط ـ السودان

فيما يختص بالتنمية ،التنمية في تصوري في بلادنا العربية تعاني الكثير يمكن لعدم وجود فلسفة معينة داخل القطر. وربما تكون أفكار معظمنا مائلة للغرب الذي تعلمنا فيه ولذلك بدون وجود فلسفة عربية تمثل أصالتنا يخيل لي أننا لا نستطيع أن نقوم بعملية تنمية حقيقية في بلادنا العربية. وهذا يقودني إلى

السؤال الذي أريد أن أطرحه. هل نبدأ بأن نضع فلسفة للعالم العربي كله في ظل المشاكل المتعددة وخصوصاً المشاكل السياسية وغيرها وكما ذكر الدكتور عارف دليله أنه لا يوجد حتى الآن عدو مشترك ولا صديق مشترك للبلاد العربية فكيف يمكن أن نضع فلسفة موحدة؟ إذا كان هناك مصالح مشتركة فإن ذلك سيقودنا إلى عمل تنمية متكاملة. ربما هناك أيضاً بعض المشاكل الأخرى. نحن في العالم العربي لا نزال لا نحترم العمل. العمل هو كل شيء. نحن لا نزال في العالم العربي محتاجين لبلورة فكر وفلسفة للعمل. وشكراً.

مسلم سالم قطن: مهندس مدني ـ سلطنة عمان

لقد ذكر د. عارف أن هنالك غشاوات زالت عن الكثيرين من المثقفين العرب في المرحلة السابقة وذكر فيما ذكر ثلاث غشاوات منها واحدة تتعلق بالقوى الدينية العقائدية وهنا إن كان د. عارف يقصد العقيدة الإسلامية فليسمح لي أن لا أتفق معه في هذا الأمر لأنه حسب فهمي وإن كان محدوداً بأن العقيدة الإسلامية خلال القرون الماضية ويستطيع البعض أن يذكر أيضاً القرون المتأخرة خلقت أساتذة في الفكر لهم الدور الواسع في ترسيخ مفاهيم كثيرة ولقد ضربت مثلاً بأحد هؤلاء المفكرين وهو العلامة ابن خلدون وأظن أنه اكتشف أيضاً علم البيئة الذي لم يكتشف إلا في القرون الحديثة.

عيد الدويهيسي: باحث في معهد الكويت للأبحاث العلمية

هناك نقطة بالنسبة للبرامج التدريبية ونشاط المعهد العربي للتخطيط والملاحظ أنه يركز على الجانب الاقتصادي فقط وأكثر النقاشات تتم في الجانب الاقتصادي مع أن قضية التخطيط هي قضية شاملة عقائدية وسياسية واجتماعية واقتصادية. فنرجو من الأخوة المسؤولين أن يتناولوا القضايا كلها وليس قضية واحدة. القضايا السياسية والعقائدية للأسف نحن كمثقفين لا نملك الجرأة أن نتكلم فيها صراحة حتى القضايا الاقتصادية لم أجد ما أتوقعه من حقائق وصراحة لعدة إحراجات نعرف أنها موجودة في هذه القضية.

القضية الثانية إذا كنا نريد أن نخطط فما هي الأهداف التي نريدها؟ كثيراً

ما تطرح هذه القضية: ما هي أهدافنا كأمة؟ وللأسف إن كل شخص يجتهد بمفرده أو كجماعة أو كحزب ويقول هذه هي أهداف الأمة: الأمة حتى الآن إذا أردنا أن نكون علميين لم تحدد أهدافها بمعنى أن الناس حتى الآن لم يختاروا أهدافهم، فنرجو أن لا تكون هناك وصاية على الأمة: وبالطبع نجاح برامجنا وسياستنا وخططنا هي بمقدار هذه الأهداف فما دامت الأهداف غير واضحة فكل اتجاه وكل رأي قد يكون سليم لأن الهدف غير معروف وغير متفق عليه.

د. باسم سرحان ـ جامعة الكويت ـ قسم الاجتماع

تعليقي بالنسبة لورقة د. عارف دليلة من حيث تقييمك النقدي للفكر التنموي العربي أعتقد أنه تقييم جيد ضمن حدود الورقة ولكن أريد أن أطرح تعليق صغير إنصافاً للمفكرين التنمويين العرب. أنا أعتقد من الخطأ أو الظلم أن نحملهم عجز التنمية العربية فلو رجعنا كما أظهرت أنت من مسحك للفكر التنموي العربي في العشرين سنة الماضية لوجدناه غني. طرحنا مقولات كثيرة في المجال التنموي. طرحنا توطين الأرصدة، التصنيع، التكامل الاقتصادي العربي، حرية تنقل العمالة، التخلص من العمالة الأجنبية، تنمية الموارد البشرية، ربط التعليم بسوق العمل. . . فالفكر العربي ربما كما قال د. نادر فرجاني لم يصل إلى نظرية متكاملة أصيله ولكنه فكر غني وطرح سياسات تنموية مفيدة. المشكلة أن الواقع السياسي العربي لم يأخذ بها وبالتالي أود أن ننصف المفكرين التنمويين العرب ونلقي اللوم على السياسيين العرب الذين لم يأخذوا لا بخطة ولا بتنمية ولا بتوصية ولا بأي شيء. وشكراً.

د. إبراهيم سعد الدين: منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط ـ مصر

الفكر التنموي العربي أوسع جداً من أعمال المعهد التي هي في النهاية جزء محدود من هذا الفكر التنموي. رغم ذلك فالدكتور عارف أجرى نوع من التقييم أعتقد أنه إيجابي جداً للفكر التنموي العربي على عكس ما يقول د. باسم سرحان وما جاء في الورقة من تفصيلات بعد ذلك ينفيه تماماً. على سبيل

المثال لما يذكر في رابع صفحة من ورقته أنه قدم العديد من المساهمات القيمة التي لا تخلو من الإبداع في تطويع الفكر الاقتصادي التقدمي العالمي لظروفنا ومشكلاتنا المحلية والقومية. وإذا أخذنا ما جاء في الورقة بعد ذلك سنجد أن الورقة تنقض تماماً هذه المقولة التي جاءت في مقدمة الموضوع. وأحد التساؤلات التي خطرت بذهني وأنا أقرأ ورقة د. عارف دليله أنه في طرحه للمسائل حتى في إطار المعهد لم يأخذ الطرح مسلكاً متسلسلاً: كيف نما فكر المعهد في هذه المواضيع تاريخياً. وإنما انتقلنا من مرحلة إلى مرحلة ومن فترة إلى فترة ومن موضوع لموضوع بحيث يصعب على القارىء أو المستمع أن يعرف كيف نما الفكر في المعهد. إنما القضية الرئيسية هي التي طرحها د. نادر فرجاني حول هل نجح المعهد في عمل نوع من المدرسة التنموية وكان في تصور د. نادر أن الإجابة لا. وأنا أؤيده في هذه الإجابة. لكن أعتقد أيضاً أنه لا الشروط متوفرة ليمكن للمعهد أن يبني مثل هذه المدرسة التنموية ولا هذه الشروط حتى على النطاق العربي ككل قد نضجت: أولاً بالنسبة للشروط في المعهد لكي تبنى مدرسة لا بد أن يكون هناك نوع من الاستمرار بمعنى أن هناك فكر محدد مستمر يستمر في البحث من منطلقات معينة ومحددة وموجودة ومستمرة: هذا الوضع بالنسبة للمعهد العربي للتخطيط في واقع الأمر يكاد يكون مستحيل في ظروف نشأة المعهد وفي أوضاعه وفي الشكل الذي يعمل فيه: إذا كان حتى على المستوى العربي ككل لا توجد مقارنة لمثل هذا الموضوع يكون من الصعب جدا أن نطالب من المعهد بأن ينشىء مثل هذا النوع من المدرسة: ولكن في اعتقادي أننا يمكن أن نحكم على المعهد من زاوية أخرى وهي زاوية هامة. هذه الزاوية على النحو الآتي: إلى أي حد طرح المعهد القضايا الهامة للمجتمع العربي في وقتها وإلى أي حد يعتبر المعهد مجال للنقاش الواسع الحر بين مدارس فكرية متعددة ومختلفة دون حجر على أي مدرسة وإلى أي حد كانت الأعمال التي تتم في المعهد موجودة على المجال العام ومتسعة ومنشورة بحيث يمكن أن يستفيد منها الكافة: أنا في رأيي أننا إذا أخذنا هذه الزاوية الثلاثية نستطيع أن نقول أنه إلى حد ما فإن المعهد قد طرح العديد من القضايا الهامة في أوقاتها إما بالندوات وإما بالحلقات النقاشية وساهم بذلك بدرجة كبيرة في نقاش كثير من القضايا المثارة في الوطن العربي وسمح بدرجة واسعة من حرية الفكر ومن حرية النقاش دون حجر وهذه مسألة مهمة جداً بالنسبة لمركز المعهد

ووجوده: إنما أحد القضايا الرئيسية بالنسبة للمعهد أن أي مناقشات جرت لم تصل إلا إلى جمهور ضئيل للغاية. وهذه قضية من القضايا الأساسية لأن مجرد أن يجري النقاش وأن يستمر وأن يتناول القضايا ليس في حد ذاته مهم إذا اقتصرت هذه العملية على مجموعة قليلة من الناس مهما كان هؤلاء الخبراء ذوي خبرة وإن لم ينتشر هذا الرأي. في هذه الزاوية أنا أعتقد أن المعهد يوجد فيه تقصير شديد جداً حتى الآن، من ناحية أن الأعمال الفكرية التي تتم في إطاره ينبغي أن تكون متاحة على نطاق واسع في العالم العربي بحيث تثير نقاشات خارجة. هذا لم يتحقق وفي اعتقادي أن المعهد مطالب بأن يحقق فيه بعض التقدم. وفي رأيي أنه من المهم جداً أن يركز المعهد الاستمرار كمنارة فكرية وليس كمدرسة، أي بمعنى أنه يتناول القضايا المهمة في العالم العربي بالنقاش والتحليل في الوقت المناسب لها وبدرجة واسعة من الحرية وبمشاركة من كافة المدارس الفكرية في العالم وأن يخطو خطوات جديدة في سبيل نشر هذا الفكر وتوصيله إلى المجالات المختلفة. وشكراً.

د. عبد المؤمن العلبي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أعتقد أنك تتفق معي يا د. عارف في التمييز بين الفكر التنموي العربي والفكر لدى المفكرين التنمويين العرب. أنا أدعي أنه لا يوجد فكر تنموي عربي بل توجد أفكار تنموية لدى بعض المفكرين العرب. الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات العربية وفي مقدمتها المعهد العربي للتخطيط هو توثيق هذا الفكر التنموي ونشره كما دعا إليه د. إبراهيم سعد الدين. القضية التي نحن نعالجها في المنطقة العربية في غياب ليس التأصيل الفكري بل بغياب التجديد الفكري للقضية التنموية أو الوقوف على أرضية واحدة قابلة للتقويم مرة والتعديل مرة أخرى. بمعنى أنه ليس لدينا فكراً مكتوباً وليس لدينا تجربة واضحة مقومة معلنة. هذه مشكلة أعتقد أن المعهد العربي قد يكون من إحدى مهامه هو توثيق هذا الفكر وهذا الأداء وما هو رأي الجماهير والمؤسسات التخطيطية فيه وما هو رأي المفكرين العرب لكي نضع خطوة جيدة في بناء فكر عربي قابل للاستفادة.

رد الدكتور عارف دليله

معظم الحديث دار حول مسألة وجود فكر تنموي عربي أو تأصيل لنظرية عربية في التنمية. أتفق مع كل الزملاء بأننا ما زلنا بعيدين عن هذه المرحلة. لكن قد نختلف بالتحديد حول مضمون ماذا نعني بفكر تنموي عربي؟ ماذا نعني بنظرية عربية؟ هل يعني نظرية عربية تنزل من السماء بالطبع لا. أنا أفترض أن النظرية العربية هذه تمزج بين خصائص واقعنا أي خصائص مرحلة التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي التي نعيشها حالياً وبين تراث العقل العربي وأيضاً التراث الفكري العالمي، والتجارب التنموية العالمية. كل هذا المزيج يمكن أن يؤدي إلى ملامح مشتركة في الفكر التنموي العربي. لكن أيضاً هنالك ناحية جوهرية عندما نتحدث عن نظرية أو عن فكر... الخ، يجب أن لا نغفل إن ما أراه جوهرياً قد يراه غيري ليس جوهرياً بالمره. إذن هنالك مصالح متمايزة ولا نستطيع أن نقول أن العرب كلهم تجمعهم مصلحة مشتركة واحدة. ولا أقصد العرب كأقطار فقط بل العرب كمجتمعات، كطبقات، كفئات... الخ. نحن نبحث إذن عن ما هو أكثر المحاور أهمية وفعالية في نقل هذا المجتمع العربي من مرحلة إلى مرحلة أخرى. وربما ما أراه أنا تبعية قد يراه غيري استقلالاً، هنالك اختلافات، وكلما كثرت الكتابات والمساهمات حول هذه المسائل كلما اتضحت أكثر. كلما كثر الاحتكاك الفكري وربما هذه هي ميزة المعهد العربي للتخطيط هي أنه وفر فرصاً للاحتكاك الفكري أكثر من أي مجال عربي آخر أو أي مؤسسة عربية أخرى. وإذا لم يكن هنالك اتفاق فهذه مسألة أقل أهمية من كون هذا الاحتكاك أصبح يولد التقاءاً أوسع باستمرار.

أحد الأخوان سئل عن ماذا أقصد بالديماغوجية الدينية. أنا قلت أن بعض فئات البرجوازية القومية العربية قادت المجتمع العربي في مرحلة الخمسينات والستينات قيادة ثورية وحققت انجازات ضخمة. لكنها بعد ذلك أعطت كل ما لديها وبدأت في التفسخ. وعندما تبدأ ظاهرة معينة في التفسخ تتحول مقولاتها التي كانت ذات يوم مقولات ثورية تتحول إلى قشرة لتغطية واقع مناقض لها. أيضاً بالنسبة للدين يمكن أن يستخدم الدين كأداة لتحرير الإنسان ويمكن أن يستخدم أيضاً كغشاء أو كغطاء لستر واقع أجتماعي فاسد. هذا ما أقصده

بالديماغوجية سواء كانت القومية أو الدينية هو استخدام شعارات معينة من أجل التغطية على واقع مناقض لها في جوهرها.

اتفق مع الدكتور إبراهيم سعد الدين بأن الحوار هو حوار بين نخبة من العقول العربية لذلك هو حوار محدود لم ينزل إلى الجماهير ولم يتحول إلى قوة جماهيرية وقد قلت ذلك صراحة في الورقة وهذه مشكلة الفكر العربي بما في ذلك الفكر العربي التقدمي في السنوات الأخيرة.

لم أكن في هذه الورقة أطمح اطلاقاً كما قلت إلى تقديم تقويم لا للمفكرين الذين استشهدت بهم ولا للفكر ولا لأعمال المعهد العربي للتخطيط بشكل شامل. كنت أنوي في البداية أن أقدم عمل أكبر من ذلك وما زالت هذه النية لدي لكن بسبب ضيق الوقت اكتفيت بما تقدم هنا وركزت على بعض المحاور واستشهدت ببعض الآراء بالنسبة لها وبالطبع أعتذر عن أي تقصير نتج عن ذلك. وشكراً.

الدكتور مجيد مسعود:

بعض المؤشرات الحرجة
في المسار الإنمائي العربي الراهن

تمهيد:

المؤشـرات في المجال الاقتصـادي الاجتماعي، إنمـا هي تعبير رقمي لمقادير مادية ومالية وللتعبير عن قوة العمل البشري. أو أن تكون مؤشرات نوعية للتعبير عن الجودة أو عن إنتاجية العمل، على أن تكون جميعها قابلة للتحقيق والمتابعة عند التنفيذ وتقييم الأداء. وهذه المؤشرات ما زلنا بحاجة للكثير من العمل وتبادل الخبرات للاتفاق على تحديد محتواها وكيفية قياسها، لكي تكون بمثابة اللغة المشتركة للعاملين في ميدان التخطيط للتقديم الاقتصادي والاجتماعي[١].

وفيما نقصده بتعبير المؤشرات الحرجة في هذه الورقة، فهو يقترب في معناه من تعبير مؤشـرات الخطر Indicateurs d'alerte التي استخدمها المخططون الفرنسيون في الخطة الخمسية الخامسة لسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠، حيث كانت تستهدف دعم النمو الاقتصادي وتجنب الاختلالات في التوازنات الأساسية المعتمدة، والسعي لتصحيح كل خلل حال ظهوره. وكانت الخطة المذكورة قد اعتمدت توازنات أساسية بالاستناد إلى معطيات رقمية محددة.

واعتبرت تخطيها بالزيادة أو بالنقصان وفقاً لكل حالة، يجعلها في مستوى مؤشرات الخطر خلال مرحلة تنفيذ الخطة. حيث ينبغي السعي للحفاظ على تلك الحدود التي لا تخل بالتوازن المخطط لكل مرحلة. وكانت مؤشرات الخطر تلك قد تناولت المستوى العام للأسعار، توازن الميزان الخارجي، معدل نمو الإنتاج القومي، معدل الاستثمار، معدل الاستخدام وبالتالي معدل البطالة المقبول خلال مرحلة تنفيذ تلك الخطة الخمسية الفرنسية الخامسة[٢].

وبالنسبة لمحتوى ما نسميه هنا بالمؤشرات الحرجة إنما هو مستمد من متابعة الوقائع للمسارالإنمائي العربي الراهن، لتوجيه الضوء على ما نعتقد أنه خلط فيما بين مفهوم الثروة ومفهوم الدخل، والخلط فيما بين مفهوم وحساب تقديرات توليد الدخل القومي وتوزيعه الأولى وإعادة توزيعه واستخدامه النهائي، وعلى بعض مظاهر الركود وأحياناً التراجع على أكثر من صعيد. وذلك تمهيداً للباحثين لتشخيص الأسباب الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية، ومن ثم العمل المخطط لتصحيحها، إذا صحت هذه الفكرة التي نطرحها للمناقشة في هذه الورقة.

لقد حاولنا أن تكون البيانات شاملة لكافة أقطار الوطن العربي، كلما كان ذلك ممكناً ومتاحاً للنشر (طبعاً عدا فلسطين المحتلة). والجداول الواردة في صلب هذه الورقة أو بملحقها الإحصائي، لم تكن على ما هي عليه دائماً في مصادرها العربية أو الدولية المشار إليها، وإنما جرى تركيبها وفقا لسياق الموضوع، وعند استخدام بعض مفاهيم ومؤشرات المحاسبة القومية، فإننا نتفق مع الرأي الذي يؤكد على قصورها عن تصوير الواقع الاقتصادي الاجتماعي ومعاناتها من أخطاء ترافق التقدير لحساب العديد من مؤشراتها، وذلك لأن الغرض من استخدام هذه الأرقام هنا إنما هو لمدلولاتها العامة وليس للانغماس بتفاصيلها.

وهذه الورقة كما يحددها عنوانها عن بعض المؤشرات الحرجة في المسار الإنمائي العربي الراهن، ولهذا نأمل أن لا يجري تحميلها أكثر من ذلك. لأنها لا تدعي تقييم التجربة الإنمائية خلال هذه الفترة، فمثل هذه المهمة تحتاج إلى جهد أكبر ومن مجموعة باحثين يفوق قدرة مقدمها. وما تقوم به أجهزة الأعلام

الرسمية المكتوبة والمسموعة والمرئية من تركيز على ما تسميه بـالايجابيـات والإنجازات، يجعل البـاحث المتخصص في هذا المجـال يتحمل مسؤوليـة الإسهام، وإن كان على ما هو عليه من تواضع في مثل هذه الورقة. لتوجيه الضوء على بعض المؤشرات الحرجة والتي قد تبدو انتقائية متباعدة إلا أنها مترابطة في الواقع، الذي نطمح بتغييره على مسار التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: على صعيد الخلط فيما بين الثروة والدخل

الأدبيات الاقتصادية بمبادئها الأساسية توضح بأن الثروة لمجتمع ما وفي زمان محدد يمكن أن تشمل ما يلي:

أ ـ الموارد الطبيعية المندرجة في دورة النشاط الاقتصادي عند حسابها، مثل الأرض وما عليها من غابات ومصادر المياه وما في باطنها من احتياطيات مكتشفة للنفط والغاز والكبريت والفوسفات والحديد... الخ. وقد شبه ماركس الأرض ـ الطبيعة بخزان يحتوي على (تلك القيم الاستعمالية التي يجب امتلاكها بواسطة النشاط الإنتاجي). والذي يمكن أن نتصور مساره على النحو التالي:

شغيلة الإنتاج + أدوات العمل ← موضوع العمل = المنتوج الجاهز

ب ـ المتراكم من الخيرات (الطيبات) المادية، وهي في الجوهر من ثمرة عمل سابق، مثل المـزارع والمصانـع ومباني ومعـدات وتجهيزات المـدارس والمكتبـات والمختبرات والمتـاحف والمستشفيـات، والسـدود والجسـور والمطارات والموانىء والمباني السكنية وللأغراض الأخرى وما تحتويه من سلع معمرة، ومخزون السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية... الخ. ويضاف إليها ما يماثل هذه الأصول والموجودة في الخارج عند احتساب ما يعود لثروة هذا المجتمع وفي قدرته التصرف فيه.

ج ـ القدرة على العمل لموارد المجتمع البشرية من حيث كمها ونوعها، أي ما تتمتع به من مهارات وكفاءات متراكمة باعتبارها (أهم نتيجة محفوظة للعمل

السابق) والينبوع الفعال للثروة. وقد عبر الاقتصادي الانجليزي وليم بيتي عن ذلك بقوله: العمل أبو الثروة والأرض ـ الطبيعة أمها، وهنا من السهل حساب ملايين ساعات العمل المتاحة للمجتمع، ولكن من الصعب تقدير الجانب النوعي لهذه الثروة البشرية بصورة دقيقة.

د ـ والمصدر المتجدد في كل عام، الذي يمكن أن يحقق الزيادة المستمرة للثروة، يتمثل في زيادة الإنتاج على الاستهلاك واهتلاك ذلك الجزء من الثروة المتجسدة بوسائل الإنتاج، الذي دخل في العملية الإنتاجية كلياً (مستلزمات الإنتاج من الاستهلاك الوسيط)، أو جزئياً (اهتلاك جزء من الأصول الثابتة).

وإعادة تثمير هذا الفائض الاقتصادي، أو قسماً منه، من جديد خلال عملية إعادة تجديد الإنتاج الموسع.

يتبين مما سبق بأن مفهوم الثروة كمخزون متكدس، الذي يبدو مستقراً ظاهرياً، إنما هو في الواقع يتناقص بالاستهلاك والاهتلاك ويتزايد بالتثمير المتجدد للفائض الاقتصادي الفعلي أو لجزء منه. ولهذا يمكن أن يشبه حسب تعبير ماركس المجازي، محطة للركاب (مليئة دائماً بالركاب، ولكن دائماً بركاب جدد).

وهذه الثروة الاجتماعية الوطنية أو القومية، بتعبير آخر مكثف، إنما هي مجمل جميع القيم التي يمتلكها المجتمع (كأفراد أو جماعات أو ملكية عامة) في زمن معين، بغض النظر عن الوقت الذي تحقق إنتاجها فيه. وهذه الثروة يفترض أنها وجدت لتبقى كوسيلة لتحسين مستوى حياة أفراد ذلك المجتمع جيلاً بعد جيل، مع إمكانية تغيير شكلها الاجتماعي وطابع ملكيتها. فقد كانت الثروة تتراكم في أيدي أفراد قلائل بشكل ملكية فردية خاصة، ثم أخذت تظهر أشكال الملكية الأخرى، مثل الملكية الجماعية التعاونية والملكية الاجتماعية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والأجزاء الأخرى للثروة في المجتمع. مع استمرار بقاء الملكية الشخصية للفرد أو للعائلة لكل ما يمكن أن يتمتع به الشخص مع أفراد أسرته.

والوقائع تقر بتواجد جميع هذه الأشكال للملكية في الوقت المعاصر في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية المتطورة في المركز والسائرة على طريق النمو في المحيط ومنها الأقطار العربية، وكذلك في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الاشتراكية. ولكن تختلف نسب توزيع الثروة في كل من هذه الدول الرأسمالية المتطورة والنامية والاشتراكية فيما بين مختلف هذه الأشكال للملكية والشكل السائد منها من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى الشكل الواحد للملكية تختلف وظيفته باختلاف طبيعة النظام أو الدولة المسيرة لهذه الملكية وفقاً للمصالح الاقتصادية الاجتماعية التي تمثلها وتدافع عنها.

هذا وقد جرت محاولات جادة لقياس جانب مهم من مكونات ثروة المجتمع، حيث يجري وفقاً لنظام الموازين تقدير قيمة أرصدة الإنتاج[٣] وأهمها:

- أرصدة الإنتاج الأساسية (مزارع، مصانع... الخ).
- الموارد الطبيعية الموضوعة قيد الدورة الاقتصادية، بما فيها احتياطيات
- المصادر الناضبة كالنفط والغاز والفحم والحديد والكبريت والفوسفات... الخ.
- أرصدة المواد في الدورة الاقتصادية.
- الاحتياطيات الاجتماعية من وسائل الإنتاج.

ويضاف إليها أرصدة الاستهلاك، وأهمها:

- الأرصدة الأساسية غير الإنتاجية لتلبية حاجات السكان بصورة مشتركة.
- أرصدة الاستهلاك الاجتماعي المباشر.
- وسائل تلبية الحاجات الشخصية من البضائع وممتلكات السكان.
- الاحتياطات الاجتماعية من وسائل الاستهلاك.

والذي يهمنا هنا هو التأكيد على أن استعمال الموارد الطبيعية بصورة غير سليمة من منظور المصلحة العامة سيكبح نمو الثروة الاجتماعية. وبالتالي فإن الحساب الدقيق لهذه الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها وحمايتها ووقايتها من التبديد والاستنزاف، كل هذا يعتبر شرطاً مهماً من شروط نمائها المستمر لتأمين مصالح الأجيال القادمة في ثروة المجتمع.

ولكن كيف تعاملت وما زالت تتعامل الجهات المسؤولة في إطار الحسابات القومية مع أحد مكونات الثروة القومية من موارد طبيعية ناضبة، مثل النفط والغاز والكبريت والفوسفات وما يماثلها؟

بعبارة مختصرة جداً، بتحويل هذا الجزء من ثروة المجتمع، والذي هو ملك ليس فقط لهذا الجيل وحسب وإنما هو أيضاً من حق الأجيال القادمة، إلى سيولة نقدية، أي إلى دخل تصرفي قابل للإنفاق الجاري، وجزء يسير منه للانفاق الاستثماري، كثير منه في مشاريع مظهرية غير منتجة، وتوظيف ما سمي بالفوائض المالية في السوق الرأسمالي[٤].

وكما عرّفنا مفهوم الثروة ينبغي أن نعرّف مفهوم الدخل القومي لنصل بعد ذلك لتشخيص الخلط الواقع فيما بينهما في إطار الحسابات القومية المطبق في إطار الوطن العربي، وما يترتب على ذلك من نتائج نعتقد أنها سلبية، تتطلب الاجتهاد بسبل تصحيحها.

الدخل القومي هو القيمة الجديدة التي يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال فترة محددة (عادة سنة)، وتمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الاجتماعي في هذه الفترة معبراً عنها بالنقود، وقيمة المصروف لإنتاجها من مواد أولية ووقود ومواد مساعدة، واندثار مباني الإنتاج ومكائنه وآلاته. إن الدخل القومي من حيث شكله الطبيعي المادي يمثل كل المواد المنتجة للاستهلاك الشخصي، وذلك الجزء من وسائل الإنتاج المخصصة للتوسع اللاحق. إن طبيعة الدخل القومي وتوزيعه تحددهما طبيعة النظام الاجتماعي[٥]. وكما سبقت الإشارة نضيف لهذا التعريف بأن استهلاك هذه القيم المضافة الجديدة المتمثلة بالدخل القومي يجب أن لا يقلل من الثروة القومية للمجتمع. وهذا التعريف للدخل القومي يستند على تعريف للعمل المنتج باعتباره هو العمل الجاري في نطاق الإنتاج المادي المعد بصورة مباشر لإنتاج الخيرات المادية. ولهذا فهو في أي شكل اجتماعي تاريخي معين يكون دائماً أساس حياة المجتمع[٦].

- لقد تبين مما تقدم بأن العمل الحي الاجتماعي المبذول مباشرة لمعالجة الموارد المنتزعة من الطبيعة وتحويرها بمساعدة خدمات وسائل العمل (أدوات العمل + الموانىء والطرق والجسور وما في حكمها لاستكمال العملية الإنتاجية

وتجديدها الموسع) لتكون صالحة للاستعمال الاستهلاكي والاستثماري، هو الذي يخلق الإنتاج الاجتماعي. ولكي نصل إلى الدخل الذي يتجسد بالناتج الصافي، أي القيم المضافة الجديدة خلال عام، والذي يمكن استهلاكه كلياً دون أن يؤدي ذلك إلى إنقاص الثروة الكلية للمجتمع، لا بد أن نطرح من هذا الإنتاج الاجتماعي، أكثر مما تطرحه الحسابات القومية.

فالحسابات القومية الجاري التعامل بها حالياً في أقطار الوطن العربي، تطرح من الإنتاج الاجتماعي مستلزمات الإنتاج المادية المتمثلة في الاستهلاك الوسيط زائداً مخصص الاهتلاك لتغطية ذلك الجزء من أدوات العمل والمباني التي يتحقق فيها الإنتاج الذي دخل في العملية الإنتاجية. وتزيد له أو تنقص منه صافي التعامل مع العالم الخارجي. ومن هذا يتوضح بأن الدخل بحسابه وفقاً للحسابات القومية المشار إليها، يكون قد أضيف إليه جزء من الثروة وهو المستخرج من أصول ناضبة غير متجددة كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات وما يشبه ذلك. أي أننا في حالة استهلاكنا لمجمل الدخل الوطني الصافي المحسوب وفقاً لقواعد الحسابات القومية حالياً نكون قد انقصنا من أصل الثروة القومية، إلا في حالة التراكم الاستثماري لخلق أصول إنتاجية متجددة قادرة على إدرار الدخل من جديد.

وما دامت الحسابات القومية تميز بصورة سليمة بين الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي، أي باقتطاع ذلك الجزء من خدمات عوامل الإنتاج المتمثلة بالاستهلاك الوسيط باعتباره جزء من الثروة وليس جزءاً من الدخل. وبنفس الأسلوب الصحيح على مستوى آخر تميز بين الناتج الإجمالي والناتج الصافي، أي باقتطاع جزء آخر من خدمات عوامل الإنتاج المتمثلة باهتلاك رأس المال باعتباره أيضاً جزء من الثروة وليس جزءاً من الدخل. فالمفروض أن يستمر العمل الحسابي وفقاً لهذا المنطق السليم ويتم اقتطاع الجزء المتبقى من خدمات عوامل الإنتاج المادية والمتمثل بالأصول الناضبة للثروة في احتياطيات النفط والغاز والكبريت والفوسفات والحديد وكل ما في حكمها.

هل هذا الموضوع هو مجرد ترف فكري، أم أن له في الواقع آثار عملية سلبية؟ إننا نتفق مع الرأي الذي يؤكد على سلبية هذه المعاملة المنهجية في

حساباتنا القومية. ومن بين المجتهدين في هذا المجال د. علي توفيق صادق[٧] بقوله: إذا كان إطار الحسابات القومية لا يميز بين مساهمة الموارد المتجددة ومساهمة الموارد الناضبة في تقدير الدخل القومي، فإن تطبيقه على البلدان التي يعتمد نشاطها الاقتصادي على موارد ناضبة بشكل عام وعلى النفط بشكل خاص يؤدي إلى مغالطة بين مفهوم الثروة ومفهوم الدخل. وتؤدي هذه المغالطة إلى مبالغة في مستوى الدخل القومي، تؤدي إلى تخصيص جزء من الدخل القومي للاستهلاك أكبر مما لو كان الدخل غير مبالغ فيه. ومبالغة في مستوى الادخار القومي، ومبالغة في انخفاض الاستيعاب المحلي، ومبالغة في مستوى فائض الميزان التجاري، ومبالغة في تراكم الفوائض المالية، وأخيراً تؤدي هذه المغالطة إلى تشويه هيكل الاقتصاد القطاعي.

ما دام الأمر على هذه الدرجة من الأهمية، ما العمل إذن للفرز بين الثروة والدخل، أي كيف نصحح حساباتنا القومية على هذا الصعيد؟.

في الملتقى الاقتصادي الذي عقد في جامعة قسنطينة في الجزائر خلال الفترة فيما بين ٢٧ ـ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ تقدمت بورقة عن خصائص التراكم في المرحلة الانتقالية مع الإشارة لحالة كل من العراق والجزائر[٨]. قلت فيها بأننا صرنا نقف على أعتاب وضع جديد في العراق والجزائر، على أثر بروز ما سميته بثالوث التراكم المتعاظم، المرتكز على تأميم النفط وزيادة إنتاجه وطنياً والتصحيح المرافق لزيادة أسعاره. فكلما أحسنا دمج النفط والغاز باقتصادنا الوطني، كلما وفرنا قاعدة أوسع وأمتن للتراكم. وأضفت في مكان آخر من تلك الورقة بأن هذا الوضع يجعلنا نهتم بعائدات النفط وكيفية استخدامها، بل وحتى بكيفية حسابها. واعتبار فائض القيمة الناتج في صناعة النفط والغاز فائض قيمة اجتماعي من نوع خاص، على اعتبار الدخل الوطني هو القيم المضافة الجديدة التي يمكن باستهلاكه كلياً بدون أن يؤدي ذلك إلى إنقاص للثروة الكلية للمجتمع ومن مكوناتها كما تقدم، مصادر احتياطيات النفط والغاز الناضبة غير المتجددة. وللأغراض العملية لحساب الدخل الوطني جاء الاقتراح بأن يتم أولاً خصم المبلغ المدفوع لقوة العمل المبذولة في استخراج النفط والغاز. وجرى تقدير هذا المبلغ وقتذاك بحدود واحد بالمائة من مجموع العوائد المالية في قطاع النفط والغاز. ثم يضاف ثانياً إلى هذا المبلغ المقتطع لتعويض قوة العمل

مبلغ مماثل له باعتباره فائض تشغيل في هذا القطاع الاستخراجي. أو معاينة فائض التشغيل المتحقق في الصناعة النفطية التحويلية في مصافي النفط وغيرها واعتباره هو المقياس بعلاقته مع عوائد العمل بنفس الفرع. وتطبيق هذه العلاقة في الصناعة الاستخراجية (نفط وغيره من أصول ثروة غير متجددة)، مثلاً إذا كانت ٣:١ (أي مقابل كل دينار أجور ومرتبات (عوائد عمل) كان هناك في الصناعة النفطية التحويلية ٣ دنانير فائض تشغيل. وبالتالي وفقاً لتقديرنا السابق سيكون مقابل ١٪ من العوائد المدفوعة للأجور والمرتبات من جملة العوائد المتحققة في صناعة استخراج النفط، إضافة ٣٪ كعوائد تمثل فائض التشغيل في هذه الصناعة. ومجموع الفقرتين سيكون ٤٪ يدخل ضمن مكونات الدخل الوطني في ذلك العام. أما القيمة المتبقية وتمثل في مثالنا هذا ٩٦٪ من جملة العوائد فتعتبر كمقابل للثروة من أصولها في حقول النفط الناضبة. وهو الذي يسمى وفقاً لهذا المقترح بفائض قيمة اجتماعي غير عادي أو من نوع خاص يكرس جميعه للتراكم الاستثماري لخلق طاقات انتاجية فعلية قادرة على إدرار الدخل باستمرار. وهذا المقترح مستمد من واقع فعلي جرى تطبيقه لأول مرة في العراق عندما تأسس «مجلس الإعمار» في عام ١٩٥١ وأصدر قراراً طلب بموجبه وضع جميع عائدات النفط لتمويل مشاريع الإعمار في العراق من سدود للمياه واقتراح إقامة مصنع للحديد وغيرها من المشاريع الموسعة للطاقة الإنتاجية المتجددة. وإن كان مجلس الإعمار سرعان ما تخلى عن هذه القاعدة وخفض النسبة من ١٠٠٪ إلى ٧٠٪، وبعد ثورة ١٤ تموز الوطنية في العراق عام ١٩٥٨ أصدرت السلطات المسؤولة قراراً بتخفيض هذه النسبة، على أن لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع حصة العراق الصافية من عوائد النفط لتغطية المشاريع الإنمائية.
والمطلوب هو العودة لاحتساب ما هو دخل تصرفي قابل للإنفاق، وما هو أصل من أصول ثروة المجتمع لكي يعاد تثميره للمحافظة على مستوى الثروة دون إنقاص، أي بتحويل شكل هذا المصدر من الثروة الناضبة إلى شكل آخر من أصول الثروة الإنتاجية المتجددة والقادر على إدرار الدخل باستمرار.

وفي هذا المجال يشاركنا الزميل الباحث د. علي توفيق صادق[٩] بقوله:
بما أن النفط جزء من مكونات الأصول المحلية غير القابلة لإعادة الإنتاج، فإن عملية استخراج النفط وتصديره يمكن أن ينظر لها بأنها استبدال جزء من مكونات

الثروة القومية بجزء آخر. فاستخراج النفط ينقص الأصول المحلية غير القابلة لإعادة الإنتاج أو تصديره يزيد من الأصول المالية الأجنبية وعن ماذا يحدث للثروة القومية المادية بعد الاستبدال، يقول د. علي يعتمد ذلك على كيفية التصرف بالأصول المالية الأجنبية فإن استخدمت للاستهلاك فإن الثروة القومية تتناقص، وإن استخدمت للاستثمار فإنها تتزايد. ويواصل د. علي بقوله: ولكن إذا نظرنا إلى النفط كجزء من الثروة القومية وأردنا معرفة الدخل منه، نجد أن ما ينطبق على الأرض (الزراعية) أو المصنع لا ينطبق عليه لكونه أصلاً ناضباً، الأمر الذي يعني النظر في احتساب الدخل من أصل ناضب. ويدعو د. علي للاسترشاد بهذا الخصوص بقانون الضرائب الأمريكي المتعلق باحتساب الدخل من مورد ناضب، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

أ - سعر المبيع.
ب - حجم المبيع.
ج - كلفة الاستخراج والمبيع.
د - النقص في قيمة الأصل الناضب.

علماً بأن فترة نضوب النفط = $\frac{\text{حجم الاحتياطيات}}{\text{معدل الاستخراج السنوي}}$، وهي تتأثر عكسياً بمعدل الاستخراج السنوي في ظل ثبات حجم الاحتياطيات المكتشفة المؤكدة، وبما أن المتغيرات الثلاثة الأولى ليس لها دلالة خاصة لمورد ناضب، فإن قانون الضرائب الأمريكي لعام **١٩١٣** قد اهتم بالمتغير الرابع (النقص في قيمة الأصل) وحدد أسلوباً لاستقطاع النضوب **Depletion Deduction** من أجل احتساب الدخل لأغراض الضرائب، كما يلي:

$$\text{الاستقطاع عن كل وحدة} = \frac{\text{قيمة الأصل عند التملك}}{\text{حجم الاحتياطيات}}$$

الاستقطاع السنوي = عدد الوحدات المستخرجة × الاستقطاع عن كل وحدة.

وبذلك يتم التوصل إلى قيمة استقطاع النضوب، وهي حاصل جمع الاستقطاعات السنوية، شريطة أن لا يزيد عن قيمة الأصل عند التملك. وبعد

احتساب استقطاع النضوب، يجري احتساب الدخل الصافي من مورد ناضب على أساس المعادلة التالية:

الدخل الصافي = قيمة المبيعات - كلفة الإنتاج والمبيعات - استقطاع النضوب

أي أن الدخل الصافي هنا هو عبارة عن دخل متبقى Residual Income وقد أورد الباحث مثالاً رقمياً عن احتساب الدخل الصافي من بئر نفط وتطبيق ذلك على بعض الأقطار العربية النفطية، يمكن الرجوع إليه لمن يرغب بالمزيد من الايضاح في هذا المجال. ولم يغفل الباحث عن الصعوبات العملية التي ستواجهنا عند تحديد قيمة احتياطات النفط، إلا أنه يوضح هذه الناحية بقوله: وبما أن النفط يعتبر أصلاً، فإن المسألة يمكن بحثها بشكل عام من خلال تحديد قيمة أصل ما. ويبين بأن أدبيات هذا الموضوع تشير إلى أن قيمة الأصل هي القيمة الحالية لتدفق مالي متوقع منه، وهي بدورها تعتمد على ثلاثة متغيرات: هي حجم التدفق المالي المتوقع من الأصل، وأسعار الفائدة المتوقع أن تسود خلال سنوات التدفق المالي، وأخيراً عدد السنوات المتوقع أن يستمر خلالها التدفق المالي. وقدم في بحثه الذي نحن في صدده صيغة المعادلة الرياضية الملائمة لهذه العملية الحسابية.

ومن الأفكار المضافة الجديدة في هذا المجال ما قام بتلخيصه د صادق البسام في كتابه عن الاتجاهات الحديثة في محاسبة النفط ومساهمته في ترجيح ما يراه مناسباً لدول مجلس التعاون الخليجي[١٠]. وإشارته إلى ظاهرة التضخم بقوله أن القوة الشرائية الحقيقية لبرميل النفط الخام في عام ١٩٧٧ بلغت حوالي ثلث القوة الشرائية النقدية لهذا البرميل على أساس أسعار ١٩٧٠ للصادرات من الدول الصناعية الرأسمالية إلى الدول النامية. أي أن ظاهرة التضخم قد شفطت كل الزيادات التي حصلت في أسعار النفط خلال تلك الفترة وأكثر. بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات سعر صرف العملات المستخدمة في المعاملات النفطية. وينبه د. البسام إلى هذا الاغفال الخطير لمخصصات استنفاد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عند تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية بحجة أن هذه الموارد الطبيعية لم تنشأ من الإنتاج. وهذا الأسلوب غير السليم لقياس وعرض الثروة النفطية والغازية والدخل المستمد

منهما، قد جعله يبحث في البدائل المحاسبية. واقترح الأخذ بـأحد نمـاذج التكلفة الجارية، وهو ما يسمى (ما يعادل تكلفة الشراء) حيث يرى بأن هذا النموذج الموصى به في دراسة ولش ـ دكن Welsh & Deakin المقدمة لمعهد البترول الأمريكي، يساعد على تقييم الأصول النافذة بطريقة أفضل. وحاول باقتراحه هذا الربط بين القيمة الاقتصادية لأصول الدول المنتجة للنفط وهي الاحتياطيات النفطية وبين خلق ثروة بديلة مستقبلية متجددة تفي بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. وهذه الطريقة المحاسبية كبديل عن النموذج التاريخي في معالجة تكاليف وايرادات هذه الدول الناتجة من ثروتها النفطية.

والنموذج المقترح (ما يعادل تكلفة الشراء) يستند إلى مفاهيم لتقدير التكلفة الحالية لاحتياطيات النفط والغاز، تقود إلى الاستنتاجات التالية:

١ ـ إن صافي القيمة الحالية الناتجة يجب أن ينظر له على أنه التكلفة الجارية للاحتياطيات المملوكة في نهاية الفترة المحاسبية.

٢ ـ إن الاستهلاك على أساس وحدة الإنتاج يجب أن يستخدم كتكلفة مبيعات حالية.

والمعادلة الخاصة بهذا المدخل المقترح لنموذج ما يعادل تكلفة الشراء، هي كما يلي:

* ما يعادل تكلفة الشراء للبرميل = $\dfrac{\text{القيمة الحالية للاحتياطيات المملوكة}}{\text{كمية الاحتياطيات المملوكة}}$

* ما يعادل تكلفة شراء المبيعات = البراميل المنتجة × ما يعادل تكلفة شراء البراميل.

* ما يعادل تكلفة شراء الاحتياطيات = القيمة الحالية للاحتياطيات المملوكة. المملوكة في نهاية الفترة.

وهذا المـدخل المقترح يتيح إدخال التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي. تتحملها ضمن تكاليف برميل النفط المنتج بدلاً من التكاليف التاريخية التي

حسبتها الشركات الأجنبية التي كانت تستغل النفط والغازفي الأقطار العربية. وهذه الطريقة تمكن من تحديد تكلفة المبيعات من النفط والغاز ومثلها من الأصول النافدة كالفوسفات والكبريت والحديد. . . الخ، كما لو كانت هذه الاحتياطيات المنتجة قد تم شراؤ ها في عملية مبادلة عادية مع الغير. كما أن هذه الطريقة أو المدخل المقترح يأخذ في الاعتبار معدل التضخم والأسعار الجارية والتكاليف الجارية ومعدل الخصم الاجتماعي المرغوب فيه. وذلك لفشل المداخل المحاسبية المبنية على أساس إطار التكلفة التاريخية والمداخل المشتقة منها، كما يقول د. البسام في عكس حقيقة التكلفة التي يجب أن تقابل الايرادات الضخمة التي تحصل عليها حكومات الأقطار العربية النفطية مقابل تفريطها باحتياطيات البلاد النفطية والغازية. مما يجعل من الصعب على هذه الدول أن تفرق بين ما هو ايراد يمكن التصرف به خلال الفترة وبين ما هو جزء من رأسمال البلاد الذي يجب أن تحافظ عليه.

ووفقاً لهذا المقترح فقد جرى التمييز فيما بين الاحتياطيات المبرهن عليها المطورة، وهي التي يمكن إنتاجها من الآبار المقامة وباستخدام التسهيلات الإنتاجية والأساليب التشغيلية التقليدية المتوفرة، سواء ما هو تحت الإنتاج الفعلي، أو تلك التي ليست تحت الإنتاج. أما الاحتياطيات المبرهن عليها غير المطورة، فهي التي يمكن استخراجها عن طريق حفر آبار جديدة فقط، أو بعد عمل إضافات جوهرية على تلك الآبار القائمة. وهناك الاحتياطيات المحتملة والممكنة، يقترح استبعادها من القياس والعرض المشار إليه في هذا النموذج.

ويعتقد بعض الباحثين المختصين في هذا المجال[١١] أن الرأي السابق يحتمل الكثير من عناصر التقدير، سواء بالنسبة للأساس المستخدم في تقدير الاحتياطي أو حساب معدل الخصم ذاته، كما وأن شرط الافصاح والعلانية عن قيمة الاحتياطيات المؤكدة محسوبة بتكلفتها الاستبدالية قد لا يجد قبولاً لدى منشآت البترول ولا يناسب طبيعة عملياتها. ويرى من المناسب أن يستخدم هنا مفهوم القيمة المفتقدة Deprival Value والذي يشار إليه على أنه أقصى خسارة تعانيها المنشأة بفقدان الأصل. وهناك اقتراحات لطرق مختلفة أخرى للاعتماد عليها عند تقييم الأصول المتناقصة في الصناعات الاستخراجية.

ولكن خلاصة ما يهمنا في سياق هذه الورقة هو أن تفرق الدول المنتجة للنفط والغاز وما يماثلها من الثروات الناضبة في محاسبتها القومية، بين نوعين من الايرادات، ايرادات حصلت عليهـا مقابـل التكاليف الفعليـة التي دفعت لاستخراج الاحتياطيات الناضبة، وايرادات حصلت عليها مقابـل فقدان هـذه الاحتياطيات ويجب أن تصرف لغرض تعويضها بأصول إنتاجية مادية متجددة.

وقد جاء في إحدى الدراسات الجادة[١٢] بأن المرحلة الراهنة للمسـار الإنمائي العربي قد شهدت تصاعد حالة استنزاف موارد الثروة النفطية القابلة للنضوب، حيث يتضح ذلك من سرعة الرقم القياسي للإنتاج الاستخراجي للنفط الخام وتصديره مقابل بطء سرعة الرقم القياسي للاحتياطي أو انخفاضه في بعض الأقطار العربية، وقد كان هذا نتيجة للإصرار على إنتاج النفط الخام إلى حدود تزيد عن الحاجات المبررة اقتصادياً لهذه الأقطار، مما أدى إلى هدر لهذه الثروة القومية باتجاهين: أولهما حالة النضوب التي تتعرض لها (سرعة معدلات الإنتاج مقارنة بالاحتياطي)، وثانيهما حرمان الأقطار العربية من القيمة المضافة الكامنة في هذا المورد لصالح الدول الرأسمالية، كمـا يتبين ذلك من ارتفـاع نسبة الكميات المصدرة من النفط الخام، وانخفاض نسبة طاقة التصفية في الأقطار العربية.

وهذا الواقع المتمثل بتركيز الصادرات العربية على نحو متصاعد في المنتوجات الاستخراجية وبشكل خاص النفط الخام والتي كشفت بدورها عن عجز متزايد لبقية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) وبالتالي فإن مكونات الواردات العربية تتركز بالمقابل في المنتـوجات الـزراعية ومنتـوجات الصناعة التحويلية. وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج التي برزت في مراحل التحليـل المختلفة، حيث أظهـرت تعاظم الإرادة النفـطيـة وتصـاعـد تبعيتهـا للرأسمالية العالمية، مقابل اتساع دورها المؤثر في أحداث الـوطن العربي. وذلك في مواجهة العجز المزمن والمتسارع للأكثرية من بقية الأقطار العربية، لا سيما غير النفطية. ولهذا فقد أكد الباحث على أن التطورات النفطية خلال السبعينات من هذا القرن قد صاحبها تكريس لحالة التخلف النسبي للاقتصاديات العربية وتعميق تبعيتها للرأسمالية العالمية. ومن ناحية أخرى اتساع الظاهـرة الاستهلاكية وتزايد بروز الفئات الطفيلية، مما أدى ويؤدي إلى تحويل المجتمع

العربي من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك لكل ما ينتجه الغير. وذلك في إطار زيادة اعتماده على موارد الطبيعة المستخرجة والمصدرة خاماً إلى الخارج. وهذا قد أضعف من دور العمل المنتج ومن دور وتأثير المنتجين الحقيقيين، وهما الركائز الصلدة لكل تقدم حضاري.

ثانياً: على صعيد الخلط فيما بين مفهوم وحساب تقديرات توليد الدخل القومي وتوزيعه الأولى وإعادة توزيعه واستخدامه النهائي

الاقتصاديون ومنهم المهتمون بالحسابات الاقتصادية لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق جامع حول مضمون الإنتاج المحلي والناتج المحلي الإجمالي والصافي، والدخل القومي وأسلم طريقة علمية لحسابهم. ويعود جوهر الاختلاف إلى عدم الاتفاق في تشخيص الحدود الفاصلة بوضوح علمي قابل للوصف النوعي والحساب الكمي لقطاعات الإنتاج المادي وغير المادي (الخدمي). فهل نعتبر الإنتاج هو تأدية خدمة وبالتالي فإن كل ما يؤدي خدمة هو عملية إنتاجية كما يرى أصحاب هذا الاتجاه وهو ما يتبناه نظام الحسابات القومية الجاري العمل بها حالياً في أقطار الوطن العربي. أم نعتبر أن العمل المنتج للمنتجات المادية هو المصدر الحقيقي الذي يخلق الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي (مع حساب صافي التعامل مع العالم الخارجي) كما يرى أصحاب الاتجاه الآخر الذي يتبناه نظام موازين الاقتصاد القومي[١٣]. وهذان الاتجاهان يجسدان بالتالي طريقتين مختلفتين لتصنيف القطاعات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية وفيما إذا كانت كلها مدرة فعلاً لدخل حقيقي، أم أن بعضها يستمد دخله من عملية إعادة توزيع الدخل، وبالتالي يفترض أن لا يعاد تكرار حسابه ضمن البنود المكونة أو الخالقة للدخل.

وهذا الوضع له انعكاسه في أقطار الوطن العربي، كما سبقت الإشارة، حيث نلاحظ رغم بعض الاختلاف في تبويب القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي للدخل القومي في هذا القطر أو ذاك، إلا أن هناك مستوى معين من التجميع المشترك فيما بينهم واتفاقهم على اعتبار قطاع الخدمات بمجمله (الخدمات الحكومية والأخرى) من مكونات الناتج المحلي وبالتالي من

الفروع الخالقة للدخل القومي. أي أن الأقطار العربية تأخذ بالاتجاه الأول الذي يعتبر خدمات الإدارة الحكومية والأمن والجيش رافداً مكوناً للدخل القومي، في حين يراها الاتجاه الثاني متصرفة بجزء من الدخل القومي من خلال إعادة توزيعه واستخدامه. والجدول التالي يبين بشكل واضح طريقة الحساب الراهنة[١٤]:

جدول رقم (١)

يبين التوزيع القطاعي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي عام ١٩٨٤ بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

القطاعات المكونة للدخل	مليون دولار أمريكي	٪
الزراعة والغابات والصيد	٢٩,٩١٦	٧,٤
الصناعات الاستخراجية	١١١,٢٨٠	٢٧,٦
الصناعات التحويلية	٣٥,٥٢٠	٨,٨
الكهرباء والغاز والمياه	٣,٠٨٥	٠,٨
التشييد	٤٨,٤٢٨	١٢,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٥,٨٤٥	١١,٤
التمويل والتأمين والمصارف	١٤,١٦٣	٣,٤
النقل والمواصلات والتخزين	٢٤,٥٦٢	٦,١
الإسكان	١٢,٧١٢	٣,٢
مجموع القطاعات السلعية والتوزيعية	٣٢٥,٥١١	٨٠,٧
الخدمات الحكومية	٥٦,١٧٩	١٣,٨
الخدمات الأخرى وصافي الضرائب غير المباشرة	٢١,٧٦٧	٥,٥
مجموع الخدمات	٧٧,٩٤٦	١٩,٣
المجموع الكلي	٤٠٢,٩٥٧	١٠٠

المصدر: تقديرات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والجهات المتعاونة معها ص ٢٩٠.

يتبين من أرقام هذا الجدول بأن الناتج المحلي الإجمالي، بغض النظر عن الملاحظة التي عالجناها في القسم الأول من هذه الورقة، وهي المبالغة في تضخيم حجمه باحتساب جزء من الثروة القومية المتمثلة باحتياطيات البترول والغاز وما يماثلها من أصول ناضبة باعتبارها دخلاً، فقد جرى تضخيم حجمه مرة أخرى بإضافة قطاع الخدمات كمصدر مكون لإدرار الدخل. وهذه الإضافة ليست صغيرة، وإنما تبلغ حوالي الخمس، وستكون أكبر بكثير إذا احتسبنا استقطاعات النضوب، كما أشرنا إليها في الصفحات السابقة ودليلنا على ذلك، هو أن مضاعفة خدمات الحكومة (لا سيما الإدارة والأمن والجيش)، سوف لن يضاعف الدخل الحقيقي في هذا المجال، وإنما العكس هو الصحيح، أي أنه سيضاعف الأعباء ويزيد الجزء المنصرف والمقتطع من الدخل القومي لتغذية هذه الفروع الخدمية.

ولهذا جرت محاولة من بعض الاقتصاديين والمهتمين بالحسابات، لإعادة تركيب الحسابات القومية للتمييز فيما بين ثلاثة مستويات أو مجموعات من هذه البنود المعتمدة في تقديرات الحسابات القومية، على النحو التالي[١٥]:

أ ـ **القطاعات السلعية**: وتشمل الزراعة والغابات والصيد، النفط الخام وبقية التعدين، الصناعات التحويلية، البناء والتشييد، الماء والكهرباء والغاز.

ب ـ **قطاعات التوزيع**: وتشمل النقل والمواصلات، تجارة الجملة والمفرق والبنوك والتأمين.

ج ـ **القطاعات الأخرى**: وتشمل الإدارة والدفاع، ملكية دور السكن ـ الايجارات، والخدمات الأخرى كالسياحة وغيرها.

وهذا التبويب في رأينا لا يحل المشكلة، وإنما هو من الممكن أن يكون خطوة ايجابية على الطريق لحلها. وذلك بفرزه كل من قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات التوزيع المرتبطة خدماتها بالإنتاج السلعي وكلا المجموعتين بوجه عام يمكن اعتبارهما من مصادر خلق الناتج المحلي وبالتالي الدخل القومي. أما المجموعة الأخيرة المتضمنة للخدمات التي لا ترتبط مباشرة بالإنتاج السلعي، فهي مستخدمة (مستهلكة) لجزء من الدخل القومي. ودخول العاملين في هذه

المجموعة الأخيرة مصدرها من عمليات التوزيع الثانوي وإعادة التوزيع والاستخدام النهائي للدخل القومي.

إن هذه المسألة مهمة جداً ومؤشراً حرجاً في المسار الإنمائي الراهن في أقطار الوطن العربي. لأنها تعني بأن اختلاف المفاهيم حول مضمون الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وطرائق حسابهما ستفرز بالضرورة نتائج وتحليلات واستنتاجات مختلفة. وذلك عند دراستها سواء من حيث المنبع، أي بالطريقة الإنتاجية (خلق الدخل القومي). أو من حيث المصب، أي توزيعهما وإعادة توزيعهما واستخدامهما. فكما هو واضح أن الدخل القومي في أي قطر عربي ينتج فيه النفط، يعتبر مصدراً (منبعاً) لجميع الدخول المتحققة في الحقول النفطية وفي بقية القطاعات المنتجة الأخرى ومعها القطاعات التوزيعية المكملة لها. ومن هذا المنبع يستمد العاملون في جهاز الإدارة الحكومية (المدني والعسكري) وفي بقية المجالات الخدمية الأخرى دخولهم. ولكن الدخل القومي لهذا القطر العربي لا يساوي مجموع هذه الدخول، لأن المجموعة الأخيرة تجمعت دخولها من عمليات إعادة التوزيع للدخل وليس خلقاً جديداً مضافاً لمنابع الدخل الحقيقية، وهذا هو دافع تحفظنا على الطريقة الاتساعية المضخمة لحجم الدخل القومي والمطبقة حالياً في أقطار الوطن العربي.

واستكمالاً لتوضيح هذا الجانب، نحاول هنا تلخيص ملامح الطريقة التي يحسب بها الدخل القومي وفقاً لنظام موازين الاقتصاد القومي[١٦]. والميزة الأساسية فيه هوالفصل فيما بين قطاعات الإنتاج المادي والقطاعات غير الإنتاجية، والقطاعات الأولى تشتمل على ما يلي:

ـ الصناعة الاستخراجية والتحويلية، على أساس وحدة تصنيف المؤسسة وليس إنتاج بضاعة معينة.

ـ البناء والتشييد، إنتاج الأصول الثابتة في المكان الذي ستؤدي فيه وظيفتها في المستقبل.

ـ الزراعة، الإنتاج النباتي والحيواني والصيد وجمع الثمار البرية.

ـ الغابات، تنمية الغابات والمحافظة عليها وتحضيرها للاستثمار.

- النقل، لنقل البضائع والركاب.
- المواصلات لخدمة الإنتاج والسكان.
- تداول البضائع، أي التجارة ومعها المطاعم.
- فروع إنتاجية أخرى، مثل الطباعة والنشر ومؤسسات الإخراج السينمائي والتسجيل... الخ.

وهذا التصنيف الموحد الذي وضعت أسسه عام ١٩٦١ يلاحظ بعض الاختلاف في تطبيقه العملي، وعلى سبيل المثال ألمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولونيا ويوغسلافيا تدخل في حساباتها لقطاعات الإنتاج المادي جميع أعمال نقل البضائع والركاب والمواصلات لخدمة الإنتاج ولخدمة السكان. أما الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا فتقتصر في حساباتها لقطاعات الإنتاج المادي على ادخال نقل البضائع والمواصلات المتعلقة بخدمة الإنتاج المادي فقط، وتستبعد منها ما يتعلق بنقل الركاب وكذلك تستبعد المواصلات لخدمة السكان.

وفي قطاع الصناعة، نجد مثلاً في هنغاريا وألمانيا الديمقراطية ويوغسلافيا، تصنيف مستقل للصناعة الاستخراجية والتعدين، بينما تعالج هذه الفروع أو الجزء الأعظم منها في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى في منظومة البلدان الاشتراكية، سوية مع فروع الصناعة التحويلية ضمن قطاع واحد هو الصناعة. وفي رومانيا يجري دمج الغابات ضمن قطاع الزراعة، ولكن من حيث الجوهر فإن هذه الدول التي تستخدم نظام موازين الاقتصاد القومي تعتبر هذه الفروع هي الخالقة بصورة مباشرة للناتج الاجتماعي المادي الذي هو منبع الدخل القومي.

أما القطاعات الأخرى التي توفر عدداً كبيراً من فرص العمل وعمل العاملين فيها يعتبر عملاً مفيداً من الناحية الاجتماعية، إلا أنه لا يساهم بصورة مباشرة في خلق الناتج الاجتماعي المادي وبالتالي فهي وفقاً لهذا المفهوم ليست مدرة للدخل، وإنما هي مستخدمة لجزء من الدخل القومي. ويجري تصنيف

هذه القطاعات التي لا تساهم بصورة مباشرة في خلق الإنتاج المادي وبالتالي للدخل القومي، على النحو التالي:

- المرافق والخدمات العامة، بما فيها الاسكان.
- العلم والخدمات العلمية، وأخيراً برزت اجتهادات تصنفها مع الفروع الإنتاجية.
- التعليم والثقافة والفن.
- الصحة والضمان الاجتماعي والتربية البدنية الرياضية.
- المالية والتمويل والتأمين، وإن كان بعض هذه الدول تحسب التأمين ضمن الفروع المساهمة في تحقيق الإنتاج المادي.
- الإدارة العامة، بما فيها القضاء والأمن والدفاع.
- الفروع الأخرى التي لا تساهم مباشرة في تحقيق الإنتاج المادي كالسياحة وغيرها.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود علاقة متبادلة بين نمو الدخل القومي وتوزيعه الأولي على عوائد العمل كتعويضات للمشتغلين، وعلى عوائد التملك (أرباح، ريع، فوائد) كفائض تشغيل وفقاً لمفاهيم الحسابات القومية من جهة، وتأثير نمط توزيعه وإعادة توزيعه من خلال ميزانية الدولة والجهاز المصرفي وصافي التعامل مع العالم الخارجي، على التركيب الاجتماعي وبالتالي على مستوى معيشة الجماهير والفائض الاقتصادي المتاح للتنمية من جهة أخرى. وهذا الموضوع لم يأخذ حقه بالبحث نظرياً وتطبيقاً في أقطار الوطن العربي حتى الوقت الراهن.

وما دامت الطريقة التي تستند على نظام المحاسبة القومية واضحة المعالم لأنها هي التي يجري العمل بها حالياً، وهي كما لخصها الجدول رقم (١) السابق، فإننا نحاول هنا أن نقدم مثالاً بأرقام افتراضية لزيادة توضيح الطريقة الثانية التي تستند إلى نظام موازين الاقتصاد القومي[١٧].

<table>
<tr><td colspan="3">الإنتاج الاجتماعي الإجمالي من جميع الفروع الإنتاجية المادية التي سبق ذكرها ± صافي التعامل مع العالم الخارجي (نفترض أن الرقم كان ١٣٠٠ مليون دينار)</td></tr>
<tr><td colspan="2">الجزء المقتطع لتعويض المستهلك والمندثر من الموجودات المتداولة والثابتة (نفترض أنه كان ٥٠٠ مليون دينار)</td><td rowspan="2">الناتج الاجتماعي الصافي المجسد بالقيم المضافة الجديدة
وهو ما يسمى بالدخل الوطني. نفترض أنه كان ٨٠٠ مليون دينار (أجور ومرتبات ومكافآت وأرباح وريع وفوائد)</td></tr>
<tr><td>مواد خام أولية ومساعدة وطاقة... الخ</td><td>اندثار وسائل العمل من مباني ومكائن ومعدات وما يماثلها</td></tr>
</table>

وفيما يسمى بالتوزيع الأولي للمداخيل الأساسية، فإنه يتحقق في القطاعات الإنتاجية لمن ساهم في إنتاج الدخل القومي المادي على النحو التالي:

* **نصيب الأهالي**، نفترض أنه كان وفقاً لهذا المثال ٤٠٠ مليون دينار، ويشمل الأجور والمرتبات وجزء من الأرباح في هذه القطاعات، سواء أكانت دخولاً عينية أو دخولاً نقدية، بما فيها دخول الحرفيين والتعاونيين الزراعيين أو أصحاب المزارع الخاصة، أو المشاريع المنتجة الخاصة الأخرى.

* **نصيب المجتمع** نفترض أنه كان وفقاً لهذا المثال أيضاً ٤٠٠ مليون دينار، الذي يتمثل في الأرباح المتكونة في المؤسسات المنتجة العائدة للمجتمع، وضريبة رقم الأعمال التي تفرض على السلع المنتجة وتدخل في تكوين الأسعار التي يدفعها المستهلك ومن بين وظائفها تحقيق التوازن بين الطلب النقدي وعرض السلع والخدمات. يضاف أيضاً إلى نصيب المجتمع الريع وصافي دخول التعاونيات الإنتاجية التي لم توزع على الأعضاء، زائداً مدفوعات التأمينات الاجتماعية المخصومة من الأجور والمرتبات.

وفي هذه الحالة فإن القطاعات غير المنتجة (الخدمية) ليس لها دخل في التوزيع الأولى، لأنها لا تنتج شيئاً مادياً بصورة مباشرة، أما **التوزيع الثانوي** أو **إعادة** التوزيع للمداخيل المشتقة الفرعية خلال عمليات إعادة التوزيع للدخل القومي، فهو يتضمن ما يلي :

* ما يحصل عليه الأهالي في الأنشطة المنتجة وغير المنتجة من إعادة توزيع الدخل مثل أجور ومرتبات المشتغلين في القطاعات غير المنتجة، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية، والمنح الدراسية وتحويلات الجهاز المصرفي ومؤسسة التأمين وما شابه ذلك. أما مدفوعات الأهالي في التوزيع الثانوي فتشمل ما يدفعونه لقاء خدمات الأنشطة غير الإنتاجية وضرائب الدخل للحكومة ومدفوعاتهم للجهاز المصرفي ولمؤسسة التأمين والمجالات المماثلة . والفرق بين ما يحصلون عليه وما يدفعونه في هذا التوزيع الثانوي، وفي الغالب يكون ايجابياً يزيد في حجم الدخول الأساسية في التوزيع الأولى وهذا المجموع يشكل الدخل النهائي للأهالي، على النحو التالي :

* صافي دخل الأهالي في التوزيع الثانوي — مليون دينار (+ ٨٠)

دخول — (٢٠٠)

ـ أجور عمل غير منتج ١٣٥ مليون دينار.
ـ معاشات ومنح دراسية ٥٠ مليون دينار.
ـ مقبوضات من المصارف والتأمين ١٥ مليون دينار
٢٠٠

نفقات : — (ـ ١٢٠)

ـ مقابل خدمات غير منتجة ـ ٥٥ مليون دينار
ـ ضرائب دخول ورسوم ـ ٤٠ مليون دينار
ـ مدفوعات للمصارف والتأمين ـ ٢٥ مليون دينار
ـ ١٢٠

* ثم نتابع التدفقات المالية في القطاعات المنتجة خلال التوزيع الثانوي للدخل مثل التحويلات الدخلية من هذه القطاعات المنتجة إلى القطاعات غير المنتجة

في شكل أجور ومرتبات لشغيلة غير منتجين بصورة مباشرة لمنتجات مادية لقاء خدمات معينة كمدفوعات اجتماعية أخرى لقاء خدمات غير منتجة. وتحويلات هذه القطاعات المنتجة إلى ميزانية الدولة على شكل ضرائب، وكتسديد قروض للجهاز المصرفي ولمؤسسة التأمين وما شابه ذلك. ومن الناحية الأخرى فإن القطاعات المنتجة تحصل في التوزيع الثانوي على قروض من الجهاز المصرفي وتحويلات من ميزانية الدولة ومن مصادر أخرى.

والفرق بين ما تدفعه وتحصل عليه هذه القطاعات المنتجة، في الغالب يمثل عجزاً كنتيجة لزيادة المدفوعات على المقبوضات خلال عملية إعادة التوزيع الثانوي للدخل وتسوية هذا العجز تتحقق من فائض التوزيع الأولى الموجود فعلاً في هذه القطاعات الإنتاجية، كما لاحظنا سابقاً، وبالتالي تصبح الصورة الحسابية على النحو التالي:

	مليون دينار
* صافي دخل القطاعات المنتجة في التوزيع الثانوي	(- ٢٨٠)
دخول:	(٨٠)
- من ميزانية الدولة للتراكم ٥٥ مليون دينار	
- من المصارف كائتمان ٢٥ مليون دينار	
٨٠	
نفقات:	(- ٣٦٠)
- إلى ميزانية الدولة كضريبة رقم أعمال واشتراكات تأمين وغيرها - ٣١٠ مليون دينار	
- للمصارف كتسديدات خدمات ديون - ٢٠ مليون دينار	
- للقطاعات غير المنتجة لقاء خدمات - ٣٠ مليون دينار	

* بعدها نتابع التدفقات المالية في القطاعات غير المنتجة في التوزيع الثانوي للدخل، حيث كما سبقت الإشارة، إلى أن هذه القطاعات لا تشترك بصورة مباشرة في الإنتاج المادي. وبالتالي وفقاً لطريقة حسابات نظام موازين الاقتصاد القومي، فهي لا تشترك مباشرة في خلق الدخل القومي، وإنما

تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوي من ضمن ذات الرقم المحقق لهذا الدخل القومي وليس كما تفعل الحسابات القومية فتزيد رقم دخل هذه القطاعات غير المنتجة إلى الدخل الحقيقي وتضخمه. وهذه القطاعات غير المنتجة وهي في الغالب إدارات حكومية، تحصل على معظم دخولها من ميزانية الدولة كمخصصات لها، وذلك نظراً لأنها لا تستهدف الربح أصلاً، بل إن كثيراً من الخدمات التي تقدمها قد تكون بدون مقابل (إدارة، أمن، دفاع، بحث علمي... الخ)، وبالتالي لا يمكنها تمويل نشاطاتها ذاتياً مثل المؤسسات المنتجة. إلا إذا كانت تحصل على دخول لقاء الخدمات التي تقدمها (صحة، تعليم، ثقافة، اسكان، نقل ومواصلات... الخ).

أما **نفقات** هذه القطاعات غير المنتجة فهي تنحصر في مدفوعاتها لميزانية الدولة (اشتراكات وتأمينات)، وإلى الأهالي على شكل أجور ومرتبات ومعونات اجتماعية، وما شابه ذلك. وهذه العمليات لإعادة توزيع الدخل الوطني تتحقق بالدرجة الرئيسية كما سبقت الإشارة من خلال ميزانية الدولة والموازنات التي تعدها الإدارات المحلية والجهاز المصرفي والتأمين... الخ.

	مليون دينار
*** صافي دخل القطاعات غير المنتجة في التوزيع الثانوي للدخل القومي**	**(٢٠٠)**
دخول:	**(٣٣٥)**

ـ تخصيصات من ميزانية الدولة ٢٥٠ مليون دينار
ـ من الأهالي ٥٥ مليون دينار
ـ من القطاعات المنتجة ٣٠ مليون دينار
٣٣٥

نفقات:
ـ أجور للأهالي ـ ١٣٥ مليون دينار

وأخيراً فإن التوزيع النهائي للدخل للأهالي وفي القطاعات المنتجة وفي القطاعات غير المنتجة ستكون صورته الحسابية على النحو التالي:

مليون دينار

١ ـ الأهالي: **(٤٨٠)**

ـ الدخل من التوزيع الأولى ٤٠٠ مليون دينار

ـ صافي الدخل من التوزيع الثانوي ٨٠ مليون دينار

٢ ـ القطاعات المنتجة: **(١٢٠)**

ـ الدخل من التوزيع الأولى ٤٠٠ مليون دينار

ـ صافي الدخل من التوزيع الثانوي ـ ٢٨٠ مليون دينار

٣ ـ القطاعات غير المنتجة: **(٢٠٠)**

ـ الدخل من التوزيع الأولى ٠٠٠٠٠ مليون دينار

ـ صافي الدخل من التوزيع الثانوي + ٢٠٠ مليون دينار

ـ فيكون الدخل القومي في توزيعه النهائي بنفس حجم الدخل القومي الحقيقي الذي تم خلقه من قبل القطاعات المنتجة مادياً بصورة مباشرة. ٨٠٠

والاستخدام النهائي للدخل القومي عند الأهالي وفي القطاعات المنتجة وفي القطاعات غير المنتجة يجري تفريقه على أساس:

أ ـ ما يستخدم نهائياًمن هذاالدخل القومي لغرض الاستهلاك النهائي.

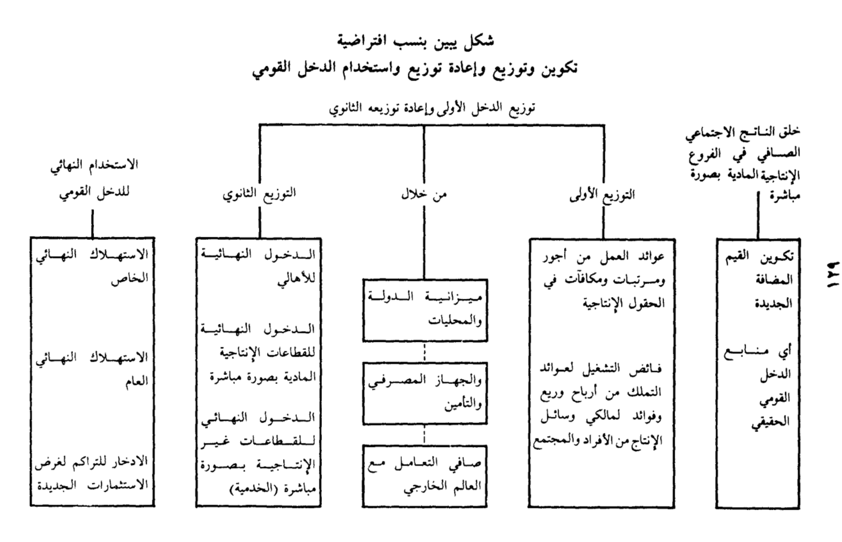
ب ـ ما يستخدم منه لغرض التراكم الموجه للاستثمارات الجديدة لتوسيع عملية تكرار وتجديد الإنتاج الموسع، وبالتالي لتأمين المستلزمات الضرورية لخلق دخل قومي جديد بوتائر نمو أكبر وبتنوع يشبع الحاجات الأساسية للمجتمع ولأفراده، بصورة أفضل من السابق.

والصورة الحسابية للاستخدام النهائي لهذا الدخل القومي، يمكن أن تكون على النحو التالي:

	مليون دينار
١ ـ الدخل النهائي للأهالي:	(٤٨٠)
ـ استهلاك فردي ٤٥٠ مليون دينار	
ـ ادخار للتراكم الخاص ٣٠ مليون دينار	
٢ ـ الدخل النهائي للقطاعات المنتجة بصورة مباشرة:	(١٢٠)
ـ ادخار للتراكم العام ١٠٠ مليون دينار	
ـ احتياطيات ٢٠ مليون دينار	
٣ ـ الدخل النهائي للقطاعات غير المنتجة بصورة مباشرة:	(٢٠٠)
ـ استهلاك جماعي ١٢٠	
ـ ادخار للتراكم ٨٠	

وتلخيصاً لكل ما تقدم لطريقة حساب تقديرات خلق الدخل القومي وتوزيعه الأولي وإعادة توزيعه الثانوي والنهائي واستخدامه النهائي وعدم الخلط فيما بينهما وفقاً لنظام موازين الاقتصاد القومي، يمكن أن نلاحظ الشكل المبسط التالي[١٨]:

شكل يبين بنسب افتراضية
تكوين وتوزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي



ثالثاً ـ على صعيد بعض مظاهر الاختلال والركود والتراجع

١ ـ على صعيد تراجع معدلات النمو القطاعية وتكريس الاختلال في الهيكل الاقتصادي:

الناتج المحلي الإجمالي وبشكل خاص قطاعاته السلعية هي الأساس المادي للتنمية، وقد شهدت السنوات المنصرمة من النصف الثاني من عقد السبعينات، والنصف الأول من عقد الثمانينات تراجعاً ملموساً في معدلات النمو الإجمالية والقطاعية لكافة الأقطار العربية، كما يتبين ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
يبين معدلات النمو بالأسعار الثابتة
لعام ١٩٨٠

(نسب مئوية)

مجموعات الأقطار العربية	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة		المجموعة الرابعة	
	الامارات، قطر، السعودية، عُمان الكويت، ليبيا		البحرين، تونس، الجزائر، مصر سوريا، العراق		الاردن، لبنان، المغرب		السودان، الصومال، موريتانيا، اليمنين، جيبوتي	
المتوسط السنوي للفترة	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣
الناتج المحلي الاجمالي	٩,١	-٣	٢,٦	٢,١	٧,٣	-١٠,٢	٠,٧	-٢٥,٩
منه القطاعات السلعية	٥,٧	-٨,٩	٤,٢	-٢,٣	٥,٦	-١٣,١	-١,٥	-٢٤,٨

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٤٩ ـ انظر المراجع.

وهذا الاتجاه السلبي كما تعكسه أرقام الجدول السابق، لمعدلات النمو الإجمالية والقطاعية له ارتباط عضوي مباشر بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ـ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ـ كما أقره التقرير الاقتصادي العربي الموحد (انظر ص ٥٢ منه). فقد انخفض الوزن النسبي للقطاعات السلعية في اجمالي الوطن العربي من ٧٦,٥٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٦٥,٥٪ في عام ١٩٨٣، وباستثناء النفط خلال نفس الفترة من ٤٨,٦٪ إلى ٤٤,٥٪، وذلك لصالح ارتفاع حصة القطاعات التوزيعية والخدمات خلال الفترة ذاتها من ٢٣,٥٪ إلى ٣٤,٥٪. وكما هو معروف فإن هذه القطاعات الأخيرة تتغذى من القطاعات الأولى السلعية وليس العكس. ولهذا فالمفروض تنموياً أن يكون الاتجاه العام خلال المسار الانمائي العربي الراهن محققاً الزيادة في الحصة النسبية للقطاعات السلعية وبشكل خاص للزراعة وللصناعات التحويلية والماء والكهرباء، إذا كنا جادين فعلاً في ما نعلنه في الخطط الإنمائية من أهداف لتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حاولت الجهات التي أعدت التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن تحمل أسباب هذا الركود والاضطراب الاقتصادي إلى العوامل الخارجية مثل انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، والآثار السلبية لأزمة الاقتصاد العالمي. ومع تقديرنا واعتزازنا بالجهود الكبيرة المبذولة لإعداد هذه الوثيقة الهامة، ولكننا نعتقد بالإضافة لوجاهة هذا الرأي، بأن للعوامل الداخلية وهي الأساس، الأثر المشارك فما توصلنا إليه من مؤشرات حرجة في هذا المجال. ومن جانب آخر فقد تزايدت معدلات الاستهلاك ولا سيما العام وبشكل خاص الانفاق العسكري. وكانت وتائر نموها بصورة عكسية مع وتائر نمو الناتج الاجمالي السالبة.

٢ ـ على صعيد الموارد البشرية وقوة العمل:

الاختلال الاقتصادي كما أشرنا إليه سابقاً، قد عمق من الاختلالات الاجتماعية ومنها على سبيل المثال، الاختلال في الجانب البشري والتوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الخدمية.

فالإحصائيات في هذا المجال[١٩] تبين بأن عدد السكان ونسبة من هم في العمر الإنتاجي (سن العمل) تتراوح في حدود الخمسين بالمائة من مجموع السكان. في حين كانت هذه النسبة في بعض الدول المتطورة تزيد عن الـ ٦٥٪، والفرق يكمن في سعة قاعدة من هم دون العمر الإنتاجي، وهي قوى بشرية واعدة يمكن أن تضاف إلى رصيد القوى العاملة في أقطار الوطن العربي في المستقبل المنظور، إذا توفرت لها فرص العمل الملائمة.

ومن معاينة عدد العاملين فعلاً في عام ١٩٧٢ وهم ٤٤ مليون نسمة، أي أن نسبة المشتغلين إلى مجموع سكان الوطن العربي المقدر لنفس العام ١٧٤,١ مليون نسمة، تقترب من الربع فقط. في حين تصل هذه النسبة من المشتغلين لمجموع سكان البلدان المتطورة الرأسمالية والاشتراكية إلى النصف تقريباً. وهذا يعني بالنسبة للأقطار العربية زيادة عدد المعالين بالنسبة لكل مشتغل، حيث ينبغي عليه أن يوفر مستلزمات المعيشة لشخصه ولثلاثة أشخاص آخرين. ونظراً لانخفاض مستوى إنتاجية المشتغل العربي، بالمقارنة مع مستويات الإنتاجية عالمياً، فهذا مفاده انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة لغالبية سكان الوطن العربي، وشحة الفائض الاقتصادي الفعلي المتاح للتنمية.

كما أن الإحصائيات المتاحة في هذا الجانب (انظر الملحق الإحصائي بهذه الورقة) تبين أيضاً بأن المعدل السنوي خلال ٧٠ ـ ١٩٨٢ لنمو القوى العاملة كان مساوياً أو أقل من معدل نمو السكان في غالبية الأقطار العربية. وهذا يكشف ليس فقط بقاء نسبة العاطلين عن العمل من مجموع من هم في سن العمل، وكذلك من مجموع السكان، وإنما استمرار ينابيع البطالة والتوسع في حجمها باستمرار. بينما المفروض هو أن يزيد المعدل السنوي لنمو القوى العاملة بنسبة أكبر من المعدل السنوي لنمو السكان، لكي تتوفر فرص العمل لامتصاص البطالة تدريجياً.

ومن منظور آخر يظهر بأن عدد العاملين (شخص/ سنة)، أي باحتساب البطالة الموسمية، لا سيما في الزراعة، هو أقل بكثير مما جاء أعلاه، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم (٣)
يبين تطور السكان ومستوى التشغيل
في الوطن العربي مقارنة مع دولتين متطورتين

بعض المؤشرات	الوطن العربي	٪ للعالم	الاتحاد السوفيتي	أمريكا الشمالية
تقدير السكان بالمليون				
١٩٧٠	١٢٧	٣,٥	٢٤٣	٢٠٥
١٩٨٠	١٧١	٣,٩	٢٦٨	٢٢٤
١٩٩٠	٢٢٨	٤,٣	٢٩٤	٢٤٧
مستوى التشغيل (شخص/ سنة) عمل لكل مائة من السكان				
١٩٧٠	٩		٤٧	٤٠
١٩٨٠	١٢		٥١	٤٥
١٩٩٠	٢٠		٤٨	٤٨

المصدر: د. نادر فرجاني ـ هدر الامكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٦ وص ١١٧.

كما نلاحظ نمو تزايد سكان الوطن العربي وتزايد وزنهم النسبي لمجموع سكان العالم. ولكن وهو الذي يهمنا في سياق هذه الورقة، هو هذا الانخفاض في مستوى التشغيل (شخص / سنة) عمل لكل مائة من السكان، بالمقارنة مع بلد متطور اشتراكي وآخر رأسمالي. وهذا المسار كما هو مقدر له أن يشهد تحسناً ملموساً في عام ١٩٩٠ إلا أنه لن يبلغ حتى نصف المستوى السائد في البلدان المتطورة. وهو مؤشر حرج جداً على هذا الصعيد للقوى العاملة. وتوفير فرصة العمل المنتجة والمجزية كحاجة أساسية للفرد وللمجتمع.

والإحصائيات المتاحة عن توزيع القوى العاملة فيما بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات (انظر الملحق الإحصائي بهذه الورقة)، تكشف لنا عن خلل

آخر في هيكل القوى العاملة. حيث نلاحظ تزايد نسبة عدد المشتغلين في الخدمات من مجموع المشتغلين، أي على حساب تقليص نسبة العاملين منهم في القطاعات السلعية. وهذا يعني بتعبير آخر ازدياد أعداد من ينتظرون اشباع حاجاتهم المادية من كل فلاح وعامل منتج في القطاعات السلعية، وإذا كان مثل هذا المسار قد يجد تبريراته في الأقطار التي ينتج فيها النفط ويصدر للخارج ليستبدل بسلع استهلاكية، إلا أنه غير ملائم بالتأكيد للأقطار العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال فقد قفزت نسبة العاملين في الخدمات فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ في الأردن من ٣٠٪ إلى ٦٠٪، وفي الجزائر من ٢١٪ إلى ٥٠٪، وفي ليبيا من ٣٠٪ إلى ٥٣٪، وفي موريتانيا من ٦ إلى ٢٣٪. فكيف يتسنى لمثل هذا القطر العربي أو ذاك، المحدود الامكانيات أن يشبع الحاجات المادية لكل هذا العدد الكبير من الموظفين العسكريين والمدنيين.

والملاحظ في هذا المجال، فحتى الأقطار العربية التي تحاول أن تنتهج أسلوب التنمية الموجهة لمصلحة المنتجين، حيث يفترض فيها أن تعبىء غالبية القادرين على العمل والراغبين فيه، في عمليات تجديد الإنتاج الموسع في الزراعة والصناعة، وذلك لخلق قيم مضافة جديدة تكفل إشباع حاجاتهم الأساسية، إلا أنه لم تحقق هي الأخرى، توزيعاً ملائماً في قواها العاملة ينسجم مع نهجها الإنمائي، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للجزائر واليمن الديمقراطي.

والتجربة التاريخية القريبة تشير إلى أن بعض البلدان المتقدمة، بعد أن أكملت مرحلة التراكم الأولى وحققت تقدماً ملموساً في زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي في قطاعاتها السلعية. صار بمقدورها أ-تحرر نسبة متزايدة من العاملين في هذه القطاعات السلعية للإنتاج المادي وتوظيفهم في مجال البحث العلمي - التكنولوجي، وفي مجال الخدمات. ولكن هذا الوضع لا يناسب البلدان المتخلفة، ومنها الأقطار العربية، خلال هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى فقد استمرت ظاهرة الخلل بين العرض والطلب بالنسبة للخريجين، وهي وليدة عدم التناسب الكمي والكيفي بين مخرجات نظام التعليم بمستوياته المختلفة ومدخلات نمط الإنتاج، وكما قال أحد الباحثين[٢٠] إذا كان منطقياً أن تتطور أدوات الإنتاج بوتيرة أسرع من تطور الإنسان، وإذا كان مقبولاً

أن يتم ذلك في مراحل التنمية الأولى بشكل ملحوظ. فإن تحول هذا التطور غير المتوازن إلى ما يشبه حالة القطيعة بين طرفيّ قوى الإنتاج (البشري والمادي)، من حيث التأثير المتبادل ويتحول إلى تأثير من طرف واحد. فإن هذا يؤدي إلى تبعية الإنسان المفرطة لأدوات الإنتاج، والتي تتحول بدورها إلى تبعية للمراكز التي تنتج وتطور هذه الأدوات الإنتاجية المادية. فالتوسع الذي حصل في استيراد المنتجات التكنولوجية لم يرافقه توسع مماثل في تنمية المعارف والمهارات المحلية. فقد كانت نسبة العمال غير المهرة في تركيب مجمل قوة العمل في الوطن العربي، تشكل ٤٧,٢٪ في عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٨٠ انخفضت هذه النسبة إلى ٤٤,٦٪ وهو فرق بسيط لم يحسن الاختلال المهني في تركيب القوى العاملة في الوطن العربي (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ١٢٩). وكان الحل المؤقت والسهل لهذا التناقض قد تمثل باستيراد الخبرات الأجنبية، وشيوع ظاهرة انجاز المشروعات بتسليم المفتاح باليد، بمعزل عن التفاعل مع الكوادر المحلية الوطنية. ومما زاد في حراجة هذا المؤشر، هو تزايد إعداد المهاجرين من المختصين العرب على قلتهم النسبية، إلى مناطق جذب خارجية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وقد تعددت الأسباب وراء هذه الظاهرة المستنزفة للأدمغة العربية.

والموارد البشرية في أقطار الوطن العربي لم تحرم فقط من حقها في العمل المناسب وبالتأهيل المهني الملائم لحاجات التنمية، بل ظلت تعاني من مرض الأمية الأبجدية. فقد بلغت أعداد الأميين الذين تجاوزوا سن الـ ١٥ سنة في أقطار الوطن العربي ٤٣ مليون أمي في عام ١٩٦٠، ثم ارتفع عددهم إلى حوالى الـ ٥٠ مليون أمي في عام ١٩٧٠، وإلى حوالى ٥٨ مليون أمي في عام ١٩٨٠[٢١]. وقد حصلت هذه الزيادة في أعداد جيش الأميين رغم كل البرامج المعلن عنها لمكافحة الأمية، وذلك يعود إلى أن المنابع التي ترفد جيش الأميين كانت تنمو بمعدلات أكبر من معدلات مكافحتها. وفي الوقت الذي تقلصت فيه نسبة الأميين، كما تشير إلى ذلك منظمة اليونسكو، الى ٢,٦٪ في أوروبا وإلى ١,٥٪ في أمريكا الشمالية في عقد السبعينات من هذا القرن، فاننا نجد هذه النسبة في أقطار الوطن العربي في عام ١٩٨٠ تصل إلى ٦٢,٦٪ من مجموع من تجاوزوا سن الـ ١٥ سنة، وترتفع هذه النسبة بين النساء إلى ٨٥,٧٪. وهذه

الأرقام تعتبر مؤشراً حرجاً باتجاهين: زيادة عدد الأميين واللامساواة في مجال حق التعليم فيما بين الذكور والاناث.

٣ـ على صعيد الاختلال المتزايد في توزيع الدخل:

في آخر دراسة جادة قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد في هذا المجال، نلاحظ تعمق الاختلال في توزيع الدخل فيما بين مجموعات الأقطار العربية، خلال السنوات العشرة المشمولة بالدراسة (لمتابعة تفاصيل الوضع في أقطار الوطن العربي من ٧٣ ـ ١٩٨٣ انظر الملحق الاحصائي لهذه الورقة)، والجدول التالي يبين ملخصاً مكثفاً للتوزيع النسبي للدخل.

جدول رقم (٤)

يبين التوزيع النسبي عام ١٩٨٣ للسكان وللناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

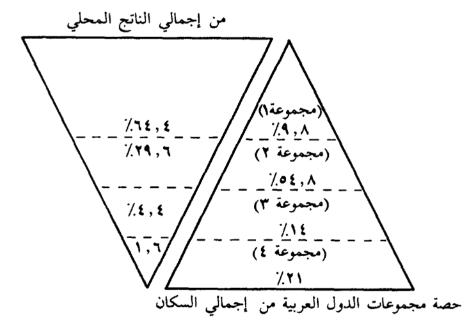
(نسبة مئوية)

مجموعة الدول / المؤشرات	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
	الامارات، عمان السعودية، قطر الكويت، ليبيا	البحرين، تونس الجزائر، سوريا العراق، مصر	الأردن، لبنان المغرب	السودان، الصومال موريتانيا، اليمنين جيبوتي
حصتها النسبية من السكان = ١٠٠٪	٩,٨	٥٤,٨	١٤,٤	٢١
حصتها النسبية من اجمالي الناتج المحلي = ١٠٠٪	٦٤,٤	٢٩,٦	٤,٤	١,٦

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٤٧ ـ ص ٥١ ـ انظر المراجع

وهذه الأرقام يمكن عكسها بالشكل التالي:





وهذا الشكل ينطق بما يحتويه من تفاوت كبير بين مجموعات الأقطار العربية، مما باعد من احتمالات تقاربها ناهيكم عن تكاملها. والفجوة الدخلية قد تعمقت خلال السنوات العشرة على النحو التالي:

الفجوة الدخلية في عام ١٩٧٣ كمعدل متوسط لحصة الفرد

أعلى دخل	٦٥٤٠ دولار	= ١٠٠
أقل دخل	١٢٧ دولار	= ١,٩٪
الفرق	٥١,٤ ضعفاً	

الفجوة الدخلية في عام ١٩٨٣ كمعدل متوسط لحصة الفرد

أعلى دخل	٢٣ ٧٧٢دولار	= ١٠٠
أقل دخل	٣٣٤ دولار	= ١,٤٪
الفرق	٧١,١ ضعفاً	

وهناك داخل كل قطر عربي فجوة دخلية بين فئات سكانه قطرياً، نظراً لوجود الملكية الفردية الخاصة عند البعض منهم وحرمان الآخرين، ولتفاوت حجم الملكية للمالكين لوسائل الإنتاج والتوزيع. ومما يعمق الخلل في هذا الجانب هو بروز قيم الكسب السريع، وبأي وسيلة وإن كانت أحياناً غير مشروعة، وفقدان التوازن فيما بين الأجر والإنتاجية. ومع الربح التجاري الاستغلالي، صار مصدر الكثير من أصحاب الدخول العالية في المرحلة الراهنة من الريع العقاري أو جزء من الريع النفطي، المتحول إليهم بأشكال متعددة، وهذا وغيره قد قاد إلى تراجع مستمر في قيم العمل المنتج مادياً وثقافياً.

كما أن ارتفاع معدلات التضخم المحلي والمستورد قد خفض الدخول الحقيقية للغالبية من العاملين وذويهم وهم أصلاً من ذوي الدخل المحدود في كافة أقطار الوطن العربي.

ومن متابعة أرقام مجموع الكتلة النقدية كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث كانت ٢٦,٧٪ في عام ١٩٧٢ ووصلت إلى ٢٨,٤٪ في عام ١٩٨٢ في كافة الأقطار العربية. وهذه النسبة قد وصلت إلى ٥٧,٦٪ في الأردن، و٦٥,٧٪ في الجزائر، و٨٧,٨٪ في لبنان وبنسب عالية جداً في اليمنين. وكان المعدل السنوي فيما بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢ لنمو مجموع الكتلة النقدية كمتوسط لمجمل الأقطار العربية في حدود ٢٢,٤٪ وهو معدل يفوق معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما قدره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ٢١,٧٪ خلال تلك الفترة[٢٢]. وهذه الظاهرة تزيد من التضخم النقدي وارتفاع الأسعار وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للغالبية من سكان الوطن العربي.

وكما أشرت بالتمهيد لهذه الدراسة وفي مواقع أخرى منها، هناك تحفظات كثيرة على مفاهيم ومؤشرات الحسابات القومية والخلط الحاصل فيها بين الدخل والثروة. ولهذا فإن استخدامي هنا لمؤشرات الدخل المستمدة منها، إنما هو للدلالة العامة، وليس لتحديد الدخل الفعلي. وقد كنت مضطراً للاستشهاد بهذه الأرقام رغم تحفظي على طريقة حسابها، نظراً لعدم توفر ما هو أكثر دقة منها مما هو متاح للنشر.

٤ - على صعيد توسع الفجوة الغذائية:

خلال ربع قرن من المسار الإنمائي في أقطار الوطن العربي جرى تثمير الأموال في القطاع الزراعي، وبعض الأقطار العربية شهدت اصلاحات زراعية مست العلاقات الإنتاجية وأشكال الملكية والحيازات للأراضي الزراعية. ولكن المحصلة النهائية كانت سلبية على صعيد انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي، مما عمق الفجوة بين العرض (الإنتاج) من المواد الزراعية المحلية والطلب عليها، وكان الحل بزيادة الاستيراد من هذه المواد الزراعية، على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

يبين الميزان التجاري للمواد الزراعية لمجمل أقطار الوطن العربي (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٧١	٢١٩٤	١٦٣٥	٥٥٩
١٩٨٢	٢٣٩٩٨	٣٤٨٩	٢٠,٥٠٩
منها الحبوب لوحدها	٦٤٣٤	٢٢٨	٦٢٠٦

المصدر: محسوبة من الكتاب السنوي للتجارة الذي تصدره منظمة الأغذية الزراعية الدولية (فاو) لسنة ١٩٨٢، ص ٣٩ - ٤١ وص ١١٠ - ١١١.

وهذا الواقع المتدهور على صعيد توفير الحاجات الأساسية الغذائية يعود لأسباب متعددة، منها تدهور الكفاءة الزراعية. وقد قام أحد المختصين[٢٣] بحسابها لبعض الأقطار العربية، على أساس حساب نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة قوة العمل في نفس القطاع، وفقاً للمعادلة التالية:

ك = س / ص حيث: ك = الكفاءة الزراعية.

س = نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

ص = نسبة قوة العمل في الزراعة من مجموع العاملين.

وكانت النتائج المبينة في هذا الجدول:

جدول رقم (٦)

يبين الكفاءة الزراعية في بعض الأقطار العربية

القطر / السنة	الأردن	تونس	الجزائر	السودان	سوريا	العراق	مصر	ليبيا
١٩٦٠	٠,٣٦	٠,٤٢	٠,٢٤	٠,٦٧	٠,٤٦	٠,٣٢	٠,٥١	٠,٢٦
٠٩٨٢	٠,٢٩	٠,٣٨	٠,١٣	٠,٤٧	٠,٤١	٠,١٩	٠,٤٠	٠,١٥

المصدر: د. محمد علي الفرا: الأزمة الاقتصادية العالمية ومشكلة الغذاء في الوطن العربي، الحلقة النقاشية الثامنة عن العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٥، ص ٢٢.

وكما نرى فقد كانت العلاقة عكسية فيما بين معدل زيادة السكان في أقطار الوطن العربي وبالتالي زيادة مستهلكية ٣٪ سنوياً تقريباً، وانخفاض مستوى الكفاءة الزراعية وبالتالي المعروض من منتجاتها مما يشكل أحد المؤشرات الحرجة في المسار الانمائي العربي الراهن.

٥ ـ على صعيد تزايد حجم وأعباء الديون الخارجية:

وهذا الاعتماد المتزايد على الخارج قد دفع الكثير من أقطار الوطن العربي للاستدانة من الخارج، وأصبحت الديون وأعباء خدمتها تشكل مؤشراً حرجاً في هذه المرحلة من تطورها.

جدول رقم (٧)

يبين تطور حجم الديون الخارجية بملايين الدولارات الأمريكية ل ١٤ قطراً عربياً

١٩٧٣				١٩٨٢			
حجم الديون	الفوائد	الأقساط	اجمالي خدمة الدين	حجم الديون	الفوائد	الأقساط	اجمالي خدمة الدين
١٤٦٤١	٢٢٦	١٠١١	١٢٣٨	٧٦٤٣٢	٢٩٨٧	٦٠١٣	٩٠٠٠

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة ٧٣ ـ ١٩٨٢، الكويت ١٩٨٤.

نلاحظ من هذا الجدول أن حجم الديون قد قفز من ١٤,٦ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٧٦,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ويقدر حالياً بمائة مليار دولار أو أكثر. كما أن حجم الفوائد خلال نفس الفترة قد قفز من ٢٢٦ مليون دولار إلى ٢٩٨٧ مليون دولار. وارتفع حجم الأقساط مع الفوائد من ١٢٣٨ مليون دولار إلى ٩٠٠٠ مليون دولار، ووصل حالياً إلى أرقام تزيد عن مجمل حجم صادرات بعض الأقطار العربية، فصارت تعجز عن سداد أقساط هذه الديون فتطلب إعادة جدولتها وتدخل باتفاقيات قروض جديدة لغرض تسديد أقساط وفوائد القروض القديمة، وهذا يعبر عن مؤشر حرج في المسار الإنمائي العربي الراهن.

ويضاف إلى ما تقدم زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، حتى بعد اجراءات التأميم والمشاركة. فقد ارتفع من ٤٨٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ إلى ٦٤٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٨. ورافقه تدفقاً لعائدات هذه الاستثمارات الأجنبية من الفائض الاقتصادي المكون في الوطن

العربي إلى الخارج، بلغت من أربعة أقطار عربية فقط (المغرب، تونس، السعودية، الجزائر) توفرت عنها البيانات ٤١١٥,٨ مليون دولار في عام ١٩٧٦، ثم ارتفعت إلى ٥٧٥٩,٢ مليون دولار عام ١٩٧٨. أي أن معدل الربح لهذه الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي قد زادت عن مائة بالمائة وهو من أعلى المعدلات للربح في العالم خلال هذه الفترة[٢٤].

وهنا من حق المراقب لهذا الوضع أن يتساءل كيف نفسر هذا الاستيعاب المتزايد لكل هذه القروض ومعها الاستثمارات الأجنبية، وبينما المدافعين عن توظيف الفوائض المالية العربية خارج الوطن العربي، كانت حجتهم المعلنة دائماً هي ضعف القدرة الاستيعابية العربية لهذه الأموال[٢٥]. ولماذا لا تستبدل هذه الاستثمارات الأجنبية بالأموال العربية المهاجرة، لا سيما بعد أن أصبح خطر تجميد البعض منها واقعاً حقيقياً كما فعلت أمريكا مع ليبيا مؤخراً، ومن الممكن أن يمتد مثل هذا الاجراء إلى أقطار عربية أخرى. وقد أصبح هذا الموضوع من المؤشرات الحرجة جداً في المسار الإنمائي العربي الراهن.

٦- على صعيد الاختلال في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وتفاقم العجز في موازين المدفوعات:

ومن المؤشرات الحرجة الأخرى في تعاملنا مع العالم الخارجي، هو مؤشر التوزيع الجغرافي النسبي لمجمل التجارة الخارجية للوطن العربي (صادرات + واردات)، حيث ظل لصالح التعامل مع الدول الرأسمالية المتطورة والنامية، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

يبين التوزيع الجغرافي النسبي لمجمل التجارة الخارجية للوطن العربي (بلايين الدولارات الأمريكية)

المؤشرات	١٩٧٠	١٩٨١
مجمل تجارة الوطن العربي (صادرات + واردات) بلايين الدولارات الأمريكية (المتوسط السنوي) لسنوات ٧٠ ـ ٨١ ١٤٥,٨ بليون دولار)	٢٠,٤	٣٥٨,٢
٪ منها التجارة البينية العربية (فيما بين العرب)	٪٦,٩	٪٦,٨
٪ مع الدول الرأسمالية المتطورة والنامية	٪٨٣,٩	٪٩٢,٠
٪ مع الدول الاشتراكية	٪٩,٢	٪١,٢
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: د. عبد الوهاب حميد رشيد: التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ١١٠ ـ ص ١١٧.

وهذه الأرقام تعتبر مؤشراً حرجاً في عدة اتجاهات، أولها هو هذا الركود في ضعف نسبة التبادل التجاري العربي ـ العربي، ومرده لضعف التكامل الحقيقي في المسار الانمائي العربي الراهن. ولهذا فقد أكدت ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد العام للغرف التجارية العربية الذي انعقد من ٧ ـ ١٩٨٥/٢/٩ في صنعاء على أنه من أبرز ما تتمخض عنه عملية التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، هو الحاجة المتزايدة إلى التكامل الاقتصادي. فمن الملاحظ كما جاء في الورقة، هو أن الجهود الانمائية في الماضي خاصة في مجال تشييد البنيات الأساسية، قد أمكن القيام بها على أساس قطري. إلا أن من الواضح الآن أن الخطوات الانمائية القادمة تحتاج إلى قدر أكبر من التعاون والتكامل بين البلدان العربية، سواء في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أو

في الاستفادة من الأسواق المتاحة. ومما يسهل ذلك هو أن البلدان العربية قد استطاعت ايجاد اطار مؤسسي للاشراف والمساهمة في عملية التكامل الاقتصادي التي وضعت أسسها في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي في نوفمبر عام ١٩٨١[٢٦].

وثانيها يبين بأن الرغبات المعلنة بتخفيف الاشتباك والتلاحم مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ليس فقط لم تصل لمبتغاها، وأنما الأرقام تشير إلى عكس ذلك، حيث ارتفعت نسبة تعامل الوطن العربي تجارياً خلال عقد السبعينات، مع هذا الجزء من العالم. وقد انعكست كل مشاكله في التضخم والركود وبقية مظاهر الأزمة على أوضاعنا الاقتصادية، كما تبين ذلك من أعمال الحلقة النقاشية التي نظمها المعهد العربي للتخطيط في العام المنصرم عن العرب والأزمة الاقتصادية العالمية. وبالوقت الذي كان يفترض فيه أن نزيد من تنويع الأسواق الخارجية ونوثق علاقاتنا أكثر بأسواق الدول الاشتراكية المخططة والمستقرة نسبياً، تقول لنا أرقام الجدول، بأن انحساراً واضحاً قد خفض من نسبة تعاملنا التجاري مع هذه البلدان من ٩,٢٪ إلى ١,٢٪ فقط من جملة تجارة الوطن العربي الخارجية خلال بداية ونهاية عقد السبعينات.

وجوهر هذه العلاقات التجارية، ولا سيما بغالبيتها العظمى مع البلدان الرأسمالية المتطورة إنما يجسد العلاقات غير المتكافئة وتزايد درجة انكشاف الاقتصاد العربي للدول الرأسمالية.

وهنا نتفق مع الرأي الذي يؤكد على أن عدم التكافؤ إنما يقع أصلاً في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل. ومن ثم لا تكفي المحاولات المختلفة لمواجهته في مجال التبادل وحده، بل لا بد من رفع إنتاجية العمل أصلاً. ولا يتم ذلك إلا بتغيير هيكل الإنتاج وتشكيل السوق الداخلية[٢٧].

وبالنسبة للموقف الكلي لموازين مدفوعات الأقطار العربية، يقول لنا التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ (انظر ص ٤٢١) بأن الموقف في عام ١٩٨٠ كان ايجابياً للمجموعة الأولى من الدول العربية وهي الجزائر، الامارات، السعودية وقطر، الكويت، ليبيا، البحرين، عُمان. وفي عام ١٩٨٣ سبعة منها، أي ما عدا عُمان ، أصبحت موازين مدفوعاتها سلبية. وفي المجموعة الثانية

وهي تضم الأردن، تونس وسورية، لبنان، مصر، المغرب، السودان، الصومال، موريتانيا واليمنين، فقد كان خمسة منها في حالة عجز في عام ١٩٨٠، ثم ازداد عدد دول العجز في موازين مدفوعاتها إلى ثمانية. وبالتالي فإن عام ١٩٨٣ قد تصاعد فيه عدد الأقطار العربية التي تشكو من عجز في موازين مدفوعاتها إلى ١٥ دولة من مجموع الـ ١٩ دولة التي ذكرها التقرير المذكور، والتي استقاها من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

وهذه هي المرة الأولى التي يصيب فيها العجز كل هذا العدد الكبير من الأقطار العربية بما فيها المنتجة للنفط ويرتفع مبلغ العجز الكلي في موازين مدفوعاتها إلى ـ ١٧٢٧,٧٥ مليون دينار عربي حسابي[٢٨]، وهو مؤشر حرج جديد يضاف إلى بقية المؤشرات الحرجة في المسار الإنمائي العربي الراهن[*].

(*) الدينار العربي الحسابي الموحد يحسب استناداً إلى سلة من العملات المختارة، وهو يزيد قليلاً عن ٣ دولارات أمريكية في تاريخ صدور التقرير الاقتصادي المشار إليه أعلاه ـ م م.

الخاتمـة

تحدثنا في هذه الورقة عن بعض المؤشرات الحرجة التي تعكس بعض الجوانب الفنية في الحسابات القومية، مفادها الخلط فيما بين الثروة والدخل، وفيما بين توليد الدخل وتوزيعه الأولي وإعادة توزيعه واستخدامه النهائي. وليس قصدنا هوالتلاعب بالمفاهيم والمصطلحات والمسميات، وإنما أردنا أن نشخص وقائع اقتصادية معينة. فحواها أن ازدياد الدخل كما تبينه الحسابات القومية، لم يكن بغالبيته لتنامي القدرة الإنتاجية الحقيقيـة، أو لتحسن في مستوى الأداء الاقتصادي، أو لتكامل الهياكل الإنتاجية القطرية والقومية، أو لادماج أعـداد متزايدة من المقتدرين على العمل في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل. وإنما كان غالباً نتيجة للاستنزاف المبالغ فيه لجزء من الثروة القومية من الموارد الناضبة وتحويلها إلى سيولة دخلية نقدية. ولم تكن المصلحة الـوطنية والقـومية هي المحرك دائماً لهذا المسار الانمائي، وإنما الدعم الواضح للاقتصاد الرأسمالي العالمي بامداده بالكميات الغزيرة من النفط والغاز، ومن ثم بجـزء كبير من أثمانها باسم الفوائض المالية الموظفة في السوق الرأسمالية الدولية. ولتأمين مصالح فئوية قطرية، صار المواطن البسيط يتحسسها من وقائع الحياة اليومية

بتفاوتها الصارخ، والشاشة الصغيرة للتلفزيون تقدم له الأمثلة الكثيرة، قبل أن يدرسه الباحثون بأرقام مفصلة.

وهذه المؤشرات الحرجة التي أوردنا قسماً منها في هذه الورقة، ويوجد عداها الكثير، المعبر عن وقائع الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ما كان لها أن تظهر وتستمر لو لم تكن مستجيبة لمصالح فئات اجتماعية معينة في أقطار الوطن العربي وخارجه، فهي إفراز للأنظمة القائمة وتحالفاتها الداخلية والخارجية ـ وكل إناء بالذي فيه ينضح.

أما المنتجون الحقيقيون الذين يجسد واقعهم المعاشي تدهوراً مستمراً، فإن لهم نهجهم المعبر عن مصالحهم، ولهم اجتهادهم في البديل التنموي الديمقراطي، الذي تختمر شروطه الموضوعية والذاتية. أساسه التجديد الموسع لقواهم المنتجة المادية والبشرية، ومجازات المنتجين لكل حسب عمله من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية.

فهرس الجداول

الملحق الإحصائي

جدول رقم:

- ١ م معدلات النمو القطاعية وإجمالي الناتج المحلي لمجموعات الأقطار العربية ٧٥ ـ ٨٠، ٨٠ ـ ١٩٨٣ (نسب مئوية).
- ٢ م الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) لعام ١٩٨٠.
- ٣ م تطور النسب المئوية للقطاعات السلعية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢.
- ٤ م السكان والقوى العاملة والمعدل السنوي لنموها في الأقطار العربية ٧٠ ـ ١٩٨٢ ـ بالمليون ونسب مئوية.
- ٥ م توزيع القوى العاملة فيما بين القطاعات السلعية والخدمات في الأقطار العربية ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ (نسب مئوية).
- ٦ م تطور الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي في الأقطار العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣.
- ٧ م الموقف الكلي لموازين المدفوعات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ (مليون دينار عربي حسابي).
- ٨ م درجة الانكشاف الاقتصادي لأقطار الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

جدول رقم (١ م)

يبين معدلات النمو القطاعية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

الأقطار العربية / القطاعات	المجموعة الأولى: الامارات، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، ليبيا		المجموعة الثانية: البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، العراق، مصر		المجموعة الثالثة: الأردن، لبنان، المغرب		المجموعة الرابعة: جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمنين	
المتوسط السنوي للفترة	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣
القطاعات السلعية منها:	٥,٧	-٨,٩	٤,٢	-٢,٣	٥,٦	-١٣,١	-١,٥	-٢٤,٨
الزراعة	٩,٧	٥,٩	-٢,٥	٠,٩	٥,٢	-٨,١	-٣,٠	-٢٣,٨
الصناعة الاستخراجية	٤,٤	-١٢,٨	٤,٦	-٩,٠	٧,٧	-١٥,١	-٢,١	
الصناعة التحويلية	١٤,٣	٩,٨	١٦,٤	٢,٤	٦,٧	-١١,٤	٢,٩	-٢٤,١
التشييد	١١,٤	٢,٤	١١,٤	٢,٠	١,٦	-١١,٦	٣,٧	-٢٧,٤
قطاعات التوزيع	١٣,٦	٩,٠	٢,٠	٧,٢	٥,٨	-١٠,٣	٣,٨	-٢٤,٧
قطاعات الخدمات	٨,٥	٥,٧	-٠,٨	٢,٩	١٥,٠	-٤,٥	٥,١	-٣٠,٨
إجمالي الناتج المحلي	٩,١	-٣,٠	٢,٦	٢,١	٧,٣	-١٠,٢	٠,٧	-٢٥,٩

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ ص ٤٩ انظر المراجع.

جدول رقم (٢ م)

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

(نسبة مئوية)

مجموعات الدول / القطاعات	المجموعة الأولى الامارات، السعودية عُمان، قطر الكويت، ليبيا		المجموعة الثانية البحرين، تونس الجزائر، سوريا العراق، مصر		المجموعة الثالثة الأردن لبنان المغرب		المجموعة الرابعة جيبوتي، السودان الصومال، موريتانيا اليمنين	
المتوسط السنوي للفترة	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣	٧٥ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨٣
القطاعات السلعية	٨٥,٠	٦٩,٨	٦٣,٤	٥٩,١	٥١,٤	٤٥,٢	٥٦,٧	٥٢,٨
باستثناء النفط	٤٣,٣	٤١,٤	٥١,٦	٤٩,٧	—	—	—	—
قطاعات التوزيع	٧,٤	١٧,٢	١٨,٧	٢٤,١	٣٩,٣	٣٨,٣	٢٩,٤	٣٤,٨
قطاعات الخدمات	٧,٦	١٣,٠	١٧,٩	١٦,٨	٩,٣	١٦,٥	١٣,٨	١٣,٤

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٥٢.

جدول رقم (٣ م)

يبين تطور النسب المئوية للقطاعات السلعية والخدمية في تكوين الناتج الاجمالي المحلي

١٩٧٢ - ١٩٨٢ وحدة القياس: ٪

القطر العربي	١٩٧٢: القطاعات السلعية. زراعة، صناعة تحويلية، كهرباء، ماء، غاز وتشييد	١٩٧٢: الصناعة الاستخراجية نفط وتعدين	١٩٧٢: القطاعات التوزيعية والخدمية	١٩٨٢: القطاعات السلعية زراعة، صناعة تحويلية، كهرباء، ماء، غاز وتشييد	١٩٨٢: الصناعة الاستحراجية نفط وتعدين	١٩٨٢: القطاعات التوريعية والحدمية
الأردن	٢٥,٧	١,٦	٧٢,٧	٢٨,٩	٣,٤	٦٧,٧
الامارات	١٢,١	٦٣,٦	٢٤,٣	٢٠,٦	٥٠,٤	٢٩,٠
البحرين	٤٧,٤	٢٨,٣	٢٤,٣	٢٩,٨	٢٥,٥	٤٤,٧
تونس	٢٧,٣	٥,٠	٥٧,٧	٣٢,٤	١١,٨	٥٥,٨
الجزائر	٣٥,٥	١٥,٢	٤٩,٣	٢٩,٢	٣٨,٢	٣٢,٦
جيبوتي	١٨	٠	٨٢,٠	١٧,٣	٠	٨٢,٧
السعودية	١٦	٦٠,١	٢٣,٩	٢١,٣	٤٦,٧	٢٢,٠
السودان	٥٣	٠,٤	٤٦,٦	٤٦,٣	٠,١	٥٣,٦
سوريا	٣٩,٣	٥,٢	٥٥,٥	٣٦,٥	٨,٩	٥٤,٦
الصومال	٦٢,٦	١,٠	٣٦,٤	٥٢,١	٠,٤	٤٧,٥
العراق	٣١,٨	٢٧,٦	٤٠,٦	٣٤,٥	٢٣,٨	٤١,٧
سلطنة عُمان	٢٨,٩	٥٤,٣	١٦,٨	١١,١	٥٦,٢	٢٢,٧
قطر	١٠,٦	٦٠,٢	٢٩,٢	١٣,٩	٥٢,٨	٣٣,٢
الكويت	٨,١	٦٢,٥	٢٩,٤	١٣,٢	٤٨,٢	٣٨,٦
لبنان	٣٠,٦	٠	٦٩,٦	٣٠,٣	٠	٦٩,٧
ليبيا	١٤,٩	٥١,٧	٣٣,٤	١٦,٨	٥٣,٨	٢٩,٤
مصر	٤٨,٤	١,٠	٥٠,٦	٣٥,٢	١٥,٥	٤٩,٣
المغرب	٤٦,١	٣,٤	٥٠,٥	٤٤,٨	٥,٠	٥٠,٢
موريتانيا	٣٤,٣	٢٣,٩	٤١,٨	٣٨,١	٨,٥	٥٣,٤
اليمن / ش	٥٧,٠	٠,٨	٤٢,٢	٤١,٩	١,١	٥٧,٠
اليمن / ج	٤١,٩	٠,١	٥٨,٠	٣١,٨	٠,٢	٦٨,٠
المجموع	٣١,٥	٢٥,٩	٤٢,٦	٢٦,٠	٣٥,٩	٣٨,٠

المصدر: بيانات هذا الحدول تم تجميعها من البيانات الواردة في مطبوعة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: «المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية». الكويت نيسان (ابريل) ١٩٨٤ ص ٢ و٣ جـ ١ - ٣

جدول رقم (٤ م)

يبين عدد السكان والقوى العاملة والمعدل السنوي لنموهما

وحدة القياس بالمليون و٪

القطر العربي	عدد السكان عام ١٩٨٢ بالمليون	النسبة المئوية للسكان في سن العمل ١٥ - ٦٤	عدد القوى العاملة عام ١٩٨٢ بالمليون	المعدل السنوي لنمو السكان في السبعينات	المعدل السنوي لنمو القوى العاملة خلال ٧٠ - ١٩٨٢
الأردن	٢,٤	٥١	٠,٤٥٠	٢,٩	٢,٥
الامارات	١,٢	—	٠,٥٥٩	٩,٤	—
البحرين	٠,٣٨	—	٠,١٥١	٢,٩	—
تونس	٦,٨	٥٦	١,٦٠٠	٢,٥	٣,١
الجزائر	٢٠,١	٤٩	٣,٢٦٠	٣,٣	٣,٥
جيبوتي	٠,٣٨	—	٠,٠٢٧	٢,٥	—
السعودية	٨,٩	٥٢	٢,٤٧١	٢,٨	٤,٧
السودان	١٨,٨	٥٢	٦,٨٠٠	٢,٤	٢,٨
سوريا	٩,٣	٤٩	٢,١١٣	٣,٣	٣,٣
الصومال	٥,٢	٥٤	١,٤٠٠	٣,٢	٢,٩
العراق	١٤,١	٥١	٣,٥١٠	٣,٤	٣,١
سلطنة عُمان	١,٦	٥٢	٠,٢٠٩	٣,٠	—
قطر	٠,٢٧	—	٠,٠٤٠	٤,٠	—
الكويت	١,٦	٥٢	٠,٤٩٢	٦,٤	٤,٨
لبنان	٢,٧	٥٦	٠,٨٢٠	١,٠	١,١
ليبيا	٣,٨	٥١	٠,٩٤٧	٥,٥	٣,٦
مصر	٤٤,٣	٥٧	١١,٦٠٠	٢,٥	٢,٥
المغرب	٢١,٢	٥١	٥,٥٠٠	٣,٠	٢,٨
موريتانيا	١,٦	٥١	٠,٤٠٠	٢,٥	٢,٠
اليمن/ش	٧,٤	٥٢	١,٢٠٢	٣,٦	٢,٠
اليمن/ ج	٢,١	٥٢	٠,٤٦٧	٢,٦	١,٧
المجموع	١٧٤,١		٤٤,٠١٨	٣,٠	

المصدر: بالنسبة للعمود الأول والعمود الثالث والعمود الرابع من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: «المؤشرات والبيانات الاساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية ٧٢ ـ ١٩٨٢. الكويت/ نيسان (ابريل) ١٩٨٤، ص ١ جـ ١. وبالنسبة للعمود الثاني والخامس من البنك الدولي: «تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٤، واشنطن/ آب (اغسطس) ١٩٨٤، ص ٢٩٦ و٢٩٧ جـ ٢١.

جدول رقم (٥ م)

يبين توزيع القوى العاملة فيما بين القطاعات السلعية والخدمات

وحدة القياس بالنسبة المئوية

القطر العربي	الزراعة		الصناعة		مجموع القطاعات السلعية		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الأردن	٤٤	٢٠	٢٦	٢٠	٧٠	٤٠	٣٠	٦٠
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—
البحرين	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	٥٦	٣٥	١٨	٣٢	٧٤	٦٧	٢٦	٢٣
الجزائر	٦٧	٢٥	١٢	٢٥	٧٩	٥٠	٢١	٥٠
جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٧١	٦١	١٠	١٤	٨١	٧٥	١٩	٢٥
السودان	٨٦	٧٨	٦	١٠	٩٢	٨٨	٨	١٢
سوريا	٥٤	٣٣	١٩	٣١	٧٣	٦٤	٢٧	٣٦
الصومال	٨٨	٨٢	٤	٨	٩٢	٩٠	٨	١٠
العراق	٥٣	٤٢	١٨	٢٦	٧١	٦٨	٢٩	٣٢
سلطنة عمان	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	١	٢	٣٤	٣٤	٣٥	٣٦	٦٥	٦٤
لبنان	٣٨	١١	٢٣	٢٧	٦١	٣٨	٣٩	٦٢
ليبيا	٥٣	١٩	١٧	٢٨	٧٠	٤٧٠	٣٠	٥٣
مصر	٥٨	٥٠	١٢	٣٠	٧٠	٨٠	٣٠	٢٠
المغرب	٦٢	٥٢	١٤	٢١	٧٦	٧٣	٢٤	٢٧
موريتانيا	٩١	٦٩	٣	٨	٩٤	٧٧	٦	٢٣
اليمن / ش	٨٣	٧٥	٧	١١	٩٠	٨٦	١٠	١٤
اليمن / ج	٧٠	٤٥	١٥	١٥	٨٥	٦٠	١٥	٤٠
المجموع								

المصدر: البنك الدولي: «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤» واشنطن/ آب اغسطس ١٩٨٤ ص ٢٩٦ و٢٩٧ جـ ٢١.

جدول رقم (٦ م)

يبين تطور الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

وحدة القياس بالدولار الأمريكي

القطر العربي	عام ١٩٧٣	الترتيب	الفجوة بالنسبة إلى أعلى دخل باعتباره = ١٠٠	عام ١٩٨٣	الترتيب	الفجوة بالنسبة إلى أعلى دخل باعتباره = ١٠٠
الأردن	٣٩٤	١٣	٦,٠	١٦١٣	١١	٦,٧
الامارات	٤٨٣٥	٣	٧٣,٩	٢٢٩٥٢	٢	٩٦,٥
البحرين	١٤٧٤	٦	٢٢,٥	١٢٤٢٥	٥	٥٢,٢
تونس	٥٠٧	٩	٧,٧	١١٧٩	١٤	٤,٩
الجزائر	٥٨٢	٨	٨,٨	٢٣٣٩	٩	٩,٨
جيبوتي	٤٤٩	١١	٦,٨	١٤٢٣	١٢	٥,٩
السعودية	١٧٩٣	٥	٢٧,٤	١٣٠١١	٤	٥٤,٧
السودان	١٧٨	١٨	٢,٧	٣٤٨	٢٠	١,٤
سوريا	٣٧٦	١٥	٥,٧	٢٠٥٢	١٠	٨,٦
الصومال	١٢٧	٢١	١,٩	٣٣٤	٢١	١,٤
العراق	٥١١	١٠	٧,٦	٣١٠٥	٨	١٣,٠
سلطنة عُمان	٤١٣	١٢	٦,٣	٤٧٨١	٧	٢٠,١
قطر	٦٥٤٠	١	١٠٠	٢٣٧٧٢	١	١٠٠
الكويت	٦١١٠	٢	٩٣,٤	١٣٧٦٥	٣	٥٧,٩
لبنان	١٠٧١	٧	١٦,٣	١٢٤١	١٣	٥,٢
ليبيا	٣٢٤٣	٤	٤٩,٥	٧٣٣٥	٦	٣٠,٨
مصر	٢٥٥	١٦	٣,٨	٦٨٧	١٥	٢,٨
المغرب	٣٩٠	١٤	٥,٩	٦٣٣	١٦	٢,٦
موريتانيا	٢٣٢	١٧	٣,٥	٤٥٠	١٩	١,٨
اليمن/ ش	١٣٤	٢٠	٢,٠	٥١٥	١٧	٢,١
اليمن/ ج	١٤٠	١٩	٢,١	٤٧٩	١٨	٢,٠
المجموع	٥٤٢		٨,٢	٢٢٧٥		٩,٥

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الحسابات الاقتصادية للوطن العربي، ملخص الناتج المحلي الاجمالي، الكويت آذار (مارس) ١٩٨٥ بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد، وحساب الفجوة من الباحث.

جدول رقم (٧ م)

يبين الموقف الكلي لموازين المدفوعات ١٩٨٠ - ١٩٨٣

مليون دينار عربي حسابي

الأقطار العربية	١٩٨٠	١٩٨٣
الجزائر	٣١٢,٦	١٢٧, -
العراق	....	......
الامارات	٤٤٦,٦	١٣٣, -
السعودية	١٢٤٦,٣	٢٤١,٠ -
قطر	٤٠١,٩	٣١٢,٦ -
الكويت	٣٠٠,٦	١٣٣,٦ -
ليبيا	١٨٢٣,٠	٤٥٤,٣ -
البحرين	٩٤,٠	٩,٦ -
سلطنة عُمان	٢٨٥,٣	٥٨,٣
الأردن	١٤٣,٤	٤١,٨
تونس	١٥,٦	٢,٦ -
سوريا	٥٨,٦ -	٤٠,٦ -
لبنان	١٤,٣	٢١٧,٦ -
مصر	١٧٥,٠	٣٥,٣
المغرب	٦٩,٣ -	٦٢,٠ -
السودان	٣٦,٥ -	٤٨,٢ -
الصومال	٣,٧ -	٢٤,١ -
موريتانيا	٤,٢	٦,٨ -
اليمن الشمالي	٢٥,٩ -	٥٢,٨ -
اليمن الجنوبي	١٢,٧	٣,٤
المجموع الكلي	٥٠٨١,٧	١٧٢٧,٧ -

المصدر: مصادر مختلفة لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٤٢١ - انظر المراجع.

جدول رقم (٨ م)

يبين درجة الانكشاف الاقتصادي لأقطار الوطن العربي

وحدة القياس ٪

القطر العربي	١٩٧٠	المتوسط لسنوات ٧٠ ـ ٨٠	١٩٨١
الأردن	٥٤	١٣٨	١٣١
الامارات	١٢٣	١٠٦	٩٨
البحرين	٢٠٤	٢٣٠	١٩٣
تونس	٤٨	٧١	٧٦
الجزائر	٥٤	٧٠	٦٦
جيبوتي	—	—	—
السعودية	٨٨	١٠١	١٠٨
السودان	٣٢	٢٨	٣٣
سوريا	٣٨	٥٣	٤٤
الصومال	٢٨	٣٨	٣١
العراق	٥٤	١٠٠	١٠٩
سلطنة عُمان	٩٣	١١٣	١٠١
قطر	٩٩	١١٤	٩١
الكويت	٨٤	١٠٨	٩٨
لبنان	٧١	٩٣	١٤٢
ليبيا	٨٩	١٠١	١١٧
مصر	٣٣	٥٥	٣٥
المغرب	٤٠	٥٠	٤٦
موريتانيا	١٢٠	١١٣	١٤٥
اليمن/ ش	٢٥	٥١	٥٠
اليمن/ ج	١٥٥	١٠٣	١٨٩
المجموع	٦٠	٨٨	٩٠

المصدر: د. عبد الوهاب حميد رشيد «التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية»، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٦١ ـ ٦٢ جـ ٢

درجة الانكشاف = (مجمل التجارة الخارجية (صادرات + واردات) ÷ الدخل (الناتج) المحلي الإجمالي) × ١٠٠

المراجع والملاحظات

١ ـ د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤، ص ٣٨.

٢ ـ د. أحمد فارس مراد: مبادىء التخطيط الاقتصادي، المطبعة الحديثة، دمشق ١٩٧٣، ص ١٢٦.

٣ لازوتكين: الاشتراكية والثروة، دار التقدم، موسكو ١٩٧٤، ص ٢٠، ٣٥، ٦٢.

٤ ـ تقتطع الكويت ١٠٪ من عوائد هذه الثروة النفطية المستخرجة من مصدر ناضب والمحولة إلى سيولة دخلية وتدخره في صندوق سمته (رصيد الأجيال القادمة). ولكن المهم هو تثمير هذه الأموال لخلق طاقات انتاجية بديلة قادرة على إدرار الدخل في الداخل باستمرار.

٥ ـ مجموعة مؤلفين: القاموس السياسي، تعريب عبد الرزاق الصافي، مكتبة النهضة بغداد ١٩٧٣.

٦ ـ مجموعة مؤلفين: موجز القاموس الاقتصادي، تعريب د. مصطفى دباس، دار الجماهير العربية، دمشق ١٩٧٢.

٧ ـ د. علي توفيق صادق: محاضرة في النفط ضمن إطار الحسابات القومية، ندوة ميزان المدفوعات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ٩ ـ ١٩٨٥/٣/٢٦.

٨ ـ هذه الورقة منشورة ضمن أعمال الملتقى الاقتصادي المذكور، ونشرتها أيضاً مجلة (الثقافة الجديدة)، العدد ٦٤/آب (أغسطس) بغداد ١٩٧٤.

٩ ـ د. علي توفيق صادق: محاضرة في النفط ضمن الحسابات القومية، مصدر سبق ذكره ص ١٥، ١٨ وما بعدها.

١٠ ـ د. صادق البسام: الاتجاهات الحديثة في محاسبة النفط والغاز وأهميتها لدول مجلس التعاون الخليجي منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٨٥، ص ٧٢ وما بعدها.

١١ ـ د. أحمد حلمي الخطيب: أساليب المحاسبة عن التضخم ومدى مناسبتها للتطبيق في صناعة النفط، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٢٣، أبو ظبي /تموز (يوليو) ١٩٨٥ ص ٢٣ ملاحظة: قد جاء في هذه المقالة بأن المحاسبة بالتكلفة التاريخية قد أصبحت أيضاً تعني بالنسبة لنقابات العمال تضليلاً وبعداً عن الحقائق.

١٢ ـ د. عبد الوهاب حميد رشيد: التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤.

ملاحظة: قمت بعرض هذا الكتاب في مجلة الاقتصاد، عدد ٢٦٢/ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دمشق ١٩٨٥.

١٣ ـ الأمم المتحدة ـ الدائرة الإحصائية: المبادىء الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، تعريب د. أحمد فارس مراد، العهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٧٩.

١٤ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات المتعاونة معها: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٢٩٠.

١٥ ـ مجلة الاقتصاد العربي، العدد ٣ ـ السنة الأولى ـ تموز (يوليو) بغداد ١٩٧٧، ص ٥٣.

١٦ ـ الأمم المتحدة ـ الدائرة الإحصائية: المبادىء الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، مصدر سبق ذكره، ولزيادة الإطلاع راجع:

د. عبد الحسين زيني: طرق ومفاهيم إحصاء الدخل القومي في الدول

الإشتراكية، مجلة (المالية)، العدد ٤ السنة الأولى والعدد الأول/ السنة الثانية، بغداد ١٩٧٥.

١٧ ـ د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

ملاحظة: هذا المثال مستمد بتصرف بالأصل من:

د. محمد فكري شحاته: الدخل القومي، مذكرة رقم ٨٨٦ ـ المعهد القومي للتخطيط القاهرة ١٩٦٩.

١٨ ـ د. مجيد مسعود: موضوعات في التنمية والتخطيط، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠ ص ٧٨.

١٩ ـ البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، آب (أغسطس)، وشنطن ١٩٨٤.

٢٠ ـ د. منير حمارنة: تطوير قوى الإنتاج وجهود التنمية في البلدان العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الأول، حزيران (يونيو) عمان ١٩٨٥.

٢١ ـ أبحاث ملتقى صفاقس الدولي: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف. منشورات التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، تونس ١٩٨٤، ص ١١١.

٢٢ ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية ٧٢ ـ ١٩٨٢، ج ١ ـ ٣.

٢٣ ـ د. محمد علي الفرا: الأزمة الاقتصادية العالمية ومشكلة الغذاء في الوطن العربي، الحلقة النقاشية الثامنة عن العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٥، ص ٢٢.

٢٤ ـ د. محمد السيد سعيد: الشركات المتعددة الجنسية في الوطن العربي ضمن الحلقة النقاشية الثامنة عن العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت/آذار (مارس) ١٩٨٥ ص ١٤ ـ ٢٠، وهذه الاستثمارات الأجنبية كانت في خمسة عشر قطراً عربياً هي: مصر، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات، الجزائر.

٢٥ ـ بلغت قيمة التوظيفات الكويتية لوحدها في الخارج من أسهم وسندات وعقارات ونقد وودائع في كل من أوروبا الغربية وأمريكا واليابان واستراليا وكندا (٩ مليارات و٥١ مليون دينار، أي حوالي ٣٠مليار دولار)، كما جاء في رد السيد وزير المالية الخرافي على سؤال لعضو مجلس الأمة ونشرته جريدة الوطن الصادرة بالكويت يوم ١٩٨٥/٦/١٧، وجاء في الصحف المصرية الصادرة يوم ١٩٨٦/١/١٣ ما أشار إليها راديو القاهرة بأن الأموال العربية الموظفة في أمريكا لوحدها تقدر بـ ٦٥ مليار دولار.

وفي تقدير للدكتور رمزي زكي نشره في جريدة الوطن الكويتية في منتصف يناير ١٩٨٦ عن إجمالي التوظيفات العربية في الخارج بأنه لا يقل عن ثلثمائة مليار دولار أمريكي.

٢٦ ـ مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد ٢٤٥، الكويت ـ آذار (مارس) ١٩٨٥، ص ٤٧.

٢٧ ـ د. فؤاد مرسي: التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية، الحلقة النقاشية الثامنة عن العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت /آذار (مارس) ١٩٨٥، ص ٢٠.

٢٨ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات المتعاونة معها:
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥، ص ٤٢٢.
(الدينار العربي الحسابي الموحد يزيد قليلاً عن ٣ دولارات أمريكية).

٢٩ ـ د. نادر فرجاني: هدر الإمكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٦ وص ١١٧.

٣٠ ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات الاقتصادية للوطن العربي، الكويت ١٩٨٥.

٣١ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة ٧٣ ـ ١٩٨٢، الكويت ١٩٨٤.

الحوار مع الدكتور مجيد مسعود

رئيس الجلسة: د. عبد العظيم أنيس

شكراً للزميل الباحث د. مسعود على عرضه لهذا الموضوع، ونفتح باب الحوار مع رجاء الاختصار مراعاة للوقت.

د. تيسير عبد الجابر: رئيس مجلس أمناء المركز الاستشاري العربي (عمان)

لقد تضمنت دراسة د. مجيد مسعود أفكاراً ثرية، ولكن بودي أن أعلق وأسأل حول ما قاله عن موضوع التمييز بين الثروة وبين الدخل النفطي. إذا كان الهدف من هذا التمييز هو أن ندعو الحكومات التي تنتج وتصدر البترول إلى التصرف بالثروة النفطية لايجاد طاقة إنتاجية بديلة ذات زمن أطول لتدر الدخل فهذه النتيجة مقبولة ونحبذها وندافع عنها. وإذا كان الهدف أيضاً أن يظهر أمام العالم بعدم المبالغة في دخلنا النفطي لكي لا يشعروا أنه يأتي بدون تعب فأيضاً هذه النتيجة ندافع عنها. لكن من ناحية علمية الموارد الطبيعية هي عنصر من عناصر الإنتاج وعندما يستغل ينتج عن ذلك دخل. فإذن نصل إلى مرحلة ماذا يخصم

من الدخل النفطي ليعوض الثروة النفطية. ولم أجد في كل الدراسات التي قدمت أسلوباً أو رقماً فيما عدا ما أشار إليه د. مجيد في الورقة. ما هو الرقم الذي ستعتبر أنه يعوض كلفة استغلال الثروة النفطية والباقي دخل. هل هو فعلاً كلفة الإنتاج وهي متدنية جداً في الدول العربية أم تريد أن تضع رقماً فرضياً بمعنى أن المعالجة لمثل هذه الأفكار الكبيرة تحتاج إلى صياغة محددة ومعالجة محددة لنتجاوز عملية إثارة الفكر فقط ولنقدم شيئاً بديلاً عملياً يمكن أن يصبح خاضعاً للنقاش بشكل آخر. وأنا ما زلت استوضح حول مفهوم التبعية الذي تردد في الورقة وفي جلسات الملتقى.

د. عبد المؤمن العلبي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

نشكر الأخ الباحث الدكتور مجيد مسعود على ما قدمه من جهد طيب في هذا المضمار، والحقيقة ورقته دسمة في الفكر الذي تضمنته وبما احتوته من مؤشرات. وعندي تساؤلين: أحدهما تصحيحي قد يعود ويصححه فيما بعد. هناك مقياس يتحدث فيه عن الفجوة في الدخل، وأعتقد أن المقصود بهذه الفجوة هو نسبة متوسطات الدخل لأعظم دخل وليس الفجوة. لأن الفجوة كما أفهمها هي العكس، أي الفرق بينها وبين المتوسط. بمعنى إذا أخذنا مثال الأردن بالنسبة إلى أكبر دخل في المنطقة العربية نجده حوالي (٢٢) ألف دولار، بينما هو في الأردن حوالي (١٦٠٠) دولار، والنسبة المقدمة لنا (٦٪) هي ليست فجوة وإنما تمثل قيمة هذا الدخل في الأردن بالنسبة إلى أكبر دخل في قطر عربي آخر. إذن الفجوة هي الفرق بين هذه النسبة وبين الدخل، وأعتقد قد يكون هناك خطأ في المفهوم. وفي موقع آخر قدم لنا الدكتور مجيد مسعود في بحثه المعروض للمناقشة، مؤشراً حول اختلاف مفهوم بناء الحسابات القومية في الأقطار العربية. الحقيقة هذا الخلاف نابع من وجود اتجاهين يغلب في التطبيق الأول ويغيب الثاني. وأنا قد أكون متفق مع د. مجيد في قضية امكانية إدخال المفهوم الثاني وأساساً في قياس الناتج والدخل وما يرتبط به من قياس للإنتاج الحقيقي، والتمييز بينه وبين الثروة. وهذا المقايس أو هذه المنهجية واضحة لدى معظم الدول العربية، إلا أنها غير مطبقة إلا في حالات محددة من بعض الدول العربية.

مسلم سالم قطن: مهندس مدني ـ سلطنة عمان

عندما قال د. مجيد مسعود بأن التنمية بالنسبة لطبقة معينة ولشرائح اجتماعية معينة قد تكون موجودة بوجود مصالحها المتحققة فعلاً، إلا أن التنمية غائبة للغالبية من سكان هذا الوطن العربي. ولتعزيز استنتاجه هذا استشهد برواية تنقل عن الرسول محمد (ﷺ) عندما قدم لمجلسه رجل عائد من الشام وذكر أن المسلمين هناك بخير، ثم جاء رجل آخر وأشار إلى لهو الناس هناك، والنبي صدق الاثنين مفسراً ذلك بوجود الحالتين وكل من الرجلين لامس الوضع القريب له. ولكن فليسمح لي د. مجيد أن أقول بأن الشام في عهد الرسول لم تكن بحيازة الإسلام بعد، وهذا تصحيح تاريخي أرجو أن يتقبله استاذي الفاضل.

رئيس الجلسة/ د. عبد العظيم أنيس

شكراً للأخوة المشاركين في الحوار وليسمح بقية الزملاء الراغبين في المشاركة بالمناقشات، أن نتوقف عند هذا الحد نظراً لضيق الوقت، ونعطي الدقائق الخمسة المتبقية لنستمع إلى رد الزميل المحاضر.

رد الدكتور مجيد مسعود

أحاول ضمن الوقت المتاح أن ألملم بعض الأفكار شاكراً لكل الأخوة الأفاضل بما قدموه من إضافة إلى هذا الموضوع. في الحقيقة لدي الكثير من الأرقام والمعادلات التي طرحها عدد من المختصين في هذا المجال، ولكن لضيق الوقت لم أتمكن من شرحها بصورة وافية كما يريدها د. تيسير عبد الجابر. وعن مساهمتي المتواضعة التي قدمتها في الملتقى الاقتصادي الذي نظمته جامعة قسنطينة في الجزائر ونشرت ملخصها مجلة الثقافة الجديدة عام ١٩٧٤ وطريقة الحساب كانت مبسطة وهي أن نقتطع كقيمة مضافة تدخل في تقدير الدخل تكون مكونة من عوائد العمل الفعلية وبمقدارها أو ضعفها كعوائد تملك. أو حتى أن نأخذ نسبة نصيب عوائد التملك الفعلية في الصناعات النفطية التحويلية كأساس لاحتساب عوائد التملك في الصناعة النفطية الاستخراجية. أما المتبقي فيكون بمثابة فائض اقتصادي اجتماعي لتعويض الأصل الناضب من مكامن النفط ويوجه بأسره لخلق طاقات إنتاجية متجددة بديلة لطاقة الآبار

الناضبة. وهناك طرق أخرى تعتبر الاحتياطيات النفطية المكتشفة كأنها مشتراة عند أعداد الحساب للقيمة المضافة وبالتالي يقدر عمرها وتقسم قيمتها المقدرة وقت الشراء المفترض على حجم الاحتياطي المكتشف والعمر المقدر له استناداً لمعدل الإنتاج السنوي، فنستخرج ما يسمى باستقطاعات النضوب. وهناك اجتهادات أخرى أشرت إليها في الورقة، ولهذا فالمسألة أكثر من مجرد إثارة الفكرة كما فهمها الأخ الفاضل الدكتور تيسير عبد الجابر. ولكني أتفق معه بأنها قضية جديدة مطروحة للحوار وتحتاج إلى جهد أكبر من خبرائنا المختصين لبلورة ما يناسبنا في ترشيد استخدام هذا الأصل الناضب وتعويضه بمصادر طاقة متنوعة ومتجددة.

وبالنسبة لمفهوم التبعية والتخلص منها، جوهر المسألة كما أفهمها يكمن في أن تكون قراراتنا نابعة من داخل مجتمعنا ومنسجمة مع أولويات التنمية لصالح الشعب بأسره. مثلاً حجم النفط المستخرج والمصدر ينبغي أن يكون بقرار وطني وليس بوحي المصالح الخارجية، وكذلك تحديد أسعاره، وليس المحدد هو مصلحة النظام الرأسمالي العالمي والتخفيف من أزماته كما صرح أحد المسؤولين عن استخراج النفط وتصديره في أحد الأقطار العربية. طبعاً لا أحد من الرافضين للتبعية يرفض التعامل مع العالم الخارجي، وإنما المطلوب هو البحث عن علاقات متكافئة أو قريبة منها لصالح الأطراف المتعاملة. ومؤشر الانكشاف للاقتصاد المحلي للخارج والذي يقاس بمجموع صادرات وواردات البلد منسوباً إلى مجمل ناتجه المحلي، ليس بالضرورة كما قال د. تيسير أن يعني تبعية، ولكن كمخططين يهمنا هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي، وبالتالي تعني عملياً إضعاف لقدرة التخطيط على مسار الاقتصاد الوطني المثقل بالمؤشرات الخارجية وما تحمله من اضطراب في الأسعار وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

أشكر زميلي الدكتور عبد المؤمن العلبي على ملاحظته التصحيحية، فيما يخص الفجوة، وسأحاول الاستفادة منها. وللحقيقة فإن الكثير من المؤشرات التي نتعامل بها نستمدها من مطبخ المعلومات في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولزميلي الفاضل الدكتور العلبي دور كبير في إعدادها وتجهيزها للنشر لتكون كمادة مساعدة للباحثين، وهذا جهد هام للصندوق وللعاملين فيه يشكرون عليه.

أخيراً استميح أستاذي الفاضل رئيس الجلسة الدكتور عبد العظيم أنيس، بالإشارة السريعة لتعقيب المهندس مسلم سالم قطن. إذا فهم مني بأن ما قلته قد جعل بلاد الشام في حوزة المسلمين في عهد النبي محمد (ﷺ) فإني أقبل تصحيحه وهذا واقع تاريخي. ولكن ما أردت قوله هو وجود مسلمين في الشام عهد ذاك، ونحن نعلم بأن النبي (ﷺ) كان يزور الشام مع القوافل التجارية حتى قبل إعلان الدعوة الإسلامية. وظل أصحابه يمارسون التجارة مع بلاد الشام واستمر الاحتكاك بأهل الشام بعد انبثاق فجر الإسلام وصار للإسلام فيها مريدين وهم الذين قصدتهم بالحديث عن هذه الرواية. مع خالص التقدير والاحترام لجميع الأخوة والأخوات المشاركين معنا في هذا الحوار العلمي.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

نبذة تعريفية

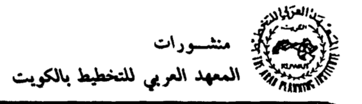
* أنشأته حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء عام ١٩٦٦، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط

* تم تحويله عام ١٩٧٣ إلى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بناءاً على اقتراح من حكومة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية.

* في يناير عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين الدول العربية المؤسسة على إقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاماً، ووقع على هذه الإتفاقية معظم الدول العربية، وعضوية المعهد مفتوحة أمام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام إلى المعهد. علماً بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفرة لكافة الأقطار العربية.

* وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها:

- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للإحصائيين من موظفي الحكومات العربية وإدارتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحلقات النقاشية السنوية.
- الخدمات الاستشارية.
- اعداد الأبحاث والدراسات.
- اصدار المطبوعات التي تعالج قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضاً منها هنا:



منشــورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- اجتماع خبراء حول الاحتياجات التدريبية للدول العربية الأقل نمواً، ١٩٨٣ — اجتماع خبراء
(٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د. ك)
- اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم، ١٩٨٢ — اجتماع خبراء
(١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د. ك)
- اجتماع خبراء حول طرق وأساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة في تقييمها، ١٩٨٤ — اجتماع خبراء
(٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د. ك)
- أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ١٩٧٨/٧٧، ١٩٧٩ — حلقة نقاشية
(١٧٢ ص - ١,٠٠٠ د. ك)
- أعمال حلقة نقاش حول قضايا النفط والتنمية ١٩٧٩/٧٨ — حلقة نقاشية
(٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د. ك)
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ١، ١٩٨٠ — مجموعة خبراء
(٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د. ك)
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ٢، ١٩٨٠ — مجموعة خبراء
(٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د. ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية، ١٩٨٢ — د. كمال عسكر
(٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د. ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت، ١٩٨٢ — د كمال عسكر
(٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د. ك)
- تخطيط المشروعات العامة، ١٩٧٨ — د. أحمد مراد
(١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د. ك)
- التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الأقطار العربية، ١٩٨١ — ندوة
(٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د. ك)
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥، ١٩٧٨ — د. فؤاد مرسي
(١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د.ك)
- الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية العربية في الثمانيات، ١٩٨١ — حلقة نقاشية
(٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د. ك)
- الحلقة النقاشية الخامسة: التنمية العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣ — حلقة نقاشية
(٣٢٦ ص - ٣,٠٠٠ د. ك)
- الحلقة النقاشية السادسة: حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والمسكن جـ١، ١٩٨٤ — حلقة نقاشية
(٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د. ك)
- حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي، ١٩٨١ — حلقة بحثية
(٩٢٦ ص - ٤,٥٠٠ د ك)
- المبادىء الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، ١٩٧٨ — الأمم المتحدة ترجمة د أحمد مراد
(١٥١ ص - ١,٠٠٠ د ك)
- ندوة ادارة الموارد النفطية في الدول العربية، ١٩٨٤ — ندوة
(٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د. ك)
- ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ١٩٨١ — ندوة
(٦٤٦ ص - ٤,٠٠٠ د ك)
- ندوة التعليم والتنمية، ١٩٧٨ — ندوة
(١٨٢ ص - ١,٠٠٠ د. ك)
- ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية، ١٩٧٨ — ندوة
(٥٢٤ ص - ١,٧٥٠ د ك)
- ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي، ١٩٧٩ — ندوة
(٥٦٢ ص - ٣,٢٥٠ د. ك)
- ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، ١٩٧٥ — ندوة
(٧٦٥ ص - ٣,٧٥٠ د ك)

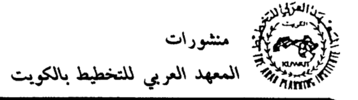


منشــورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، ١٩٨٣ — ندوة
(٥٥٤ ص - ٤,٠٠ د. ك)

- Patterns of agricultural development in Arab contries 1979 (266p. 1 750) KD) — N. A. Khan

- seminar on inverstment policies of Arab oil producing countries 1974 (216p 1 250KD) — Seminar



الاصدارات الجديدة بالاتفاق مع كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

* الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة
(مساهمة نحو فهم أفضل)
د. رمزي زكي

* النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي
د. علي أحمد عتيقة
د. رأفت شفيق بساده

* نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية
د. عبد المنعم السيد علي
د. عبد الرحمن الحبيب

* مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية
د. محمد علي الفرا

تحت الطبع

* أجهزة التخطيط في الأقطار العربية — مجموعة باحثين

منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب: ٥٨٣٤
13095 (الصفاة)
العنوان البرقي: كوينست
تلكس: 22996 KT ك ت ٢٢٩٩٦
تلفون: ٤٨٤٣١٣٠ - ٤٨٤٤٠٦١

لموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: RIFADA ٤٤٠٨٨ KT - برقياً دوراستي